المركز الديموجرافى بالقاهرة

المرأه فى مصر

ديموجرافياً وإجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً

أوراق فى ديموجرافية مصر

رقم ٣ مايو ٢٠٠٣

هذه السلسلة الجديدة

إيماناً برسالة المركز بأهمية نشر وتأصيل الفكر السكاني لدى القراء عن طريق تبادل المعلومات والمعارف بالأوضاع والقضايا السكانية للمجتمع المصري، وذلك من واقع عرض نتائج الأبحاث والدراسات التي تجري بصورة مبسطة لغير المتخصصين، يسر المركز فى هذا الصدد أن يصدر هذه السلسلة الجديدة من:

" أوراق فى ديموجرافية مصر "

التى تتناول - بالإضافة إلى الأوضاع الديموجرافية - عرضاً للعديد من الموضوعات والقضايا السكانية المعاصرة، مثل مشكلة البطالة، والعشوائيات، وأوضاع الطفل والمرأة، والشباب، والمسنين، والسياسات السكانية، ومستقبل سكان مصر.

كما يسعد المركز أن يتلقى فى هذا الصدد أى مقترحات أو ملاحظات بشأن هذه السلسلة الجديدة ومحتواها، مما يساعد على تحسين صورتها وتعميم فائدتها، حتى يتسنى تحقيق الهدف المنشود من إصدارها.

والله ولى التوفيق ،،،

المــرأة فى مصر

ديموجرافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً

مارس، ٢٠٠٣

فى إطار الاهتمام المتزايد بدور المرأة المصرية وأهمية تعظيم مساهمتها فى تنمية المجتمع، يسر المركز الديموجرافى بالقاهرة أن يصدر هذا العدد الجديد من سلسلة "أوراق فى ديموجرافية مصر"، ليتناول أوضاع المرأة ديموجرافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

وتأتى أهمية هذه الورقة لتتوافق مع الاهتمام المتنامى بأوضاع المرأة ومكانتها فى المجتمع على الصعيدين العالمى والمحلى، والسعى نحو تحسين ظروفها وزيادة مساهمتها فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفى مجالات صنع واتخاذ القرار، بما يؤدى إلى زيادة فعالية برامج التخطيط والتنمية التى تسعى إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة رفاهية الفرد والأسرة والمجتمع.

ومما لاشك فيه أن إنشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة عام ١٩٨٨ والمجلس القومى للمرأة فى مصر برئاسة السيدة سوزان مبارك، سيدة مصر الأولى، عام ٢٠٠٠ وكذلك إنشاء منظمة المرأة العربية عام ٢٠٠٣ لهى خطوات هامة فى سبيل دفع جهود تحسين أوضاع المرأة المصرية والعربية ورفع مكانتها فى المجتمع وزيادة مساهمتها فى عملية التنمية.

والمركز الديموجرافى – وهو يقدم هذه الورقة للباحثين والمهتمين بقضايا المرأة والتنمية – يأمل أن تساهم المعلومات الواردة بها فى زيادة المعرفة بأحوال المرأة فى مصر، بما يساعد فى إنجاح الجهود المبذولة لتحسين ظروفها وتدعيم مكانتها فى المجتمع؛ ومن ثم الارتقاء بمستوى معيشة الإنسان المصرى والعربى.

والله ولى والتوفيق،،،

مدير المركز

أ.د. عثمان محلوف

المحتويات

		رقم الصفحة
أولاً	: المقدمة	١
ثانياً	: الأوضاع الديموجرافية للمرأة	٢
٢-١	: تطور حجم السكان ونسبة النوع	٢
٢-٢	: التوزيع العمرى للسكان	٤
	٢-٢-١: العمر الوسيط للسكان.....	٨
٢-٣	:الحالة الزواجية	٩
	٢-٣-١: السن عند الزواج الأول	١٣
٢-٤	: الأسرة المعيشية ومعدل رئاسة الأسر	١٤
ثالثاً	: الأوضاع التعليمية للمرأة	١٥
٣-١	: نسبة الأمية	١٥
٣-٢	: معدلات الالتحاق بمراحل التعليم قبل الجامعى	١٧
٣-٣	: معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعى	٢١
٣-٤	: مشاركة المرأة فى التدريس فى مراحل التعليم قبل الجامعى	٢٤
٣-٥	: المرأة كعضو هيئة تدريس بالجامعات	٢٥
رابعاً	: الأوضاع الصحية للمرأة	٢٦
٤-١	: العمر المتوقع عند الميلاد	٢٧
٤-٢	: معدلات وفيات الرضع (أقل من سنة) والأطفال (١-٤ سنوات)	٢٧
٤-٣	: مستوى التغذية	٢٩
٤-٤	: الإعاقة	٣٠

تابع المحتويات

		الموضوع	رقم الصفحة
	٤-٥	: وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة	٣٢
	٤-٦	: الخصوبة وتنظيم الأسرة	٣٣
	٤-٧	: رعاية الأمومة	٣٥
	٤-٨	: مشاركة المرأة فى تقديم الخدمات الصحية	٣٦
خامساً		: الأوضاع العملية والمهنية للمرأة	٣٨
	٥-١	: حجم وقوة العمل ونصيب المرأة منها	٣٨
	٥-٢	: معدلات البطالة بين النساء	٤١
	٥-٣	: خصائص عمالة المرأة فى مصر	٤٣
		٥-٣-١: معدلات المساهمة فى النشاط الاقتصادى	٤٣
		٥-٣-٢: الحالة العملية	٤٦
		٥-٣-٣: المساهمة الاقتصادية للمرأة حسب طبيعة النشاط	٤٧
		٥-٣-٤: المساهمة الاقتصادية للمرأة حسب المهنة	٤٨
		٥-٣-٥: المساهمة الاقتصادية للمرأة حسب نوع القطاع..	٥٠
سادساً		: الأوضاع السياسية والنقابية للمرأة، ودورها فى اتخاذ القرار	٥٤
	٦-١	: مساهمة المرأة فى وظائف الإدارة العليا	٥٤
	٦-٢	: مشاركة المرأة فى الحياة السياسية	٥٧
	٦-٣	: المرأة فى مجلسي الشعب والشورى	٥٨
	٦-٤	: مساهمة المرأة فى المجالس المحلية	٦٠
		٦-٤-١: وضع المرأة بالمجالس المحلية للمحافظات	٦١
	٦-٥	: مساهمة المرأة فى النقابات المهنية	٦٣

تابع المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
سابعاً : العنف ضد النساء	٦٤
٧-١ : ختان الإناث	٦٤
٧-٢ : الزواج المبكر	٦٨
٧-٣ : الإيذاء البدنى للنساء	٧٠
ثامناً : المرأة والجريمة	٧٢
تاسعاً : الخلاصة	٧٥
عاشرا : التوصيات	٧٧
المراجع :	٨٢
فريق إعداد وإخراج الورقة:	٨٦
ملخص باللغة الإنجليزية	

أولاً المقدمة

شهدت مصر – خلال العقد الأخير من القرن الماضي – اهتماماً كبيراً بالمرأة ودورها فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع كمدخل للقرن الحادى والعشرين، الذي تعتبر العولمة من أهم ملامحه الأساسية، ويتطلب بالتالى اهتماما بتنمية المواطن المصرى، رجلاً كان أم سيدة، حتى يستطيع أن يواجه تحديات القرن الجديد مسلحا بسلاح العلم والتكنولوجيا والصحة الجسمية والروحية والسلوكية للاضطلاع بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بهدف اللحاق بركب الحضارة المتسارع الخطى.

وخلال هذه الفترة ظهرت أهمية مشاركة المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل فى جهود التنمية، وظهر مصطلح النوع الاجتماعي (Gender) الذي يركز على الأدوار الاجتماعية التى يلعبها كل من الرجل والمرأة، مع عدم التفرقة بين قدرة كل منهما على القيام بكل الأدوار الإنجابية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفى اتخاذ القرار، وذلك بدلاً من مصطلح النوع (Sex) الذى يركز على التقسيم التقليدى بين الرجال والنساء على أساس الصفات البيولوجية التى تحدد بالتالى الأدوار المختلفة لكل منهما.

وتتناول هذه الورقة وضع المرأة فى مصر ديموجرافياً وتعليمياً وصحياً واقتصادياً وسياسياً، بجانب نصيبها فى اتخاذ القرار، وفي تولى الوظائف العليا فى الدولة، كما تتناول أيضاً عرضاً لبعض أشكال العنف ضد المرأة، مثل ظاهرة ختان البنات، والزواج المبكر، والإيذاء البدنى للنساء.

ثم تتناول الورقة موقف المرأة من الجريمة، والفروق بين الذكور والإناث من حيث نسبة ارتكاب كل منهما للجرائم والجنح المختلفة، كما أظهرتها الإحصاءات الرسمية الحديثة.

وأخيراً تقدم الورقة عدداً من التوصيات، بهدف تحسين أوضاع المرأة وتدعيم مكانتها فى الأسرة والمجتمع، وزيادة مساهمتها فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً الأوضاع الديموجرافية للمرأة

تشكل المرأة نصف سكان مصر تقريبا، فطبقاً لتعداد السكان والإسكان لعام ١٩٩٦ بلغ عدد الإناث حوالى ٢٩ مليون نسمة، وعدد الذكور ٣٠,٣ مليون نسمة، أى أن الإناث يشكلن حوالى ٤٩٪ من سكان مصر.

وفيما يلى عرضاً لتطور حجم سكان مصر، والاختلاف فى أعداد الإناث والذكور، ونسبة النوع والحالة الزواجية، ومتوسط السن عند الزواج الأول للإناث، ومتوسط حجم الأسرة، ومعدل رئاسة الأسر للذكور والإناث على التوالى، وهى مؤشرات توضح الأوضاع الديموجرافية للمرأة فى مصر.

٢-١ : تطور حجم السكان ونسبة النوع

يبين جدول رقم (٢-١) أن عدد سكان مصر قد زاد من ٣٦,٦ مليون نسمة عام ١٩٧٦ إلى ٤٨,٣ مليون نسمة عام ١٩٨٦، ثم إلى ٥٩,٣ مليون نسمة عام ١٩٩٦*.

ومن ناحية أخرى انخفض معدل النمو السنوى للسكان من ٢,٧٥٪ خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٦) إلى ٢,٠٨٪ خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦) ، وواصل المعدل انخفاضه ليصبح ١,٩٩٪ فى عام ٢٠٠٢، وذلك يرجع للانخفاض الملحوظ فى مستوى الخصوبة، والاهتمام المتزايد بتنظيم الأسرة خلال تلك الفترة.

هذا ويشير جدول رقم (٢-١) إلى زيادة عدد الذكور عن عدد الإناث فى جميع التعدادات، حيث بلغت نسبة النوع ما يعادل ١٠٤ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى تقريباً عام ١٩٧٦، مقابل ١٠٥ عامى ١٩٨٦،١٩٩٦ وهذا يرجع إلى زيادة المواليد الذكور بمقدار طفيف عن المواليد الإناث، مع عدم وجود اختلافات كبيرة فى معدلات وفيات الإناث عن الذكور، ولكن يلاحظ أن

---

* أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى ٢٠٠٣/٢/١٧ : أن عدد السكان داخل مصر قد بلغ في ٢٠٠٣/١/١ حوالي ٦٧ مليون نسمة، منهم حوالى ٣٤ مليون أنثى بنسبة ٤٨,٩٨٪.

نسبة النوع فى الريف كانت فى تعدادى ١٩٧٦،١٩٨٦ أقل من نسبة النوع فى الحضر، وذلك يرجع إلى نزوح السكان – والذكور على وجه الخصوص – من الريف إلى الحضر للبحث عن فرص العمل، ولكن فى عام ١٩٩٦ يلاحظ تساوى نسبة النوع بين الحضر والريف (١٠٥ لكل منهما) مما يؤكد انخفاض حجم الهجرة من الريف إلى الحضر، مع زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية.

جدول رقم (٢-١)

توزيع السكان حسب النوع ومحل الإقامة، وكذلك نسبة النوع ومعدل النمو السنوى للسكان في سنوات التعدادات السكانية ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦

السنوات	محل الإقامة	عدد السكان بالألف			نسبة النوع*
		ذكور	إناث	معدل النمو	
١٩٧٦	حضر	٨٢٢٨	٧٨٠٨		١٠٥
	ريف	١٠٤٢٠	١٠١٧٠		١٠٣
	جملة	١٨٦٤٨	١٧٩٧٨	(١٩٧٦-١٩٨٦) ٢,٧٥٪	١٠٤
١٩٨٦	حضر	١٠٩٠٩	١٠٣٠٧		١٠٦
	ريف	١٣٨٠٠	١٣٢٣٨		١٠٤
	جملة	٢٤٧٠٩	٢٣٥٤٥		١٠٥
١٩٩٦	حضر	١٢٩٥٨	١٢٣٢٨	(١٩٨٦-١٩٩٦) ٢,٠٨٪	١٠٥
	ريف	١٧٣٩٤	١٦٦٣٣		١٠٥
	جملة	٣٠٣٥٢	٢٨٩٦١		١٠٥

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٠.

* نسبة النوع هى عدد الذكور لكل مائة أنثى.

٢-٢ : التوزيع العمرى للسكان

يعتبر توزيع السكان وفقا لفئات السن والنوع من المتغيرات التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند دراسة السكان، لما له من دور كبير فى دقة تفسير وتحليل الظواهر الديموجرافية المختلفة، كذلك تستخدم هذه التوزيعات للاستدلال على اتجاهات النمو السكانى فى المستقبل.

باستعراض التوزيع النسبى للسكان حسب الفئات العمرية، وفقاً لنتائج التعدادات السكانية التى أجريت خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٩٦) كما يوضحه الجدول رقم (٢-٢)، نجد أن نسبة السكان أقل من ١٥ سنة ارتفعت بين عامى ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ثم انخفضت بعد ذلك فى باقى الأعوام وذلك بالنسبة للذكور والإناث.

هذا وبالنسبة للسكان فى الفئة العمرية ١٥-٦٤ فقد سجلت انخفاضاً ملحوظاً بين عامى ١٩٤٧، ١٩٦٠ لتصل إلى أقل من ٥٥٪ عام ١٩٦٠ ثم تعود مرة أخرى للارتفاع التدريجى لتصل إلى ما يزيد عن ٥٩٪ عام ١٩٩٦.

أما بالنسبة للسكان فى الفئة العمرية (٦٥ فأكثر) فنجد أن نسبتهم لايوجد بها تغير كبير فهى تتراوح بين ٣٪ لكل من الذكور والإناث.

وتستخدم بيانات التوزيع العمرى والنوعى فى رسم ما يعرف بالهرم السكانى. ويتميز الهرم السكانى فى مصر بقاعدة عريضة، مع تركيز كبير للسكان فى الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة، ثم تبدأ هذه القاعدة فى الضيق تدريجياً بارتفاع العمر، حتى تصل إلى أقل مستوى لها فى الفئات العمرية الكبيرة (قمة الهرم السكانى)، وهذا هو النمط السائد فى معظم الدول النامية التى تتميز بالارتفاع النسبى فى معدلات الإنجاب.

و يبين الشكل رقم (٢-١) التركيب العمرى والنوعى لسكان مصر فى الأعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ كما يعكسه الهرم السكانى، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة السكان أقل من ١٥ سنة سواء للذكور، أم الإناث إلى إجمالى السكان، ولكن هناك نقصاً ملحوظاً فى هذه النسبة من حوالى ٤٠٪ عامى ١٩٧٦، ١٩٨٦ إلى حوالى ٣٧,٤٪ عام ١٩٩٦، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات الخصوبة فى مصر من ٥ أطفال لكل سيدة، فى عام ١٩٨٠، من واقع بحث الخصوبة المصرى ١٩٨٠ إلى ٣,٥ طفل لكل سيدة طبقاً لبيانات المسح السكانى الصحى لعام ٢٠٠٠.

شكل رقم (٢-١)

الهرم السكانى لإجمالى الجمهورية فى تعدادات السكان (١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦)

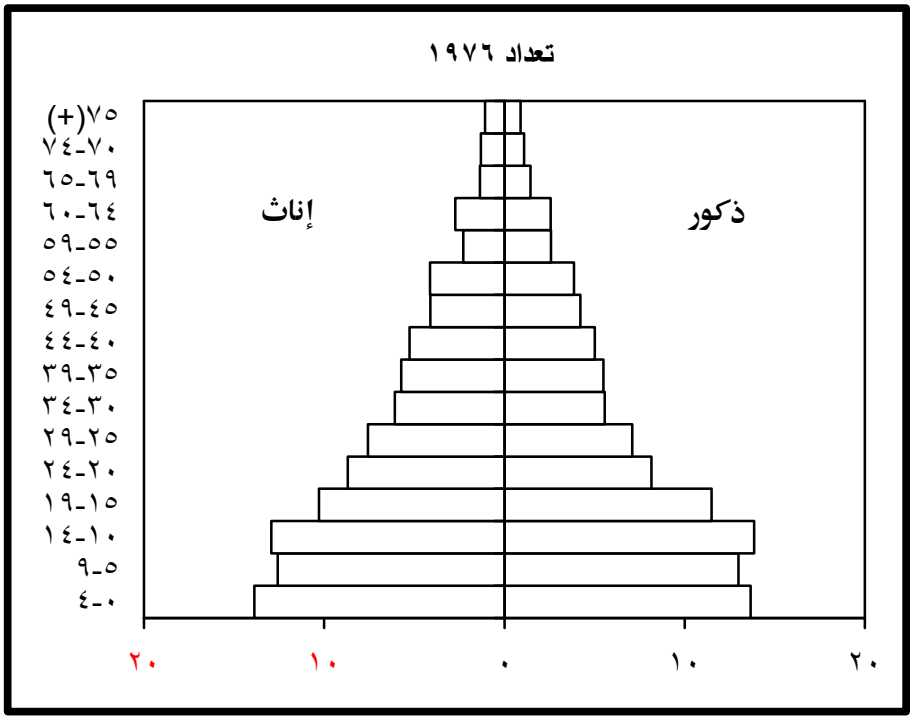

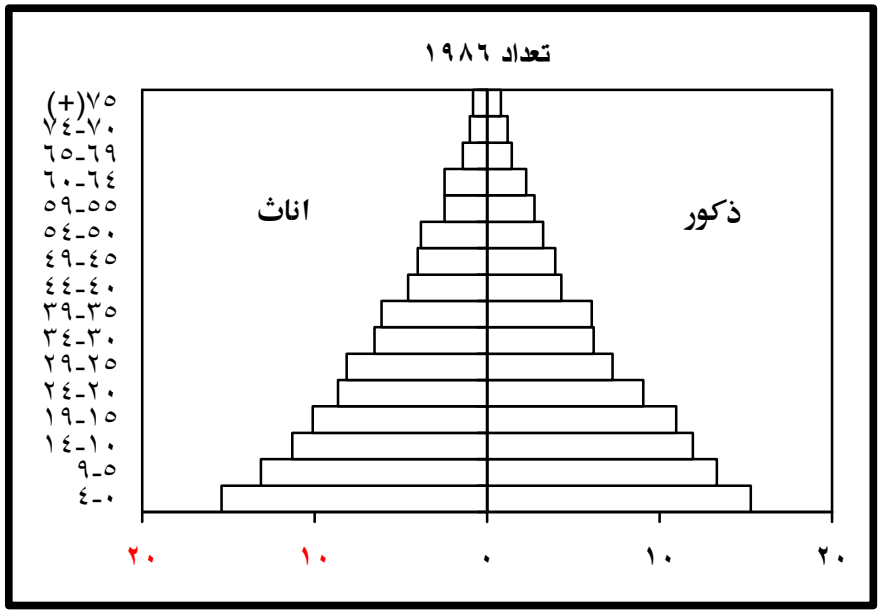

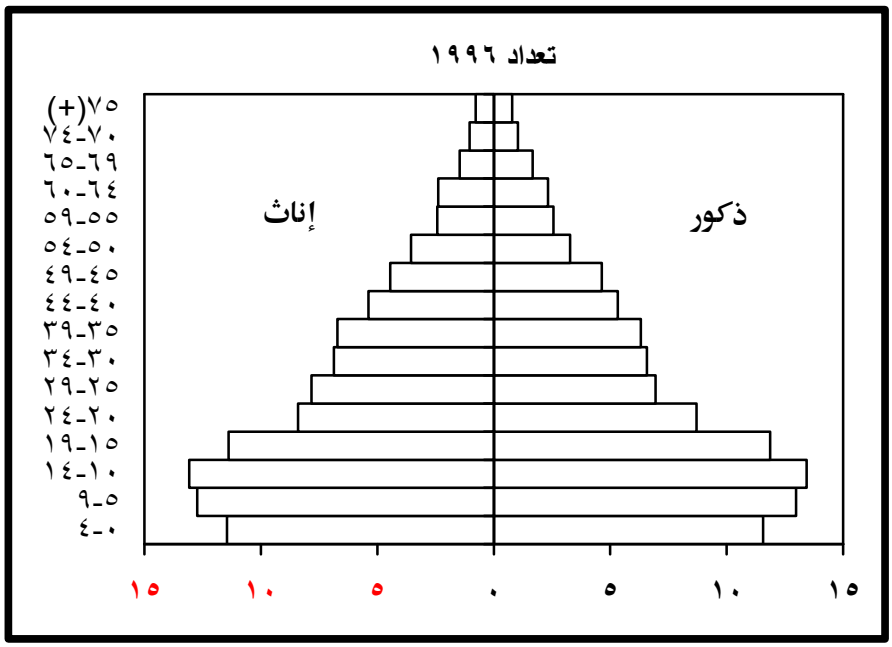

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان والإسكان للأعوام (١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦).

٢-٢-١: العمر الوسيط للسكان

تستخدم بعض المقاييس الإحصائية الخاصة ببيانات السن والنوع لاستنباط مؤشرات هامة عن المجتمع مثل العمر الوسيط للسكان (وهو العمر الذى يقسم السكان إلى قسمين متساويين أحدهما أصغر والآخر أكبر من العمر الوسيط) وكذلك نسبة السكان أقل من ١٥ سنة ونسبة كبار السن (٦٥+) في المجتمع.

وتظهر قيم هذه المؤشرات فى جدول رقم (٢-٣) حيث يتضح أن العمر الوسيط لسكان مصر يتراوح ما بين (١٩ إلى ٢١ سنة) خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٦) وهذا يدل على أن سكان مصر يشكلون مجتمعاً فتياً يغلب عليه صغار السن، مع ملاحظة أن العمر الوسيط للإناث فى أغلب الأحيان أعلى من العمر الوسيط للذكور، ويرجع ذلك إلى أن نسبة الإناث المعمرات أكثر من نسبة الذكور المعمرين. ويوضح ذلك جدول الحياة الذى يظهر أن متوسط السن عند الوفاة للإناث أعلى من متوسط السن عند الوفاة للذكور (٧١,٩ سنة للإناث مقابل ٦٧,٥ سنة للذكور) – (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٣).

جدول رقم (٢-٣)
بعض المؤشرات الخاصة بالسكان حسب فئات السن والنوع للتعدادات ١٩٧٦،١٩٨٦، ١٩٩٦

السنوات	النوع	نسبة السكان أقل من ١٥ سنة	نسبة السكان ١٥ –٦٤	نسبة السكان ٦٥+	العمر الوسيط
١٩٧٦	ذكور	٤٠,٥	٥٦,١	٣,٤	١٩,١
	إناث	٣٩,٤	٥٦,٩	٣,٧	٢٠,٢
	جملة	٤٠,٠	٥٦,٥	٣,٦	١٩,١
١٩٨٦	ذكور	٤٠,٥	٥٦,٠	٣,٤	١٩,٣
	إناث	٣٩,٩	٥٦,٩	٣,٢	٢٠,٠
	جملة	٤٠,٢	٥٦,٥	٣,٣	١٩,٧
١٩٩٦	ذكور	٣٨,٠	٥٨,٥	٣,٥	٢٠,١
	إناث	٣٧,٤	٥٩,٤	٣,٣	٢٠,٦
	جملة	٣٧,٧	٥٨,٩	٣,٤	٢٠,٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان للسنوات ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦,

٢-٣ : الحالة الزواجية

يعرض جدول رقم (٢-٤) والشكلان رقما (٢-٢ ، ٢-٣) التوزيع النسبى للسكان حسب الحالة الزواجية فى حضر وريف الجمهورية طبقاً لنتائج تعداد السكان عامى ١٩٨٦، ١٩٩٦ للذكور والإناث. ومنه يلاحظ أن نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج أعلى بين الذكور عنها بين الإناث، سواء فى عام ١٩٨٦ أم فى عام ١٩٩٦، نظراً لتأخر سن الزواج للذكور عنه للإناث بصفة عامة، ولكن حدثت زيادة طفيفة فى هذه النسبة بين الإناث عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٨٦ نظراً للارتفاع فى السن عند الزواج الأول للإناث فى مصر، وخصوصاً فى الريف، حيث زادت نسبة الإناث فى فئة "لم يتزوج أبداً" فى الريف من ١٦,٩٪ إلى ١٩٪ خلال الفترة (١٩٨٦ – ١٩٩٦).

أما بالنسبة لفئة المتزوجين، فيلاحظ أن الفروق ضئيلة، سواء بين الذكور والإناث أم بين الحضر والريف، وسواء فى عام ١٩٨٦ أم فى عام ١٩٩٦، وهذه النسبة عموماً تقترب من حوالى ٦٥٪ وتزيد قليلاً فى الريف عنها فى الحضر، وبين الذكور عنها بين الإناث.

ومن ناحية أخرى، فإن نسبة المطلقين، سواء بين الذكور أم الإناث تعتبر محدودة ولكنها أعلى باستمرار بين الإناث عن الذكور فهى حوالى ٠,٥٪ بين الذكور وتتراوح بين حوالى ١,١٪، ١,٣٪ بين الإناث سواء فى الحضر أو الريف، وسواء أكان ذلك بالنسبة لعام ١٩٨٦، أم لعام ١٩٩٦. وقد يرجع ذلك إلى ميل العديد من الذكور المطلقين إلى الزواج مرة أخرى بنسب أعلى وبشكل أسرع مما يحدث بين الإناث.

وأخيراً فإن نسبة الأرامل من الإناث تزيد إلى أكثر من عشر مرات عن النسبة الخاصة بالذكور فى كل من الحضر أو الريف أو فى سنتى التعداد، وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل، أحدها ميل الذكور للزواج مرة أخرى بعد وفاة زوجاتهم، فى حين تحرص الأرامل من النساء فى كثير من الأحيان على عدم الزواج مرة أخرى لرعاية وتربية أطفالهن، وخصوصاً فى الريف. وقد يرجع أيضاً إلى الفجوة العمرية بين الزوجين، التى تجعل الزوج يكبر الزوجة بعدة سنوات،

ثم يتوفى ويتركها أرملة، هذا علماً بأن متوسط السن عند الوفاة للنساء أعلى منه للرجال، كما سبق ذكره.

جدول رقم (٢-٤)

التوزيع النسبى للسكان حسب الحالة الزواجية والنوع ومحل الإقامة

فى تعدادى (١٩٨٦، ١٩٩٦)

الحالة الزواجية	النوع	حضر		ريف		جملة	
		١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦
لم يتزوج أبداً	ذكور	٣٤,٤	٣٣,٣	٢٨,٢	٣٠,٣	٣١,١	٣١,٧
	إناث	٢٤,٨	٢٤,٦	١٦,٩	١٩,٠	٢٠,٥	٢١,٥
	جملة	٢٩,٦	٢٨,٩	٢٢,٣	٢٤,٥	٢٥,٧	٢٦,٥
متزوج	ذكور	٦٣,٤	٦٤,٢	٦٩,٨	٦٧,٩	٦٦,٧	٦٦,٢
	إناث	٦٢,٤	٦٢,٩	٦٧,٢	٦٧,٢	٦٥,٠	٦٥,٣
	جملة	٦٢,٩	٦٣,٤	٦٨,٥	٦٧,٥	٦٥,٨	٦٥,٧
مطلق	ذكور	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٤
	إناث	١,٣	١,٣	١,٣	١,١	١,٣	١,٢
	جملة	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٧	٠,٩	٠,٨
أرمل	ذكور	١,٧	٢,٠	١,٧	١,٥	١,٧	١,٧
	إناث	١١,٥	١١,٢	١٤,٦	١٢,٧	١٣,٢	١٢,٠
	جملة	٦,٦	٦,٨	٨,٤	٧,٣	٧,٦	٧,٠
جملة	ذكور	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	إناث	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٨٦، ١٩٩٦.

شكل رقم (٢-٢)

التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة الزواجية والنوع ومحل الإقامة، ١٩٨٦

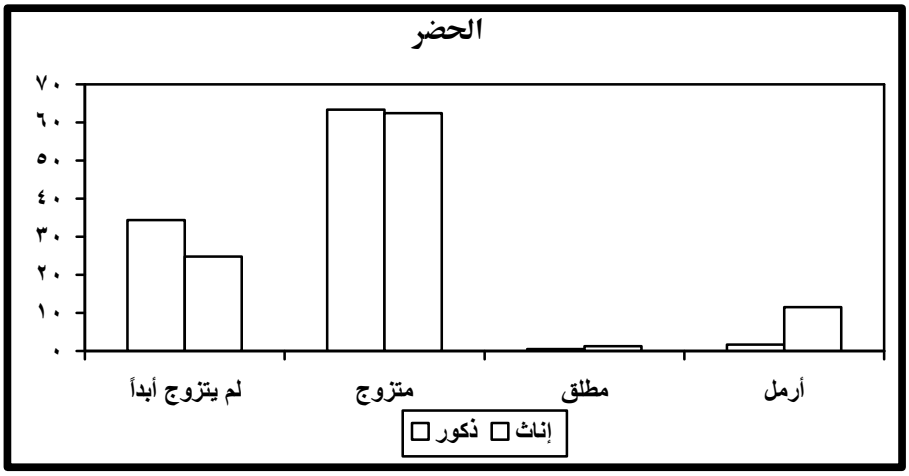

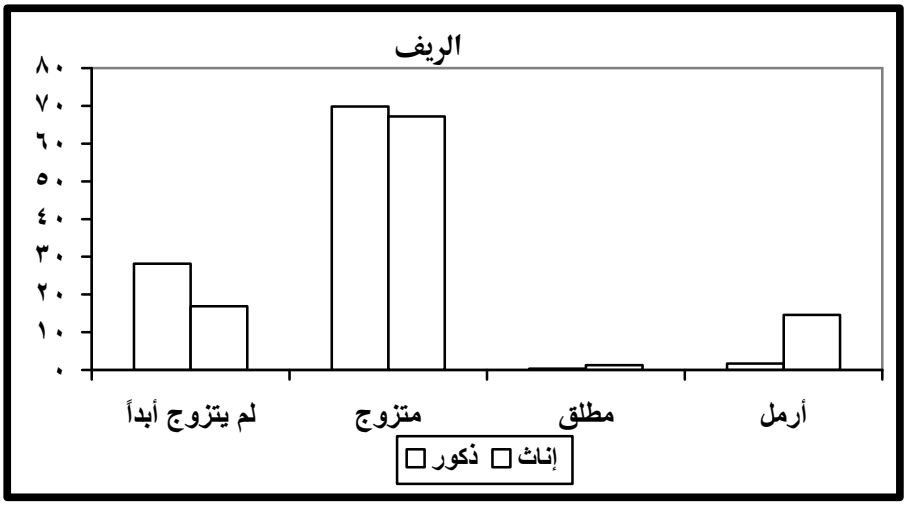

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٨٦.

شكل رقم (٢-٣)

التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة الزواجية والنوع ومحل الإقامة، ١٩٩٦

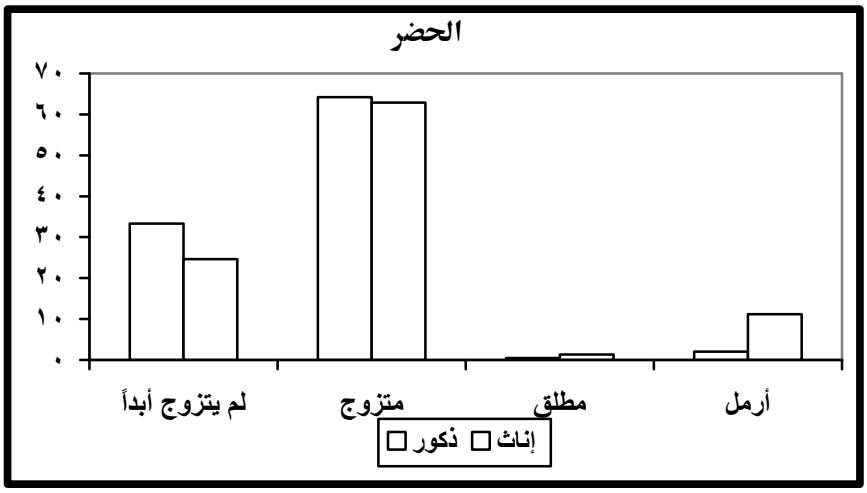

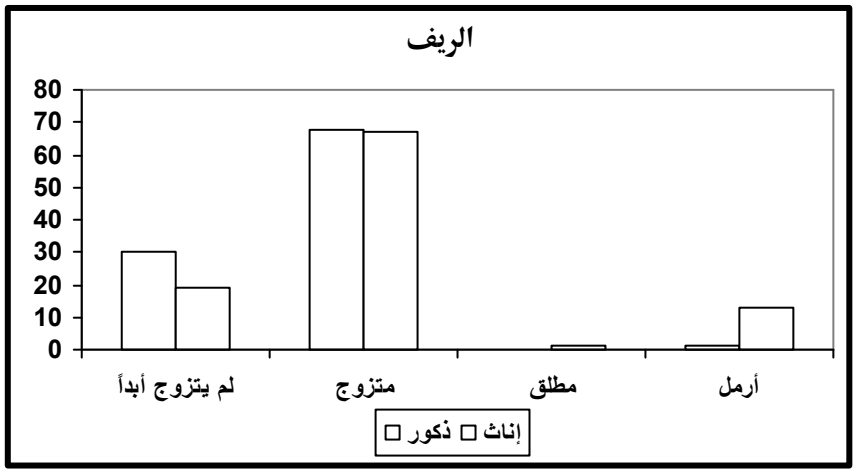

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٩٦.

٢-٣-١ : السن عند الزواج الأول

ترتبط الفترة الزمنية التى تتعرض فيها السيدة لخطر الحمل فى مصر ارتباطاً قوياً بالعمر عند الزواج الأول، وقد تبين من خلال البحوث الصحية أن السن الأمثل للزواج بالنسبة للإناث يفضل أن يتعدى سن العشرين عاما، حتى يتم الإنجاب بدون مخاطر صحية. ويوضح جدول رقم (٢-٥) وسيط العمر عند الزواج الأول للسيدات المتزوجات فى الفئة العمرية (٢٥-٤٩) حسب محل الإقامة للأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٥، ٢٠٠٠.

جدول رقم (٢-٥)

وسيط العمر عند الزواج الأول للسيدات المتزوجات فى العمر(٢٥-٤٩) سنة

حسب محل الإقامة للأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٥، ٢٠٠٠

الفئات العمرية	١٩٩٢		١٩٩٥		٢٠٠٠	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
٢٥-٢٩	٢٢,٠	١٨,٤	٢٢,٠	١٨,٧	٢٢,٤	١٩,٧
٣٠-٣٤	٢١,١	١٧,٧	٢١,٧	١٧,٧	٢١,٧	١٨,٣
٣٥-٣٩	٢٠,٩	١٨,٠	٢٠,٩	١٧,٨	٢١,٣	١٧,٥
٤٠-٤٤	٢٠,٤	١٧,٦	٢٠,٧	١٧,٨	٢٠,٥	١٧,٤
٤٥-٤٩	١٩,٣	١٧,٦	١٩,٠	١٧,٢	١٩,٨	١٦,٩
الجملة	٢٠,٩	١٧,٩	٢١,٠	١٧,٩	٢١,٢	١٨,١

المصدر: المسح السكانى الصحى للسنوات المختارة

وتعكس النتائج انتشار ظاهرة الزواج المبكر للفتيات فى المناطق الريفية بدرجة أكبر منها فى المناطق الحضرية، حيث يبلغ وسيط العمر عند الزواج الأول للسيدات المتزوجات فى الفئة العمرية (٢٥-٤٩) فى الحضر حوالى (٢١ سنة) وهو أعلى من وسيط العمر عند الزواج الأول للسيدات فى الريف (١٨ سنة) بحوالى ثلاث سنوات.

٢- ٤ : الأسرة المعيشية ومعدل رئاسة الأسر

يمكن تعريف الأسرة المعيشية بأنها مجموعة من الأشخاص الذين يشتركون معاً فى وحدة معيشية واحدة، بغض النظر عما إذا كانوا أقارب أم لا.

ويمكن تعريف رئيس الأسرة بأنه الشخص الذى يختاره جميع أفراد الأسرة ليكون رئيساً لها، يفى بالمطالب الاقتصادية للأسرة ويدير شئونها المالية، بما فى ذلك توزيع دخل الأسرة بين أفرادها. وغالباً ما يكون رئيس الأسرة ذكراً، ولكن فى بعض الأحيان قد ترأس الأسرة امرأة، وذلك نتيجة للترمل، أو هجرة الزوج، أو انفصال الزوج عن الزوجة، وفى هذه الأحوال تقوم المرأة بدور رئيس الأسرة، بدلاً من الزوج، وتقاس هذه الظاهرة باستخدام معدل رئاسة الأسر، وهو نسبة عدد الأفراد الذين يرأسون الأسر المعيشية إلى عدد السكان.

ويعرض جدول رقم (٢-٦) التوزيع النسبي لرئاسة الأسر حسب نوع رب الأسرة ومحل الإقامة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٠)، ويتضح من بيانات هذا الجدول أن نسبة رئاسة الأسر بالنسبة للذكور يبلغ حوالى ٨٨٪ مقابل ١٢٪ بالنسبة للإناث في عام ٢٠٠٠، أي أن من يرأسون الأسر من الذكور يمثلون أكثر من سبعة أضعاف من يرأسون الأسر من الإناث تقريبا، كما يتضح أن نسبة رئاسة الأسر للإناث في الحضر أعلى منه بالنسبة للريف خلال نفس الفترة، مما يدل على زيادة استعداد المرأة وكذا قدرتها على أن ترأس أسرتها فى الحضر عنها فى الريف فى حالة وفاة زوجها، أو انفصالها عنه بالطلاق أو غيابة عنها لأي سبب من الأسباب.

جدول رقم (٢-٦)

التوزيع النسبي لرئاسة الأسر حسب النوع ومحل الإقامة للأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٥، ٢٠٠٠

نوع رئيس الأسرة	١٩٩٢			١٩٩٥			٢٠٠٠		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
ذكور	٨٧,٤	٨٩,١	٨٨,٢	٨٧,٣	٨٧,٤	٨٧,٤	٨٦,٩	٨٩,١	٨٨
إناث	١٢,٦	١٠,٩	١١,٨	١٢,٧	١٢,٣	١٢,٦	١٣,١	١٠,٩	١٢

المصدر: المسح السكاني الصحي للأعوام المختارة.

ثالثاً الأوضاع التعليمية للمرأة

التعليم هو الطريق إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى كونه حقاً لكل مواطن، طبقاً للدستور، ومن ثم تسعى الدولة إلى تخفيض نسب الأمية وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسى وغيرها من المراحل التعليمية الأخرى. والتحليل التالى يوضح الوضع التعليمى للمرأة فى مصر بالمقارنة بالرجل.

٣-١ : نسبة الأمية

تعرف نسبة الأمية بأنها نسبة الذين لايعرفون القراءة والكتابة من إجمالي السكان في فئة عمرية معينة، والفرق بين نسبة الأمية للذكور ونظيرتها للإناث يمثل الفجوة النوعية لهذه الظاهرة، بينما إذا تمت قسمة النسبة لأي من النوعين على النسبة للنوع الآخر، فإن ذلك يعطي مقياساً للمساواة بين النوعين في ظاهرة الأمية.

أعداد ونسب الأمية في أول عام ٢٠٠٣

البيان	عدد الأميين (بالألف)	نسبة الأمية٪
ذكور	٤٢٣٢٠٣٠	١٨,٤٨
إناث	٩١٦٥٥٢٠	٤١,٧٩
جمله	١٣٣٩٧٥٥٠	٢٩,٨٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بيانات السكان بجمهورية مصر العربية في ٢٠٠٣/١/١

وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسناً ملحوظاً فى نسب الأمية بصفة عامة، وبين الإناث بصفة خاصة، حيث نجد أن نسبة الأمية بين الإناث قد انخفضت بحوالى ١٢ نقطة مئوية مقابل ٩ نقاط مئوية بين الذكور، وذلك خلال الفترة (١٩٨٦ – ١٩٩٦)، وقد انعكس ذلك على تضييق الفجوة النوعية بين الذكور والإناث من ٢٥٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢٢٪ عام ١٩٩٦(جدول رقم ٣-١). ورغم هذا الانخفاض في نسبة الأمية للإناث، إلا أن مستوى الأمية لهن مازال أكبر من مستوى

الأمية* للذكور، وأن مقياس المساواة النوعية قد زاد من ١,٧ أنثى غير متعلمة لكل ذكر غير متعلم عام ١٩٨٦ إلى ١,٨ عام ١٩٩٦.

جدول رقم (٣-١)

نسب الأمية بين الذكور والإناث، والفجوة النوعية عامي ١٩٨٦، ١٩٩٦

النوع / السنة	١٩٨٦	١٩٩٦
إناث	٦٣	٥١
ذكور	٣٨	٢٩
الفجوة النوعية (ذكور – إناث)	-٢٥	-٢٢
مقياس المساواة (إناث / ذكور)	١,٧	١,٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان ١٩٨٦، ١٩٩٦

وتختلف نسب الأمية وحجم الفجوة النوعية في التعليم تبعا للسن، حيث يوضح الشكل رقم (٣-١) أن الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في الأمية تبلغ أقصى اتساع لها في الفئة العمرية ٢٥-٦٤ سنة، على حين نجد أن الفجوة

شكل رقم (٣-١)

نسب الأمية وفقاً لفئات السن والنوع عام ١٩٩٦

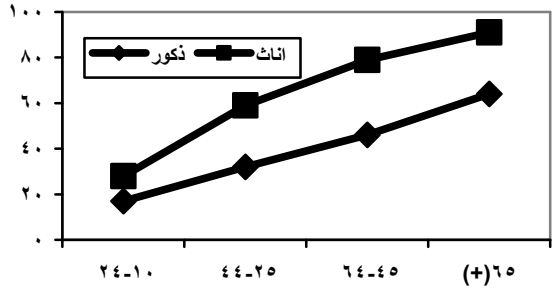

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان والإسكان لعام ١٩٩٦.

* وبصفة عامة فإن نسب الأمية للذكور والإناث لازالت مرتفعة، مقارنة بالعديد من الدول المتقدمة والنامية.

النوعية للأمية تعد ضيقة في الفئة العمرية ١٠-٢٤ سنة مما يعكس التحسن الملحوظ في نسب الأمية بين الأجيال الحديثة.

وتوضح بيانات جدول رقم (٣-٢) نسب الأمية واختلافاتها بين محافظات مصر، حيث أن الفجوة النوعية تبلغ أقصى اتساع لها فى محافظات الوجه القبلى بصفة عامة وتضيق هذه الفجوة فى محافظات الوجه البحرى، وتصل إلى أقل مستوى لها فى المحافظات الحضرية.

٣-٢ : معدلات الالتحاق بمراحل التعليم قبل الجامعي

يمثل معدل الالتحاق (أو القيد) بالمراحل التعليمية المختلفة (نسبة الملتحقين بالمرحلة التعليمية إلى إجمالي السكان في سن الالتحاق بهذه المرحلة) مؤشراً هاماً للمستوى التعليمي في المجتمع، وتوضح بيانات التعليم من واقع سجلات وزارة التربية والتعليم أن مصر حققت بعض التقدم في معدلات القيد بالنسبة للتعليم ما قبل الابتدائي، إلا أن المعدلات ما زالت ضعيفة، مع ملاحظة عدم وجود فجوة نوعية في هذه المرحلة، وقد يرجع ذلك إلى أن الإقبال على هذه المرحلة التعليمية يكون من قبل الفئات الاجتماعية متوسطة ومرتفعة الدخل التى قد لا يكون لديها تحيز كبير لتعليم الأولاد عن تعليم البنات في هذه المرحلة، بعكس الفئات الفقيرة من السكان التي يبدو التمييز بين الذكور والإناث جلياً لديها لصالح الذكور.

ويوضح جدول رقم (٣-٣) والأشكال من رقم (٣-٣) حتى رقم (٣-٥) معدلات القيد بالمراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، حيث يتضح أن الفجوة النوعية في المراحل التعليمية المختلفة قد شهدت تقلصاً خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٠) وبصفة خاصة في مرحلة التعليم الثانوي عام (٢٠٠٠ /٢٠٠١)، غير أنه يلاحظ رغم اقتراب معدل الالتحاق بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية من ١٠٠٪، خاصة بين الذكور، إلا أن المعدل للمرحلة الثانوية لم يصل بعد إلى ٧٠٪ ممن هم في سن التعليم الثانوي.

جدول رقم (٣-٢)

نسبة الأمية، وفقاً لمحافظة الإقامة والنوع والفجوة النوعية ، عام ١٩٩٦

المحافظة	ذكور	إناث	الفجوة النوعية (ذ-إ) ٪
القاهرة	١٨	٣١	-١٣
الإسكندرية	١٩	٣١	-١٢
بورسعيد	١٦	٢٧	-١٦
السويس	١٦	٣٢	-١٦
دمياط	٢٩	٣٦	-٧
الدقهلية	٢٨	٤٦	-١٨
الشرقية	٣١	٥٣	-٢٢
القليوبية	٢٥	٤٦	-٢١
كفر الشيخ	٣٦	٥٩	-٢٣
الغربية	٢٤	٤٦	-٢٢
المنوفية	٢٥	٤٩	-٢٤
البحيرة	٣٥	٦٠	-٢٥
الإسماعيلية	٢٣	٤٠	-١٧
الجيزة	٢٥	٤٤	-١٩
بني سويف	٣٩	٦٩	-٣٠
الفيوم	٤٥	٦٩	-٢٤
المنيا	٤١	٧٠	-٢٩
أسيوط	٤٠	٦٦	-٢٦
سوهاج	٣٨	٦٨	-٣٠
قنا	٣٧	٦٦	-٢٩
أسوان	٢٢	٤٤	-٢٢
الأقصر	٢٩	٥٤	-٢٥
البحر الأحمر	١٦	٣٢	-١٦
الوادى الجديد	١٧	٣٤	-١٧
مطروح	٣٣	٦٢	-٢٩
شمال سيناء	٢٤	٤٩	-٢٥
جنوب سيناء	١٨	٤٨	-٣٠
الجملة	٢٩	٥١	-٢٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان ١٩٩٦.

جدول رقم (٣-٣)

معدل الالتحاق الإجمالى بالمراحل التعليمية ما قبل الجامعية حسب النوع

للعامين الدراسيين ١٩٩٨/١٩٩٧، ٢٠٠١/٢٠٠٠

المرحلة التعليمية	١٩٩٨/١٩٩٧		٢٠٠١/٢٠٠٠	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
ماقبل الإبتدائى	٩	٩	١٣	١٣
إبتدائى	٧٧	٨٥	٩٦	١٠٣
إعدادى	٨١	٨٨	٩٤	١٠٠
ثانوى	٦٢	٧٠	٦٨	٦٩

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى (١٩٩٨/٩٧، ٢٠٠١/٢٠٠٠)

شكل رقم (٣-٢)

معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم ما قبل الابتدائى، وفقاً للنوع

للعاميين الدراسيين ١٩٩٨/١٩٩٧، ٢٠٠١/٢٠٠٠

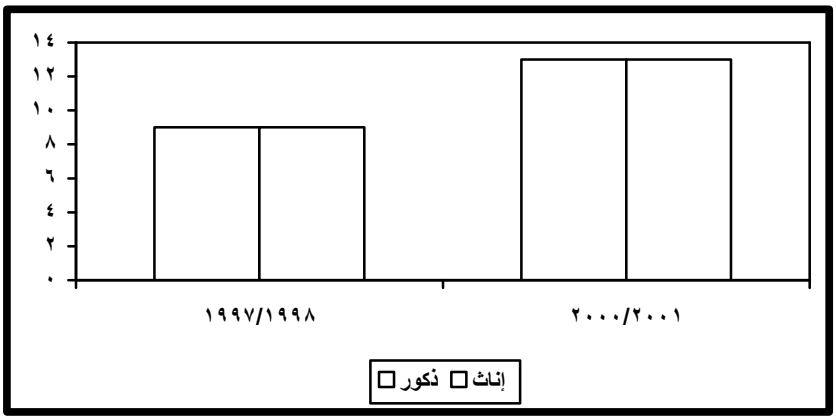

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى ١٩٩٨/١٩٩٧ ، ٢٠٠١/٢٠٠٠.

شكل رقم (٣-٣)

معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي، وفقاً للنوع

للعاميين الدراسيين ١٩٩٧/ ١٩٩٨، ٢٠٠٠/٢٠٠١

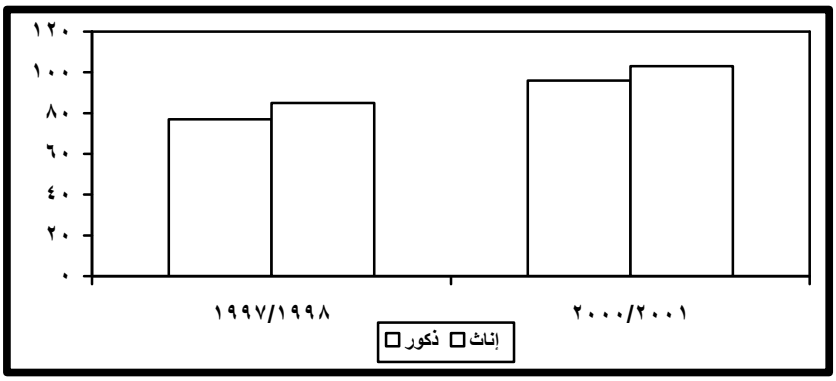

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى ١٩٩٧/١٩٩٨ ، ٢٠٠٠/٢٠٠١.

شكل رقم (٣-٤)

معدل الالتحاق الإجمالى بالتعليم الإعدادى، وفقاً للنوع

للعاميين الدراسيين ١٩٩٧/١٩٩٨، ٢٠٠٠/٢٠٠١

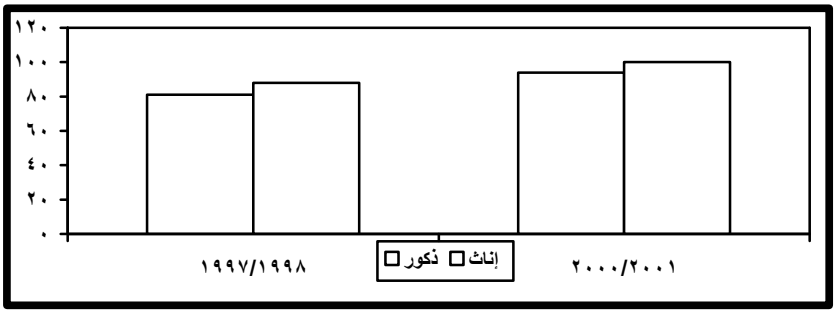

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي ١٩٩٧/١٩٩٨، ٢٠٠٠/٢٠٠١.

شكل رقم (٣-٥)
معدل الالتحاق الإجمالى بالتعليم الثانوى، وفقاً للنوع
للعاميين الدراسيين ١٩٩٧/ ١٩٩٨، ٢٠٠٠/٢٠٠١

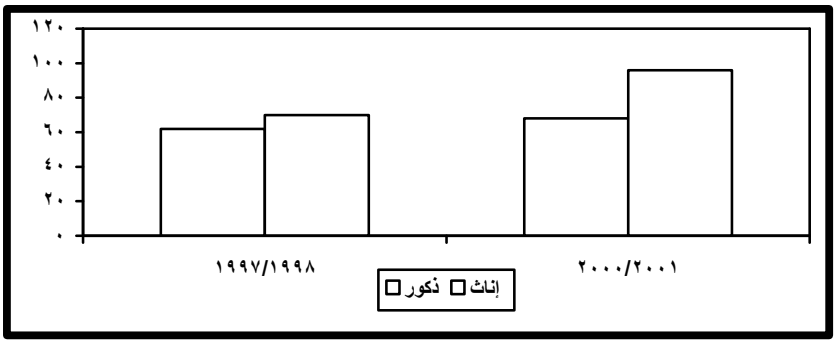

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى ١٩٩٧/١٩٩٨، ٢٠٠٠/٢٠٠١.

٣-٣ : معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعى

تعكس الإحصاءات التعليمية بالجامعات تزايد إقبال الإناث على الالتحاق بالجامعات، خاصة بالكليات النظرية، حيث ارتفعت أعداد الإناث الملتحقات بالكليات النظرية من حوالي ١٥١ ألفاً عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلى حوالي ٤٨٧ ألفاً عام ١٩٩٩/١٩٩٨ مما يعكس ارتفاع نسبة الإناث لجملة المقيدين فى الكليات النظرية من حوالي ٣٦٪ إلى حوالي ٤٦٪ خلال تلك الفترة. أما بالنسبة للكليات العملية، فقد ارتفعت أعداد الإناث المقيدات من حوالي ٤١ ألف عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلى حوالي١٠٦ آلاف عام ١٩٩٩/١٩٩٨ (أى من٣١٪ إلى ٣٧٪ خلال نفس الفترة).

ويوضح جدول رقم (٣-٤) التوزيع النسبى للطلاب المقيدين بالكليات النظرية عامى ١٩٩١/١٩٩٠ ، ١٩٩٩/١٩٩٨.

ويظهر من الجدول ميل الإناث إلى تفضيل الالتحاق بالكليات النظرية، مقارنة بإقبالهن على الالتحاق بالكليات العملية مما يعنى وجود فجوة نوعية واسعة بالنسبة للالتحاق

بالكليات النظرية، مثل كلية الألسن والاقتصاد والعلوم السياسية والتربية الفنية والإعلام، وتتراوح هذه الفجوة بين ٤٤٪ لصالح الإناث بكلية الألسن، ٥٠٪ لصالح الذكور فى كلية الحقوق، وذلك عام ١٩٩١/١٩٩٠، وفى عام ١٩٩٩/١٩٩٨ تقلصت هذه الفجوة لتتراوح بين ٤٠٪ لصالح الإناث فى كلية الإعلام، ٣٤٪ لصالح الذكور فىكلية الحقوق أيضا.

أما بالنسبة لمقياس المساواة بين النوعين من زاوية نوع التعليم الجامعى الذى يلتحق به الشخص، ففى عام ١٩٩١/١٩٩٠ تراوح المقياس بين ٢,٦ أنثى، مقابل ذكر واحد فى كلية الألسن، وبين ٠,٣ أنثى فقط، مقابل ذكر واحد بكلية الحقوق، وفى عام ١٩٩٩/١٩٩٨ انخفض المقياس إلى ٢ ، ٠,٥ فى نفس الكليتين.

جدول رقم (٣-٤)

التوزيع النسبى للطلبة الذكور والإناث المقيدين بالكليات النظرية

للعاميين الدراسيين ١٩٩١/١٩٩٠، ١٩٩٩/١٩٩٨

المؤشر/الكلية	الألسن	الاقتصاد	التربية الفنية	الآداب	الإعلام	التجارة	الحقوق
١٩٩١/١٩٩٠							
الإناث ٪	٧٢	٥٨	٦٣	٥٠	٧١	٣٣	٢٥
الذكور ٪	٢٨	٤٢	٣٧	٥٠	٢٩	٦٧	٧٥
الفجوة النوعية (ذ-إ)	-٤٤	-١٦	-٢٦	صفر	-٤٢	٣٤	٥٠
مقياس المساواة (إ/ذ)	٢,٦	١,٤	١,٧	١	٢,٤	٠,٥	٠,٣
١٩٩٨ / ١٩٩٩							
الإناث ٪	٦٩	٦٧	٧١	٥٥	٧٠	٣٧	٣٣
الذكور ٪	٣٤	٣٣	٢٩	٤٥	٣٠	٦٣	٦٧
الفجوة النوعية (ذ-إ)	-٣٥	-٣٤	-٤٢	-١٠	-٤٠	٢٦	٣٤
مقياس المساواة (إ/ذ)	٢,٠	٢,٠	٢,٤	١,٢	٢,٣	٠,٦	٠,٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوى (١٩٩٧، ٢٠٠١).

وبالنسبة للالتحاق بالكليات العملية، فتوضح بيانات جدول (٣-٥) أن إقبال الإناث على الالتحاق بالكليات العملية قد تحسن نسبيا خلال الفترة (١٩٩١/١٩٩٠- ٢٠٠١/٢٠٠٠)، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نسب الإناث المقيدات فى بعض الكليات العملية، مثل الفنون الجميلة وطب الأسنان والصيدلة والطب البشرى والهندسة. فمثلا بالرغم من أن نسبة التحاق الإناث بكلية الهندسة فى عام ١٩٩٩/١٩٩٨ لم تتعد ٢٥٪ مقابل ٧٥٪ للذكور، إلا أن هذه النسبة قد زادت من ١٥٪ فقط فى عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ٢٥٪ فى عام ١٩٩٩/١٩٩٨ وهذا يوضح أن هناك تحسناً ملحوظاً فى التحاق البنات بالكليات العملية خلال تلك الفترة.

جدول رقم (٣-٥)

التوزيع النسبى للطلبة الذكور والإناث المقيدين بالكليات العملية

للعاميين الدراسيين ١٩٩١/١٩٩٠، ١٩٩٩/١٩٩٨

المؤشر/الكلية	الفنون الجميلة	طب أسنان	صيدلة	طب بشرى	علوم	زراعة	طب بيطرى	هندسة
١٩٩١/٩٠								
الإناث ٪	٤٩	٤٢	٤٣	٤٠	٣٢	٣١	٢٩	١٥
الذكور ٪	٥١	٥٨	٥٧	٦٠	٦٨	٦٩	٧١	٨٥
الفجوة النوعية (ذ-إ)	٢	١٦	١٤	٢٠	٣٦	٣٨	٤٢	٧٠
مقياس المساواة (إ / ذ)	١	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٢
٩٨ / ١٩٩٩								
الإناث ٪	٥٧	٤٩	٤٨	٤٠	٣٩	٣٢	٣٨	٢٥
الذكور ٪	٤٣	٥١	٥٢	٦٠	٦١	٦٨	٦٢	٧٥
الفجوة النوعية (ذ-إ)	١٤	٢	٤	٢٠	٢٢	٣٦	٢٤	٥٠
مقاس المساواة (إ / ذ)	١,٣	١	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى (١٩٩٧، ٢٠٠١).

٣-٤: مشـاركة المـرأة فـى التـدريس فـى مراحـل التعليم ما قبل الجامعي

تعتبر مهنة التدريس من المهن التى تتميز بارتفاع نسبة مساهمة الإناث فيها، بل نجد أن عمالة الإناث فى التدريس فى بعض المراحل التعليمية تمثل الصفة السائدة، وينطبق ذلك بوضوح على مرحلة ما قبل الابتدائى حيث توضح بيانات (جدول رقم ٣-٦) أن ٩٩٪ من العاملين بالتدريس فى هذه المرحلة من الإناث، ثم تنخفض بعد ذلك نسبة مشاركة الإناث فى التعليم طبقاً للمرحلة، لتصل إلى ٣٨٪ فقط من العاملين بالتدريس فى مرحلة التعليم الثانوى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، وبالتالى فإن الفجوة النوعية فى هذه المرحلة تبلغ ٢٤ نقطة لصالح الذكور، بعد أن كانت الغالبية العظمى من القائمين بالتدريس فى مرحلة ما قبل التعليم الإبتدائي من الإناث.

جدول رقم (٣-٦)

التوزيع النسبى للمدرسين الذكور والإناث فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعي

للعامين الدراسيين ١٩٩٦ / ١٩٩٧، ٢٠٠٠ / ٢٠٠١

المؤشر / المرحلة	مرحلة ما قبل الابتدائى	ابتدائى	إعدادى	ثانوى
١٩٩٦/ ١٩٩٧				
الإناث ٪	٩٩	٥٢	٤٢	٣٧
الذكور ٪	١	٤٣	٥٨	٦٣
الفجوة النوعية (ذ – إ)	-٩٨	-٩	١٦	٢٦
مقياس المساواة (إ / ذ)	٩٩	١,٢	٠,٧	٠,٦
٢٠٠٠ / ٢٠٠١				
الإناث ٪	٩٩	٥٣	٤٤	٣٨
الذكور ٪	١	٤٧	٥٦	٦٢
الفجوة النوعية (ذ – إ)	-٩٨	-٦	١٢	٢٤
مقياس المساواة (إ / ذ)	٩٩	١,١	٠,٨	٠,٦

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى (١٩٩٧/١٩٩٦ – ٢٠٠١/٢٠٠٠).

٣-٥ : المرأة كعضو هيئة تدريس بالجامعات

يتكون أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين، وهم الحاصلون على درجة الدكتوراه، وتشمل أيضاً الوظائف المساعدة لهيئة التدريس، وتتضمن المدرسين المساعدين والمعيدين، ويمكننا دراسة مشاركة الإناث فى عملية التدريس فى الجامعة من خلال بيانات جدول رقم (٣-٧).

جدول رقم (٣-٧)

التوزيع النسبى للإناث والذكور فى هيئة التدريس فى التعليم الجامعى

لعامى ١٩٩١/١٩٩٠، ٢٠٠٠ / ٢٠٠١

المؤشر / الفئة	أساتذة وأساتذة مساعدون ومدرسون	المدرسون المساعدون	المعيدون	الجملة
١٩٩١/١٩٩٠				
الإناث ٪	٢٥	٣٣	٣٦	٢٩
الذكور ٪	٧٥	٧٧	٦٤	٧١
الفجوة النوعية (ذ – إ)	٥٠	٤٤	٢٨	٤٢
مقياس المساواة (إ / ذ)	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٤
٢٠٠٠ / ٢٠٠١				
الإناث ٪	٢٨	٤٠	٥١	٣٥
الذكور ٪	٧٢	٦٠	٤٩	٦٥
الفجوة النوعية(ذ– إ)	٤٤	٢٠	-٢	٣٠
مقياس المساواة (إ / ذ)	٠,٤	٠,٧	١	٠,٥

المصدر: المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى، إدارة الإحصاء، لعامي (١٩٩١/١٩٩٠، ٢٠٠١/٢٠٠٠).

ويتضح من بيانات الجدول أن نسبة الإناث من جملة الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين لم تتعد ٢٥٪ في العام الدراسي ١٩٩١/١٩٩٠ وإن كانت هذه النسبة قد ارتفعت ارتفاعاً نسبياً في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ لتصل إلى ٢٨٪، وبالتالي شهدت هذه الفترة انخفاض الفجوة النوعية من ٥٠ إلى ٤٤ . ولكن يلاحظ من الجدول زيادة مساهمة المرأة في الوظائف المساعدة (مدرسون مساعدون و معيدون) مما يعنى توقع زيادة مشاركة الأجيال الجديدة من الإناث في التدريس الجامعي، حيث كانت نسبة مساهمة الإناث في وظائف المعيدين ٣٦٪ عام ١٩٩١/١٩٩٠ وارتفعت لتصل إلى ٥١٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، وينعكس ذلك في انخفاض الفجوة النوعية في مساهمة كل من الذكور والإناث في التدريس الجامعي من ٢٨ نقطة بالنسبة للمعيدين في عام (١٩٩١/١٩٩٠) إلى ٢ نقطة فقط لصالح الإناث في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، وأيضاً بالنسبة للمدرسين المساعدين من ٤٤ نقطة في عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ٢٠ نقطة في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

رابعاً الأوضاع الصحية للمرأة

رفعت وزارة الصحة والسكان خلال التسعينيات شعار "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠"، وتحت هذا الشعار قامت الحكومة بإعطاء أولوية للوفاء بالاحتياجات الصحية للأطفال ذكوراً و إناثاً، وذلك عقب إعلان الرئيس مبارك أن الفترة (١٩٨٩-١٩٩٩) تعتبر عقد تنمية وحماية الطفل المصرى. ومن أجل تحسين صحة الطفل قامت الدولة بالتركيز على البرامج القومية للوقاية من الإسهال، وعدوى أمراض الجهاز التنفسي، ونشر برنامج تطعيم الأطفال للقضاء على شلل الأطفال، والتيتانوس الوليدى مما أدى إلى الانخفاض الملحوظ في وفيات الأطفال. كذلك تم دمج تنظيم الأسرة مع رعاية صحة الأم والطفل، حيث تم تبنى سياسة إصلاح مرحلية لتوسيع قاعدة المستفيدين بالتأمين الصحي وإدخال التحسينات لرفع جودة الخدمات الصحية وتنظيم الأسرة مما كان له أثر كبير على خفض معدلات وفيات الأمهات وارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة لهن.

٤-١ : العمر المتوقع عند الميلاد

تعكس البيانات الخاصة بالعمر المتوقع للشخص المولود، (جدول رقم (٤-١) حدوث تحسن فى الوضع الصحى والتغذوى وزيادة الخدمات الصحية خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠١. حيث أن العمر المتوقع عند الميلاد قد ارتفع للإناث والذكور على حد سواء، ولكن بنسبة أكبر للإناث حيث بلغ ٧١سنة للإناث مقابل ٦٧ سنة للذكور.

جدول رقم (٤-١)

العمر المتوقع عند الميلاد للذكور والإناث خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٣)

السنوات	ذكور	إناث
١٩٨٠	٥٦	٦٠
١٩٨٦	٦٠	٦٣
١٩٩١	٦٤	٦٦
١٩٩٦	٦٥	٦٩
٢٠٠١	٦٧	٧١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإسقاطات السكانية للفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠١).

٤-٢ : معدلات وفيات الرضع (أقل من سنة) والأطفال (١-٤ سنوات)

يوضح جدول رقم (٤-٢) والشكلان رقما (٤-١) ، (٤-٢) معدلات وفيات الرضع (أقل من سنة) والأطفال (١-٤ سنه) خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠). وباستقراء بيانات الجدول يلاحظ أن معدلات وفيات الأطفال الرضع لم تعكس فجوة كبيرة في النوع، وقد يرجع ذلك إلى أن الفروق البيولوجية بين الأنثى والذكر لصالح الأنثى تعادل الاختلاف فى اهتمام الأسر المصرية، بالأطفال الرضع الذكور. أما بالنسبة لمعدلات وفيات الأطفال (١-٤) فقد عكست فجوة واسعة ضد الإناث ولصالح الذكور تصل إلى ٩ فى الألف عام ١٩٨٠ ثم تقلصت إلى النصف تقريباً عام

١٩٩٥ ثم بدأ الوضع فى التحسن عام ٢٠٠٠، حيث ضاقت الفجوة إلى واحد فى الألف فقط لصالح الذكور.

جدول رقم (٤-٢)

معدلات وفيات الرضع و الأطفال (فى الألف) خلال العشر سنوات السابقة للمسح

خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)

سنة المسح	معدل وفيات الأطفال الرضع		معدل وفيات الأطفال (١ -٤ سنوات)	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٩٨٠	١٣١	١٣٤	٦٣	٧٢
١٩٨٨	٩٥	٩٣	٣٨	٤٦
١٩٩٢	٨٤	٧٥	٢٥	٣٦
١٩٩٥	٧٣	٧٣	٢٢	٢٨
٢٠٠٠	٥٥	٥٥	١٥	١٦

المصدر: مسح الخصوبة المصرى ١٩٨٠، المسح السكانى الصحى (١٩٨٨، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ٢٠٠٠).

شكل رقم (٤-١)

معدلات وفيات الرضع (أقل من عام) خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)

في الألف

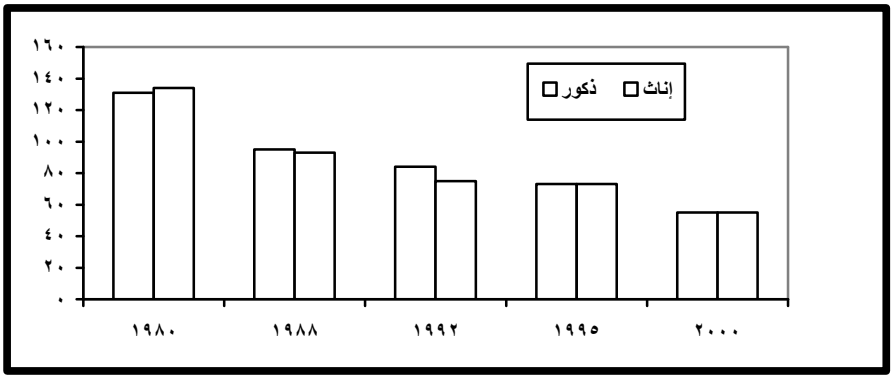

المصدر: مسح الخصوبة المصرى ١٩٨٠، المسح السكانى الصحى (١٩٨٨، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ٢٠٠٠).

شكل رقم (٤-٢)

معدلات وفيات الأطفال (١-٤ سنوات) خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)، فى الألف

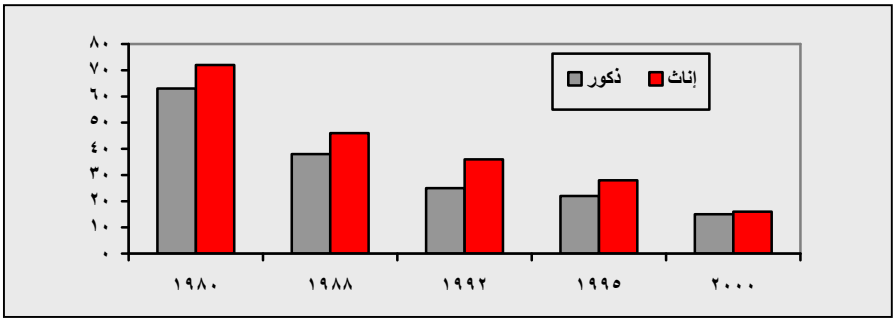

المصدر: - مسح الخصوبة المصرى ١٩٨٠، المسح السكانى الصحى (١٩٨٨، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ٢٠٠٠).

٤-٣ : مستوى التغذية

تعكس بيانات المسح السكانى الصحى لعامى ١٩٩٢، ٢٠٠٠ الموضحة بالجدول رقم (٤-٣) قلة الفروق بين الجنسين بالنسبة لمقاييس التغذية، طبقاً لتعريف منظمة الصحة العالمية (الطول بالنسبة للعمر، الوزن بالنسبة للطول، والوزن بالنسبة للعمر). بل يمكن القول إن مقاييس التغذية الثلاثة فى عام ٢٠٠٠ تشير إلى ارتفاع نسبة الذين يعانون من سوء التغذية بين الأطفال الذكور، مقارنة بالأطفال الإناث، ولكن ليس إلى درجة كبيرة.

جدول رقم (٤-٣)

نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية لعامى ١٩٩٢، ٢٠٠٠

النوع	الطول إلى السن ٪		الوزن إلى الطول ٪		الوزن إلى السن ٪	
	١٩٩٢	٢٠٠٠	١٩٩٢	٢٠٠٠	١٩٩٢	٢٠٠٠
ذكور	٢٤,٤	١٩,٨	٣,٢	٢,٩	٩,١	٤,٤
إناث	٢٤,٤	١٧,٤	٣,٣	٢,٢	٩,٣	٣,٦

المصدر: المسح السكانى الصحي (١٩٩٢، ٢٠٠٠)

٤-٤ : الإعـاقة

تعانى إحصاءات الإعاقة فى مصر من بعض القصور الناتج عن عدم اهتمام المسوح الميدانية بجمع مثل هذه البيانات، وقصر جمعها على التعدادات السكانية التى تجرى كل عشر سنوات، حيث يتم جمع بيانات محدودة للغاية عن عدد ذوى الاحتياجات الخاصة ونوع الإعاقة فقط.

وتشير بيانات مسح صحة الأم والطفل عام ١٩٩١ الموجودة بالجدول رقم (٤-٤) إلى انتشار الإعاقة بشكل أوضح بين الذكور، مقارنة بالإناث، وبنسبة ١,٥ : ١,٠، وقد يكون ذلك بسبب العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع التى تجعل الأسر أكثر دقة فى تسجيل ما يخص الذكور، فى حين أنها قد تحجم عن ذكر الحالات الصحية الخاصة بالإناث، التى من شأنها أن تحد من فرص الزواج أمامهن.

جدول رقم (٤-٤)

التوزيع النسبي لذوى الاحتياجات الخاصة حسب نوع الإعاقة ومعدل الانتشار لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان حسب النوع عام ١٩٩١

نوع الإعاقة		التوزيع النسبي لذوى الاحتياجات الخاصة		معدل انتشار الإعاقة	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
إعاقة حسية	إجمالى	٢٧,٦	٣٤,٧	٤٥١	٣٩٢
	رؤية	١٦,٩	٢١,٨	٢٧٦	٢٤٦
	سمع/كلام	١٠,٧	١٢,٩	١٧٤	١٤٦
إعاقة حركية	إجمالى	٣١,٣	٢٦,٨	٥١٠	٣٠٣
	الأطراف العليا	٤,١	٢,٨	٦٦	٣٢
	الأطراف السفلى	٧,١	٤,١	١١٥	٤٦
	الشلل	٢٠,١	١٩,٩	٣٢٩	٢٢٥
إعاقة عقلية		١٠,١	٩,٥	١٦٤	١٠٧
أخري		٣١,٠	٢٩,٠	٥٠٧	٣٢٨
إجمالى		١٠٠	١٠٠	١٦٣٢	١١٣٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المسح المصرى لصحة الأم والطفل ١٩٩١.

ويعرض جدول رقم (٤-٥) التوزيع النسبى لذوى الاحتياجات الخاصة حسب نوع الإعاقة بين الأطفال أقل من خمس سنوات طبقاً للنوع. وتشير بيانات الجدول إلى معاناة الذكور بشكل أوضح من الإعاقة الحسية والعقلية مقارنة بالإناث، فى حين أن الإناث أكثر معاناة من الإعاقة الحركية من الذكور (٣٤,٥٪ مقابل ٢٤,٤٪ على التوالى).

جدول رقم (٤-٥)

التوزيع النسبى لذوى الاحتياجات الخاصة حسب نوع الإعاقة بين

الأطفال أقل من خمس سنوات حسب النوع عام١٩٩١

النوع	نوع الإعاقة				الإجمالى	عدد الأطفال
	إعاقة حسية	إعاقة حركية	إعاقة عقلية	أخرى		
ذكور	١٧,١	٢٤,٤	١٤,٦	٤٣,٩	١٠٠,٠	٤٣
إناث	١٣,٨	٣٤,٥	١٠,٣	٤١,٤	١٠٠,٠	٢٩
جملة	١٥,٨	٢٨,٥	١٢,٩	٤٢,٨	١٠٠,٠	٧٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المسح المصرى لصحة الأم والطفل ١٩٩١.

وقد يرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بصحة الطفلة الأنثى وعلاج الأمراض التى قد تعانى منها فى الطفولة المبكرة، والتى قد ينشأ عنها أى نوع من أنواع الإعاقة، وهذا ما تؤكده بيانات جدول رقم (٤-٦) حيث إن نسبة الإناث من ذوى الاحتياجات الخاصة الناتجة عن الإصابة بالأمراض أعلى من مثيلاتها بين الذكور (٤٣,٤٪ مقابل ٣٥,٧٪ على التوالى).

جدول رقم (٤-٦)

التوزيع النسبى لذوى الاحتياجات الخاصة طبقاً لسبب الإعاقة والنوع عام١٩٩١

سبب الإعاقة	ذكور	إناث
عيوب خلقية	٢٦,١	٢٦,٧
إصابات ناتجة عن الولادة	١,٧	٣,١
إصابات	٢٤,٧	١٢,٣
أمراض	٣٥,٧	٤٣,٤
أسباب أخرى	١٠,٢	١٤,٢
أسباب غير معروفة	١,٦	٠,٣
إجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المسح المصرى لصحة الأم والطفل ١٩٩١.

٤-٥ : وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة

لقد كان للجهود المبذولة للنهوض بالوضع الصحى في مصر أثر كبير على خفض وفيات الأمهات الناتجة عن الحمل أو الولادة، حيث شهد معدل وفيات الأمهات نتيجة لهذا السبب انخفاضاً كبيراً خلال السنوات العشر الأخيرة من ١٧٤ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى فى عام ١٩٩٣/١٩٩٢ إلى ٨٤ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى فى عام ٢٠٠٠، كما يوضح جدول رقم (٤-٧)، إلا أنه لا يزال معدلا مرتفعاً، بالمقارنة بالدول المتقدمة التى لا تتعدى فيها هذه المعدلات ١٠ حالات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى (البنك الدولى ١٩٩٨).

وتشير بيانات جدول رقم (٤-٧) إلى ارتفاع هذا المعدل فى محافظات الوجه البحرى والقبلى، مقارنة بالمحافظات الحضرية عام ٢٠٠٠ (٩٣ ، ٨٩ حالة مقابل ٤٨ حالة وفاة لكل

١٠٠,٠٠٠ مولود حى على التوالى)، مما قد يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الجهد خاصة فى المناطق الريفية، للعمل على خفض وفيات الأمهات وتحقيق الأمومة الآمنة.

جدول رقم (٤-٧)

معدلات وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى، وفقاً لمحل الإقامة من واقع بحثى ١٩٩٢/١٩٩٣، ٢٠٠٠

مكان الإقامة	١٩٩٣/١٩٩٢	٢٠٠٠
المحافظات الحضرية	٢٣٣	٤٨
محافظات الوجه البحري	١٣٢	٩٣
محافظات الوجه القبلي	٢١٧	٨٩
جملة الجمهورية	١٧٤	٨٤

المصدر: وزارة الصحة والسكان، البحث القومى لوفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس عامى ١٩٩٢/١٩٩٣، ٢٠٠٠

٤-٦ : الخصوبة وتنظيم الأسرة

تشير بيانات جدول رقم (٤-٨) إلى حدوث انخفاض تدريجى فى معدل الخصوبة الكلية (عدد الأطفال لكل سيدة) من ٤,١ طفلا لكل سيدة فى عام ١٩٩١ إلى ٣,٦ طفلا عام ١٩٩٥ ثم إلى ٣,٥ طفلا عام ٢٠٠٠. كذلك تشير بيانات نفس الجدول وشكل رقم (٤-٣) إلى وجود اختلافات كبيرة

شكل رقم (٤-٣)

معدلات الخصوبة الكلية، طبقاً لنوع محل الإقامة (١٩٩١، ٢٠٠٠)

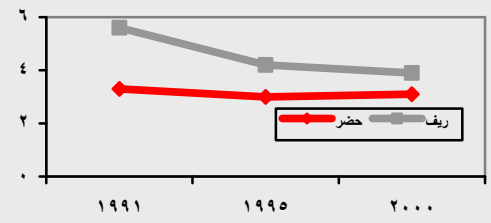

المصدر: المسح المصرى لصحة الأم والطفل ١٩٩١، المسح السكانى الصحى (١٩٩٥، ٢٠٠٠).

بين الريف والحضر. حيث سجل الريف مستوى خصوبة أعلى خلال الفترة محل الدراسة، مقارنة بالمستوى السائد فى الحضر.

جدول رقم (٤-٨)

معدلات الخصوبة الكلية(عدد الأطفال لكل سيدة)، طبقاً

لنوع محل الإقامة خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٠)

محل الإقامة	المسح المصري لصحة الأم والطفل ١٩٩١	المسح السكاني الصحي ١٩٩٥	المسح السكاني الصحي ٢٠٠٠
حضر	٣,٣	٣,٠	٣,١
ريف	٥,٦	٤,٢	٣,٩
جملة	٤,١	٣,٦	٣,٥

المصدر: المسح المصرى لصحة الأم والطفل ١٩٩١، المسح السكانى الصحى (١٩٩٥، ٢٠٠٠).

ويعرض جدول رقم (٤-٩) التوزيع النسبى للنساء المتزوجات حاليا حسب نوع وسيلة تنظيم الأسرة المستخدمة، وباستعراض بيانات الجدول، نلاحظ ارتفاع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة خلال الفترة ١٩٨٨ وحتى عام ٢٠٠٠ لتصل إلى حوالى ٥٦٪*. كذلك تشير بيانات الجدول إلى زيادة الاعتماد على اللولب كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة (حوالى ٣٦٪ عام ٢٠٠٠) وكذلك زيادة استخدام الحقن لتصل إلى ٦,١٪ عام ٢٠٠٠ مقابل ٠,١٪ عام ١٩٨٨، وتعطى البيانات مؤشراً عاماً على أن عبء تنظيم الأسرة يقع بالدرجة الأولى على النساء، كما يعكسه ارتفاع معدل استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة، مقارنة بالوسائل التقليدية التى قد يكون للرجل فيها دور أكبر من المرأة، مما قد ينعكس على الأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة.

* تشير وثيقة وزارة الصحة والسكان إلى أن معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة قد ارتفع إلى حوالى ٦٠,٣٪ عام ٢٠٠١ - وزارة الصحة والسكان، السياسة القومية للسكان والاستراتيجيات ٢٠٠٢-٢٠١٧.

جدول رقم (٤-٩)

التوزيع النسبى للنساء المتزوجات حالياً، حسب وسيلة تنظيم الأسرة

المستخدمة خلال الفترة (١٩٨٨- ٢٠٠٠)

الوسيلة المستخدمة	المسح السكانى الصحي-١٩٨٨	المسح السكانى الصحي-١٩٩٢	المسح السكاني الصحي-١٩٩٥	المسح السكاني الصحي- ٢٠٠٠
أى وسيلة لتنظيم الأسرة	٣٧,٨	٤٧,١	٤٧,٩	٥٦,١
أى وسيلة حديثة	٣٥,٤	٤٥,٨	٤٥,٥	٥٣,٩
الحبوب	١٥,٣	١٢,٩	١٠,٤	٩,٥
اللوالب	١٥,٧	٢٧,٩	٣٠,٠	٣٥,٥
الحقن	٠,١	٠,٥	٢,٤	٦,١
الوسائل الحديثة الأخرى	٤,٤	٣,٥	٢,٦	٢,٨
الوسائل التقليدية	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٢
غير المستخدمات	٦٢,٢	٥٢,٩	٥٢,١	٤٣,٩
عدد السيدات	٨٢٢١	٩١٥٣	١٣٧١٠	١٤٣٨٢

المصدر: المسح السكانى الصحى للأعوام ١٩٨٨، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ٢٠٠٠.

٤-٧ : رعاية الأمومة

وجهت الدولة جهوداً مكثفة لرعاية الأمومة* خلال العقد الماضى، حيث أصبح الفحص الطبى قبل الزواج ورعاية الحمل والولادة ورعاية ما بعد الولادة متوفرة في أغلب الوحدات الصحية والمستشفيات. ويعرض جدول رقم (٤-١٠) نسبة المواليد لأمهات حصلن على أى رعاية حمل أو رعاية حمل منتظمة أو حقنة تطعيم ضد التيتانوس على الأقل، بالإضافة إلى المساعدة الطبية التى تلقتها السيدة أثناء الولادة فى عامى (١٩٩٥، ٢٠٠٠).

* أنشئ المجلس القومى للطفولة والأمومة برئاسة السيدة الفاضلة سوزان مبارك عام ١٩٨٨، حيث يهدف إلى تحسين مستوى رعاية الأم والطفل فى مصر صحياً واجتماعياً وثقافياً.

وتؤكد بيانات الجدول زيادة قيم جميع المؤشرات، حيث ارتفعت نسبة المواليد الذين حصلت أمهاتهم على أى رعاية حمل من حوالى ٣٩٪ عام ١٩٩٥ إلى حوالى ٥٣٪ عام ٢٠٠٠. كذلك ارتفعت نسبة المواليد الذين حصلت أمهاتهم على رعاية حمل منتظمة خلال نفس الفترة من حوالى ٢٨٪ إلى حوالى ٣٧٪ على التوالى.

ويلاحظ أن التطور فى طلب مساعدة طبية أثناء الولادة كان ملحوظاً حيث بلغت نسبة الولادات التى تمت تحت إشراف طبى عام ٢٠٠٠ حوالى ٦١٪ مقابل ٤٦٪ عام ١٩٩٥.

جدول رقم (٤-١٠)

تطور مؤشرات رعاية الأمومة خلال عامي (١٩٩٥ – ٢٠٠٠)

مؤشرات رعاية الأمومة	١٩٩٥	٢٠٠٠
أى رعاية حمل	٣٩,١	٥٢,٩
رعاية حمل منتظمة	٢٨,٣	٣٦,٧
التطعيم ضد التيتانوس	٦٩,٥	٧٢,٤
الولادة بمساعدة طبية	٤٦,٣	٦٠,٩

المصدر: المسح السكانى الصحى (١٩٩٥، ٢٠٠٠).

٤ – ٨ : مشاركة المرأة فىتقديم الخدمات الصحية

يعمل بوزارة الصحة و السكان العديد من الأطباء و الممرضات و الإداريين من النساء. ويوضح جدول رقم (٤-١١) مدى مساهمة المرأة فى تقديم الخدمات الصحية، فمن بين حوالى ١٧٣,١ ألف من العاملين فى مجالات تقديم الخدمات الصحية عام ٢٠٠٠ نجد أن حوالى ٦٠٪ منهم من الإناث.

ويظهر من الجدول أن نسبة أطباء الأسنان من النساء قد بلغت حوالى ٤١٪ من الإجمالى، وأخصائيات العلاج الطبيعى حوالي ٣٨٪ وأن حوالى ٩٩٪ من هيئة التمريض (المشرفات، فتيات التمريض، الحكيمات، الممرضات والمساعدات) من الإناث. كما أن غالبية أخصائى التغذية ومشرفى التدبير من الإناث (حوالي٧٣٪ ، حوالي ٦٧٪ على التوالى).

جدول رقم (٤- ١١)

عدد النساء مقدمى الخدمات الصحية (القائمات بالعمل فعلاً) بوزارة الصحة والسكان حسب التخصصات المختلفة ونسبتهن لإجمالى مقدمى الخدمات الصحية فى عام ٢٠٠٠

التخصصات	عدد النساء	نسبة النساء للإجمالى ٪
الأطباء البشريون	١٣٨٤٢	٣٥,٣
الصيادلة	١٩٣٣	٦٨,٠
أطباء الأسنان	٢٢٧٥	٤١,١
مشرفات التمريض (مؤهل عال)	١٣٨٩	٩٩,٦
الكيميائيون (بكالوريوس علوم)	٦٤١	٥٤,١
أخصائيات علاج طبيعى	١٥١	٣٨,٤
أخصائى تغذية	٢٠٩	٧٢,٨
مشرفات التدبير	٦٤	٦٧,٤
الأخصائيون النفسيون (غير الأطباء)	٢٢	٦٢,٩
الأخصائيون الاجتماعيون	١١١٦	٥٤,٢
المعاونون الصحيون (معهد صحى)	٦٦	٠,٩
فنى المعمل	٣٢٤١	٤٧,٢
فنى الأشعة (معهد صحى)	١٠١٩	٣٠,١
فنى صناعى الأسنان (معهد صحى)	٣٦٣	٣٥,١
فنى تسجيل طبى و إحصاء(معهد فنى)	٢٢١٣	٥٢,٠
فنى صيانة أجهزة طبية(معهد صحى)	١٣١	٢٥,٠
فتيات التمريض (معهد صحى)	٧٧٠	٩٧,٣
الحكيمات و الممرضات نظام قديم (٥ سنوات)	٣٣٩	٩٩,٨
ممرضات نظام (٣ سنوات)	٦٦٤٤٨	٩٢,٤
مساعدات الممرضات ومساعدات المولدات	٣٥٥٣	٩٨,٧
ممرضون و ممرضات بالخبرة	٤٩٤	٦٦,٨
الزائرات الصحيات	٦٣٠	١٠٠
مساعدو المعامل	٤٣٥	١٥,٤
مساعدو الأشعة	٨	١٤,٨
الملاحظون الصحيون	١٤٥٧	١٨,٩
المساعدون الإداريون	٣٨٨	٦٠,٠
مساعدو الصيادلة (معهد صحى)	٤	١٦,٧
فنى البصريات	٨	٤٢,١
فنى صناعة الأطراف الصناعية	١	١٦,٧
مساعدات أخصائيات التغذية ومشرفات التدبير	١٧٨	٥٤,٦
مساعدو الخدمة الاجتماعية	٤٧٦	٨٤,٤
مساعدو الصيادلة	٥	٤١,٧
الملاحظون الفنيون	٢٠٩	٧,٤
الإجمالى	١٠٤٠٧٧	٦٠,١

المصدر: وزارة الصحة والسكان – التقرير الإحصائى السنوى ٢٠٠٠.

خامساً الأوضاع العملية والمهنية للمرأة

تعكس المساهمة فى قوة العمل والهيكل الوظيفى لتلك العمالة مكانة الفرد فى المجتمع. وفى الحقيقة فإن المرأة المصرية تعمل بجانب الرجل من قديم الزمان، وخاصة فى القطاع الزراعى، وفى القطاع غير الرسمى، ولكن هناك مظاهر كثيرة قد تعكس نوعاً من التمييز ضد المرأة فى مجال العمل، منها ارتفاع نسبة البطالة بين النساء عنها بين الرجال، وخاصة بالنسبة للخريجين الجدد، وأيضا تركز عمالة المرأة فى القطاعات التقليدية، خاصة الزراعة والخدمات، فى حين يتركز عمل الرجال فى قطاعات الإنتاج والتشييد والبناء والبنوك وسوق المال، كما ترتفع نسبة عمالة المرأة لدى الأسرة بدون أجر، فى حين تنخفض هذه النسبة بين الرجال إلى أقل ما يمكن، مما قد يعكس نوعاً من التحيز ضد المرأة.

٥-١ : حجم قوة العمل ونصيب المرأة منها

يوضح جدول رقم (٥-١) توزيع قوة العمل (١٥-٦٤ سنة) فى مصر حسب النوع ومحل الإقامة فى الأعوام ١٩٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ويلاحظ من الجدول أن قوة العمل من الإناث (١٥-٦٤ سنة) قد تضاعفت من حوالى ٢,٢ مليون أنثى عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٤,٢ مليون أنثى عام ٢٠٠٠ وبمعدل نمو سنوى قدره ٣,٩٪. وبالنسبة للحضر فقد ارتفعت قوة عمل الإناث من حوالى ١,١ مليون أنثى عام ١٩٨٤ إلى حوالى ١,٨ مليون أنثى عام ٢٠٠٠، بينما ارتفعت فى الريف من حوالى ١,١ مليون إلى حوالي ٢,٤ مليون خلال نفس الفترة، ويرتفع متوسط معدل النمو السنوى لقوة العمل من الإناث فى الريف (٤,٥٪) عنه فى الحضر (٣,٣٪).

أما جدول رقم (٥-٢) وشكل رقم (٥-١) فيوضحان تطور نسبة عمالة النساء فى مصر خلال الفترة (١٩٨٤- ٢٠٠٠). ومن خلال الأرقام الواردة بالجدول يتضح زيادة نسبة عمالة النساء من ١٨٪ من إجمالى قوة العمل عام ١٩٨٤ إلى نسبة تراوحت بين ٢١-٢٢٪ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠). ونظراً لأن معدل نمو قوة العمل للإناث أعلى من معدل نمو قوة العمل للذكور

بحوالى ١,٤٪، فيلاحظ ارتفاع نسبة قوة عمل الإناث بحوال ى ٤٪ خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٠). وهذا الارتفاع فضلاً عن ذلك يرجع إلى أسباب تعليمية واجتماعية، حيث ارتفعت نسبة المتعلمات بين الإناث، بالإضافة إلى تغير بعض العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع المصرى تجاه عمل المرأة، إلا أن الأمر يستلزم إتاحة المزيد من فرص العمل للنساء لزيادة مشاركتهن فى عملية التنمية بالمجتمع، حيث أنهن لا يزلن يشكلن حوالى خمس القوة العاملة فقط فى مصر.

جدول رقم (٥-١)

توزيع قوة العمل* (١٥-٦٤ سنة) حسب النوع ومحل الإقامة

خلال الأعوام (١٩٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٠)

العدد بالألف

محل الإقامة	١٩٨٤		١٩٩٥		٢٠٠٠		متوسط معدل النمو السنوى ١٩٨٤- ٢٠٠٠ (٪)	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
حضر	١٠٩٣	٤٥٦٢	١٦٣٧	٥٩١٩	١٨٤٥	٦٣٥٣	٣,٣	٢,١
ريف	١١٤٦	٥٣١٥	٢١٨٤	٧٢٢٧	٢٣٥٥	٨٣٤٩	٤,٥	٢,٨
جملة	٢٢٣٩	٩٨٧٧	٣٨٢٢	١٣١٤٧	٤١٩٩	١٤٧٠٢	٣,٩	٢,٥

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحوث العمالة بالعينة للسنوات ١٩٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٠.

أما جدول رقم (٥-٢) وشكل رقم (٥-١) فيوضحان تطور نسبة قوة عمل النساء فى مصر خلال الفترة (١٩٨٤- ٢٠٠٠). ومن خلال الأرقام الواردة بالجدول يتضح زيادة نسبة قوة عمل النساء من ١٨٪ من إجمالى قوة العمل عام ١٩٨٤ إلى نسبة تراوحت بين ٢١-٢٢٪ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠). ونظراً لأن معدل نمو قوة العمل للإناث أعلى من معدل نمو قوة العمل

* بلغ عدد الإناث بقوة العمل، طبقاً لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حوالي ٤٣٥٨ ألف أنثى فى ٢٠٠٣/١/١.

للذكور بحوالى ١,٤٪، فيلاحظ ارتفاع نسبة قوة عمل الإناث بحوالى ٤٪ خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٠). وهذا الارتفاع فضلاً عن ذلك يرجع إلى أسباب تعليمية واجتماعية، حيث ارتفعت نسبة المتعلمات بين الإناث، بالإضافة إلى تغير بعض العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع المصرى تجاه عمل المرأة، إلا أن الأمر يستلزم إتاحة المزيد من فرص العمل للنساء لزيادة مشاركتهن فى عملية التنمية بالمجتمع، حيث أنهن لا يزلن يشكلن حوالى خمس القوة العاملة فقط فى مصر.

شكل رقم (٥-١)

تطور نسبة قوة عمل النساء فى مصر (١٢-٦٤ سنه) خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٠)

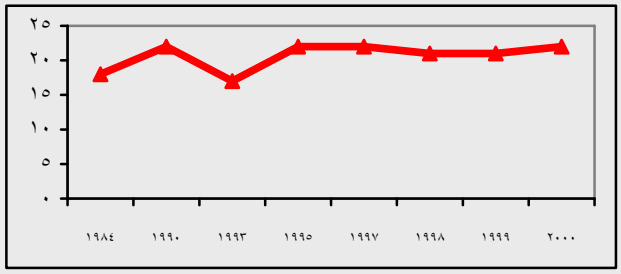

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بحوث العمالة بالعينة للسنوات (١٩٨٤ -٢٠٠٠).

جدول رقم (٥-٢)

تطور نسبة قوة عمل النساء فى مصر (١٢ - ٦٤ سنة) خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٠)

السنة	نسبة قوة العمل من النساء إلى إجمالى قوة العمل ٪
١٩٨٤	١٨
١٩٩٠	٢٢
١٩٩٣	١٧
١٩٩٥	٢٢
١٩٩٧	٢٢
١٩٩٨	٢١
١٩٩٩	٢١
٢٠٠٠	٢٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بحوث العمالة بالعينة للفترة (١٩٨٤ -٢٠٠٠).

- بيانات الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٠) للأفراد (١٥-٦٤ سنة)، أما بيانات الفترة السابقة فهى للأفراد (١٢-٦٤ سنة).

٢-٥ : معدلات البطالة بين النساء

يوضح جدول رقم (٥-٣) معدلات البطالة بين الرجال والنساء لإجمالى الجمهورية وبالحضر والريف. ومن الجدول يتضح أن معدل البطالة بين النساء تبلغ أكثر من أربعة أضعاف المعدل بين الرجال، وقد يرجع ذلك إلى تفضيل منح فرص العمل الجديدة للرجال دون النساء، لأن قانون العمل يمنح العديد من الإجازات للنساء لرعاية أسرهن وأطفالهن، ومن ثم يفضل أرباب العمل، وخاصة فى القطاع الخاص تعيين الرجال عن النساء، خوفاً من ارتفاع نسب تغيبهن عن العمل وحصولهن على إجازات متتالية بسبب واجباتهن العائلية.

كما أن السياسات الاقتصادية التى انتهجتها الدولة فى الآونة الأخيرة، والتى تستهدف تحويل الاقتصاد المصرى للعمل بآليات السوق وخصخصة بعض المشروعات أسهمت فى تخفيض الطلب على العمالة، وخاصة من النساء.

ويوضح جدول رقم (٥-٣) وشكل رقم (٥-٢) أن معدلات البطالة فى تزايد لكل من الرجال والنساء حتى عام ١٩٩٥، لكنها انخفضت للإناث بشكل ضئيل إلى ٢٠٪ خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٩٩)، ثم ارتفعت فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣٪. أما بالنسبة للذكور، فقد زاد المعدل حتى عام ١٩٩٥ ليصل إلى ٧٪، ثم انخفض خلال الفترة (١٩٩٧- ٢٠٠٠) إلى ٥-٦٪، وبصفة عامة فإن معدل البطالة أعلى باستمرار بالنسبة للنساء عنه بالنسبة للرجال، وينطبق ذلك على كل من الحضر والريف، لذا فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاهتمام من جانب الدولة بالنساء فى مجال العمل، وذلك عن طريق منحهن القروض الصغيرة ومساعدتهن فى تسويق منتجاتهن، حتى يستطعن أن يرسخن أقدامهن فى سوق العمل جنباً إلى جنب مع الرجال، مع توفير التدريب والمشورة اللازمة لهن.

أما عن المقارنة بين معدلات البطالة بين الريف والحضر، فإنها تبدو أعلى بكثير فى الحضر عنها فى الريف، خاصة بين النساء، حيث أن مستوى البطالة للنساء فى الحضر أكثر من

ثلاثة أضعاف مستواها فى الريف، خاصة فى بداية الفترة الزمنية المذكورة، وقد يرجع ذلك إلى أن معظم النساء فى الريف إما أرباب بيوت، أو يعملن لدى الأسرة بدون أجر، فلا يدخلن ضمن النساء المتعطلات، وعموماً فإن الفروق فى مستوى البطالة للذكور والإناث بين الريف والحضر بدأت فى التلاشى منذ عام ١٩٩٥.

جدول رقم (٥-٣)

معدلات البطالة للنساء* والرجال (١٢ - ٦٤ سنة) حسب نوع محل الإقامة

خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٠)

السنة	ريف		حضر		الجملة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
١٩٨٤	٥	٣	١٧	٦	١١	٥
١٩٩٠	٩	٥	٢٥	٧	١٥	٦
١٩٩٣	١٨	٧	٢٨	٨	٢٢	٧
١٩٩٥	٢١	٧	٢٨	٨	٢٤	٧
١٩٩٧	١٩	٥	٢١	٦	٢٠	٥
١٩٩٨	٢٠	٥	٢٠	٥	٢٠	٥
١٩٩٩	١٩	٥	١٩	٥	٢٠	٦
٢٠٠٠	٢٢	٥	٢٤	٥	٢٣	٥

المصدر :- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة

- بيانات الفترة (١٩٨٤ - ١٩٩٥) بالنسبة للسكان (١٢ - ٦٤) سنة.
- بيانات الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) بالنسبة للسكان (١٥-٦٤) سنة.

- بلغ معدل البطالة بين الإناث، طبقاً لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٢٤,٢٣٪ فى ٢٠٠٣/١/١.

شكل رقم (٥-٢)

معدلات البطالة فى مصر حسب النوع خلال الفترة (١٩٨٤ – ٢٠٠٠)

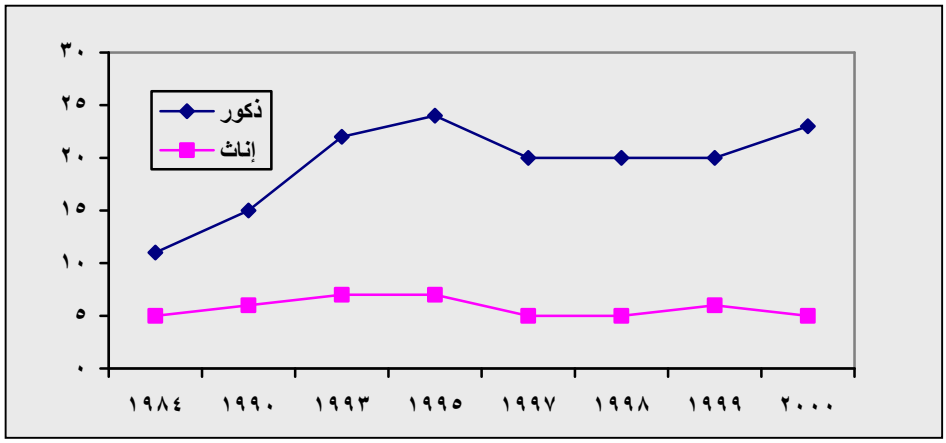

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة.

٥-٣ : خصائص عمالة المرأة فى مصر

٥-٣-١: معدلات المساهمة فى النشاط الاقتصادى

يوضح جدول رقم (٥-٤) والشكلان رقما (٥-٣) ، (٥-٤) معدلات المساهمة فى النشاط الاقتصادى للمشتغلين فى مصر حسب فئات السن والنوع فى عامى١٩٩٥، ٢٠٠٠ ومنها يتضح أن معدلات النشاط للرجال أعلى منها بالنسبة للنساء، وهذا هو المتوقع، حيث تعتمد أغلب الأسر على عمالة الرجال، وتتدرج معدلات النشاط فى الارتفاع بالنسبة للرجال لتقترب من ١٠٠٪ فى فئات السن (٣٠ – ٥٩) ثم تعود وتنخفض مرة أخرى، ولكنها تظل مرتفعة بالمقارنة بالنساء حتى فئة العمر (٦٠ – ٦٤) حيث يصل معدل النشاط بين كبار السن من الرجال والبالغين من العمر (٦٠ – ٦٤ سنة) إلى حوالي ٤٨٪ فى عام ١٩٩٥ وحوالي ٣٥٪ فى عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٥-٤)

معدلات المساهمة التفصيلية للمشتغلين (١٥-٦٤ سنة)

حسب فئات السن والنوع لعامى ١٩٩٥، ٢٠٠٠

فئات السن	١٩٩٥		٢٠٠٠	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
١٥-	١٠,٩	٣٠,٣	٨,٩	٢٦,٢
٢٠-	٣٥,٠	٥٧,٥	٢٧,٧	٥٥,٧
٢٥-	٣٢,٦	٩٤,٢	٣٢,١	٩٤,٥
٣٠-	٢٧,٢	٩٨,٨	٢٨,٤	٩٨,٩
٤٠-	٢١,٤	٩٩,٠	٢٤,٠	٩٩,٢
٥٠-	١٤,٠	٩٨,١	١٣,٨	٩٨,٥
٦٠-٦٤	٤,٩	٤٧,٧	٣,٨	٣٥,٤
الإجمالى	٢١,٥	٧٣,٧	٢١,٠	٧٢,٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة عامى ١٩٩٥، ٢٠٠٠.

شكل رقم (٥-٣)

معدلات المساهمة التفصيلية حسب فئات السن والنوع عام ١٩٩٥

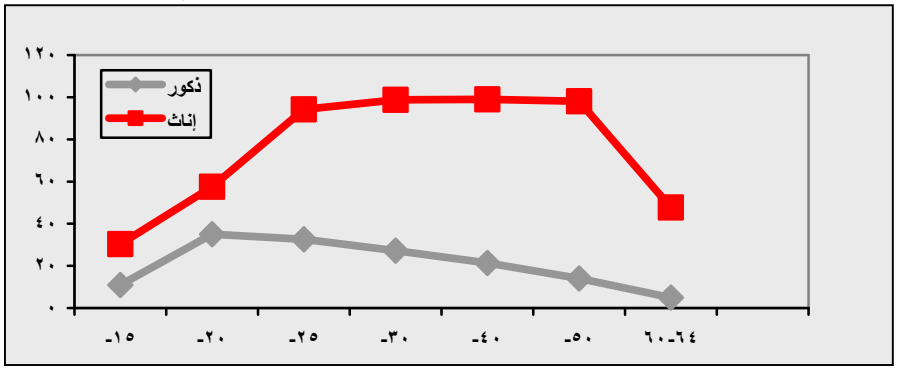

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة عام ١٩٩٥.

شكل رقم (٥-٤)

معدلات المساهمة التفصيلية حسب فئات السن والنوع عام ٢٠٠٠

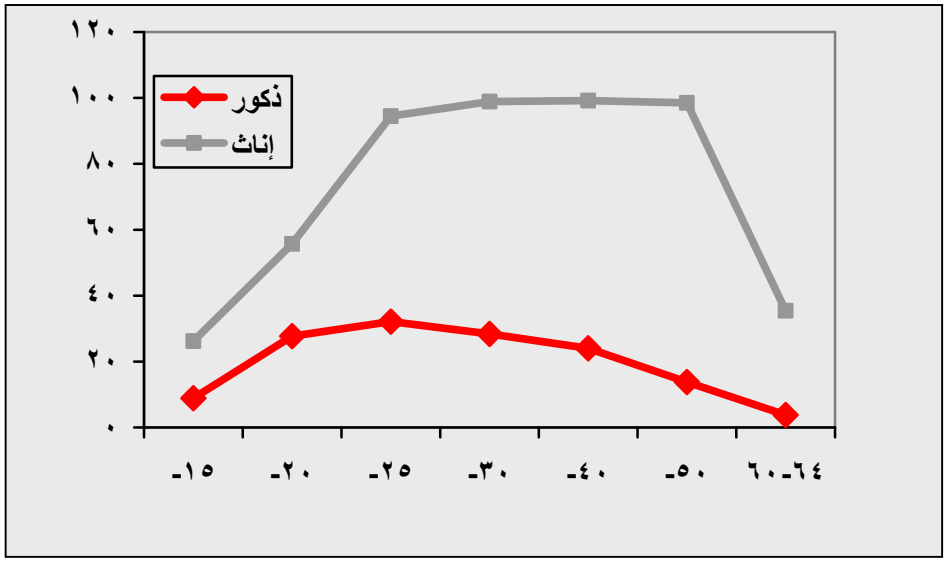

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة عام ٢٠٠٠.

وعلى العكس من ذلك، فإن معدلات المساهمة فى النشاط للنساء تظل أقل بكثير عنها للرجال ولكنها أيضا تبدأ منخفضة عند سن ١٥ سنة، ثم تتدرج فى الارتفاع حتى تصل إلى القمة عند سن (٢٠-٢٩) حيث تراوحت بين ٣٢,٦ - ٣٥٪ من إجمالى النساء فى هذه الفئة العمرية ثم تعاود الانخفاض مرة أخرى تدريجياً حتى تصل إلى أقل نسبة (٥٪) بين النساء البالغات من العمر(٦٠ - ٦٤ سنة) وذلك حسب الوضع عام ١٩٩٥. ويرجع انخفاض معدلات النشاط للنساء بعد سن ٣٠ عاماً إلى انسحاب عدد كبير من الإناث من سوق العمل لرعاية أسرهن وأطفالهن، وهذا يعكس الدور الإنجابى للنساء فى مصر، الذى يؤثر وبلاشك على دورهن الإنتاجى. وللتغلب على هذه العقبة لابد من توفير الحضانات الجيدة وبأسعار مناسبة لرعاية أطفال العاملات، حتى لاتضطر النساء إلى الانسحاب من العمل من أجل رعاية الأطفال.

٥-٣-٢ : الحالة العملية

تظهر بيانات جدول رقم (٥-٥) أن نسبة من يعملن بأجر نقدى تمثل أعلى نسبة من إجمالى قوة العمل للنساء، كما أنها قد ارتفعت من ٣٨٪ عام ١٩٨٤ إلى ٤٤,٢٪ عام ٢٠٠٠، وفى مقابل ذلك تناقصت نسبة النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر من ٣٦,٣٪ إلى ٢٠,١٪ خلال نفس الفترة. ومن المعروف أنه لكى يكون هناك مردود للعمل على حياة المرأة وعلى زيادة مشاركتها فى القرارات التى تتخذها الأسرة، لابد أن يكون العمل له عائد نقدى، ومن ثم فإن عمل المرأة بهذه النسبة الكبيرة فى أعمال خاصة بالأسرة وبدون أجر نقدى حتى بعد تناقصها من حوالي ٣٦٪ إلى حوالي ٢٠٪ يقلل من مردود ذلك العمل عليها.

جدول رقم (٥-٥)

التوزيع النسبى للقوة العاملة (١٥ – ٦٤ سنة) حسب الحالة العملية والنوع

للأعوام ١٩٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٠

الحالة العملية	١٩٨٤		١٩٩٥		٢٠٠٠	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
يعمل بأجر نقدى	٣٨,٠	٥٣,٦	٤٠,٢	٥٣,٨	٤٤,٢	٥٧,٦
صاحب عمل ويديره	٣,٦	١٤,٠	٤,٣	١٨,١	٣,٥	١٩,٠
يعمل لحسابه ولا يستخدم أحداً	١٠,٧	١٥,٤	٨,٨	١٢,١	٩,٥	١٠,٦
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	٣٦,٣	١٢,٣	٢٢,٧	٨,٦	٢٠,١	٧,٧
متعطل سبق له العمل	٠,٢	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٨	٠,٦
متعطل حديث	١١,٣	٤,٣	٢٣,٦	٧,٠	٢١,٩	٤,٥
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة للأعوام ١٩٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٠.

ومن جهة أخرى تتقارب نسبة النساء العاملات لحساب أنفسهن ولا يستخدمن أحدا فى عامى ١٩٨٤، ٢٠٠٠ حيث بلغت حوالى ١١٪ من إجمالى قوة عمل النساء. كما أن نسبة

أصحاب الأعمال من النساء قد بلغت حوالى ٣,٥٪ فى عامى ١٩٨٤ و ٢٠٠٠، إلا أنها مازالت أقل بكثير من نسبة أصحاب الأعمال الرجال، التى بلغت حوالى خمس قوة العمل فى عام ٢٠٠٠. وهذا يؤكد أن موارد المرأة وخبرتها فى الحياة العملية فى الغالب أقل من الرجل، مما يقلل من قدرتها على إقامة مشروعات تملكها وتقوم بإدارتها.

كما يظهر من الجدول أيضا أن أغلبية المتعطلين هم متعطلون جدد، لم يسبق لهم العمل من قبل، فأغلبهم من حاملى الشهادات، سواء المتوسطة أم العالية ويبحثون عن العمل لأول مرة، علماً بأن نسب البطالة بين الإناث قد ارتفعت بشكل كبير فى عام ٢٠٠٠ عن نسب البطالة فى عام ١٩٨٤، كما أنها أعلى بشكل كبير من نسب البطالة بين الذكور، وذلك يظهر حاجة النساء إلى مزيد من اهتمام الدولة فى مجال العمل.

٥-٣-٣: المساهمة الاقتصادية للمرأة حسب طبيعة النشاط

يوضح جدول رقم (٥-٦) التوزيع النسبى للمشتغلين فى مصر حسب طبيعة النشاط الاقتصادى للأعوام ١٩٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٠. وتشير بيانات سنة ٢٠٠٠ إلى أن ٣٩٪ من النساء المشتغلات تعملن فى الزراعة، كما تعمل ٤٢٪ بالخدمات الاجتماعية والشخصية، أما بالنسبة للرجال فإن المساهمة فى النشاط الزراعى تبلغ ٢٨٪ فقط، وفى الخدمات تبلغ ٢٢٪. وفى مقابل ذلك تزيد نسبة مساهمة الرجال فى الأنشطة الأخرى. وهذا يوضح أن حوالى ٨١٪ من النساء تعملن فى الزراعة والخدمات، بينما لا يعمل فى هذا القطاع إلا ٥٠٪ فقط من الرجال، وفى مقابل ذلك لا تعمل من النساء فى الصناعة والتشييد والبناء والتجارة والنقل والتمويل والعقارات وخدمات الأعمال سوى ١٩٪ مقابل ٥٠٪ من الرجال. وهذه الظاهرة تعكس حقيقتين: الأولى توضح أن هذا التقسيم قد يرجع جزء منه إلى تقاليد وعادات متوارثة فى المجتمع، تشجع النساء على العمل فى قطاعات معينة مثل قطاع الخدمات (التدريس والتمريض وأعمال المنزل وكافة الخدمات الأخرى) فى حين تشجع الرجال على العمل فى الصناعة والتجارة... والحقيقة

الثانية : هى انخفاض المستوى التعليمى والمهارى للنساء عن الرجال بصفة عامة، وهذا ينعكس بشكل كبير على نوع النشاط الذى يعملن به.

جدول رقم (٥-٦)

التوزيع النسبى للمشتغلين حسب النوع وطبيعة النشاط الاقتصادى

للأعوام ١٩٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٠

النشاط الاقتصادى	١٩٨٤		١٩٩٥		٢٠٠٠	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الزراعة والصيد والمناجم والمحاجر	٤١	٣٨	٤٢	٣٢	٣٩	٢٨
الصناعات التحويلية والكهرباء والغاز	٩	١٥	٩	١٧	٦	١٥
التشيد والبناء	١	٦	٠	٨	١	٩
تجارة، مطاعم، فنادق	٧	٨	٧	١١	٧	١٥
النقل والمواصلات والتخزين	١	٥	٢	٧	٢	٨
التمويل والعقارات وخدمات الأعمال	١	١	٢	٢	٣	٣
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٢٤	٢٠	٣٩	٢٣	٤٢	٢٢
غير مبين	١٦	٧	–	–	–	–
إجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: * الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة للأعوام ١٩٨٤ – ١٩٩٥ – ٢٠٠٠.

ملحوظة: بيانات عام ١٩٨٤ للسكان (١٢ – ٦٤) سنة، وبيانات عام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ للسكان (١٥ – ٦٤) سنة.

٥-٣-٤ : المساهمة الاقتصادية للمرأة حسب المهنة

يوضح جدول رقم (٥-٧) التوزيع النسبى للمشتغلين فى مصر حسب المهنة والنوع للأعوام ١٩٨٤، ١٩٨٥، ٢٠٠٠ ومنه يظهر أن النساء اللائى لهن مهن تتعلق بالزراعة يأتين فى المرتبة الأولى بين ذوى المهن عام ٢٠٠٠ (٣٩٪)، يلى ذلك النساء من أصحاب المهن العلمية والفنية ومن إليهم (٣٦٪) ثم الكتبة (١٠٪)، أما إذا نظرنا إلى النسب المقابلة للرجال فنجد أن هناك تقاربا كبيراً بين نسبة عمالة الرجال المشتغلين بالزراعة والصيد (٢٦٪) ونسبة عمال

الإنتاج (٢٧٪) تليها نسبة أصحاب المهن العلمية والفنية (٢٠٪) فالمديرون والمشتغلون بالبيع والخدمات (١١٪ لكل منهما).

جدول رقم (٥-٧)

التوزيع النسبى للمشتغلين حسب المهنة للأعوام ١٩٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٠

أقسام المهن	١٩٨٤		١٩٩٥		٢٠٠٠	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
أصحاب المهن العلمية والفنية	١٨	١٠	٢٥	١٥	٣٦	٢٠
المديرون الإداريون	٢	٣	١	١	٥	١١
القائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	١٣	٨	١٨	٨	١٠	٥
المشتغلون بالبيع والخدمات	٩	١٤	٩	١٧	٥	١١
المشتغلون بالزراعة والصيد	٤١	٣٧	٤١	٣١	٣٩	٢٦
عمال الإنتاج والفعلة	٧	٢٥	٧	٢٨	٥	٢٧
غير مبين	١٠	٣	–	–	–	–
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بحث العمالة بالعينة للأعوام ١٩٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٠.

ملحوظة: بيانات عام ١٩٨٤ للسكان (١٢ – ٦٤) سنة، وبيانات عام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ للسكان (١٥ – ٦٤) سنة.

وبالنظر إلى التطور فى مهنة كل من الرجال والنساء عبر الزمن يتضح أن المهن الزراعية بين الرجال تتجه إلى الانحسار من ٣٧٪ فى عام ١٩٨٤ إلى ٢٦٪ فى عام ٢٠٠٠ كما انخفضت أيضا بالنسبة للنساء، ولكن بشكل أقل (من حوالى ٤١٪ فى عام ١٩٨٤إلى ٣٩٪ فى عام ٢٠٠٠). كما تحسنت أيضا وبشكل كبير نسبة العلميين والفنيين لكل من الرجال والنساء بين عامى ١٩٨٤، ٢٠٠٠ فقد تضاعفت للنساء من ١٨٪ إلى ٣٦٪ وللذكور من ١٠٪ إلى ٢٠٪ على التوالي.

٥-٣-٥ : المساهمة الاقتصادية للمرأة حسب نوع القطاع

يعرض جدول رقم (٥-٨) مساهمة المرأة فى القطاع الحكومى وقطاع الأعمال العام طبقاً لإحصاء العاملين المدنيين بالحكومة والقطاع العام الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عامى ١٩٨٠، ٢٠٠٠. كما يعرض جدول رقم (٥-٩) مساهمة المرأة فى أنشطة القطاع الخاص طبقاً لإحصاء العاملين فى منشآت القطاع الخاص التى تضم عشرة مشتغلين فأكثر والذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٨.

وباستعراض بيانات الجدولين وشكل رقم (٥-٤)، يلاحظ أن مشاركة المرأة فى العمل بالقطاع الحكومى أكبر من مشاركتها فى العمل بالقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام، حوالى ٢٦٪ (عام ٢٠٠٠)، ١٦٪ (عام ١٩٩٨)، ١٢٪ (عام ٢٠٠٠). وقد تحسنت نسبة عمالة المرأة بعض الشىء خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠٠٠) حيث ارتفعت من حوالى ٢٣٪ (١٩٨٠) إلى ٢٦٪ (٢٠٠٠) بالقطاع الحكومى، بينما ارتفعت من حوالى ١٠٪ (١٩٨٠) إلى ١٢٪ (٢٠٠٠) بقطاع الأعمال العام.

كما يشير جدول رقم (٥-٨) أيضا إلى أن نسبة مساهمة المرأة فى القطاع الحكومى تختلف حسب نوع النشاط الاقتصادى فقد وصلت فى عام ٢٠٠٠ إلى حوالى٤٧٪ من إجمالى العاملين فى السياحة، ٤٤٪ من إجمالى العاملين فى التأمينات والشئون الإجتماعية، وحوالي ٤٠٪ من إجمالى العاملين فى التموين والتجارة الداخلية وحوالى ٣٧٪ من إجمالى العاملين فى التعليم والبحوث والشباب وحوالى ٣٦٪ من إجمالى العاملين فى الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة وكذلك في الثقافة والإعلام. أما أصغر نسبة مساهمة للنساء العاملات فى الحكومة، فهى للعاملات فى النقل والمواصلات والطيران المدنى كذلك فى الدفاع والأمن والعدالة (حوالى ٥٪ فى كل منها). كما يلاحظ أن نسبة عمالة النساء فى الحكومة قد زادت زيادة كبيرة فى مجال السياحة من حوالى ١٩٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٤٧٪ فى عام ٢٠٠٠، كذلك زادت نسبة مشاركة المرأة فى مجال الثقافة والإعلام من حوالى ٣٠٪ فى عام ١٩٨٠ إلى حوالى

٣٦٪ فى عام ٢٠٠٠، وفى مجال التعليم والبحوث والشباب من حوالى ٣٢٪ فى عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٣٧٪ فى عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٥-٨)

نسبة النساء المشتغلات إلى إجمالى العاملين بالحكومة وقطاع الأعمال العام

حسب قطاع النشاط الاقتصادى فى عامى ١٩٨٠، ٢٠٠٠

قطاع النشاط	القطاع الحكومى		قطاع الأعمال العام	
	١٩٨٠	٢٠٠٠	١٩٨٠	٢٠٠٠
الزراعة والرى	١٠,٠	١٤,٤	٥,٩	١٣,٨
الصناعة والبترول والثروة المعدنية	١٧,٦	١٨,١	٨,٢	٩,٣
الكهرباء والطاقة	١٣,٦	١١,٥	١٠,٠	٧,٢
النقل والمواصلات والطيران المدنى	٩,٥	٤,٨	٧,٣	٧,٥
التموين والتجاره الداخلية	٢٢,٣	٤٠,٤	١٥,٠	١٩,٣
المال والاقتصاد	٢٩,٠	٢٤,٠	١٩,٠	٢٣,٩
الإسكان والتشييد والتعمير والمجتمعات الجديدة	٧,٩	١١,٦	٥,١	٤,٩
الخدمات الصحية والدينية والقوة العاملة	٣٦,٢	٣٥,٩	٣٩,٠	٣٣,٦
التعليم والبحوث والشباب	٣١,٨	٣٧,١	–	–
الثقافة والإعلام	٢٩,٥	٣٥,٧	١٤,٠	١٦,٢
السياحة	١٨,٩	٤٧,٠	١٦,٠	١٧,٢
الدفاع والأمن والعدالة	١٤,٩	٥,١	٨,٦	٦,٩
الخدمات الرئاسية	١٢,٧	١٧,٨	–	–
التأمينات والشئون الاجتماعية	٤٩,٦	٤٤,٠	–	–
الدواوين العامة والمجالس المحلية	–	١٩,٥	–	–
الجملة	٢٣,٣	٢٦,٣	٩,٨	١١,٩

المصدر: – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء العاملين المدنيين بالحكومة والقطاع العام فى عامى ١٩٨٠، ٢٠٠٠.

– وزارة التنمية الإدارية، مركز معلومات الوزارة ٢٠٠٠.

أما بالنسبة لقطاع الأعمال العام، فتمثل النساء فى الجدول (٥-٨) حوالى ٣٤٪ من العاملين فى الخدمات الصحية الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة فى عام ٢٠٠٠، يلى ذلك نشاط المال والاقتصاد، فهناك حوالى ٢٤٪ من العاملين فى هذا النشاط من النساء. أما أقل نسبة مساهمة للمرأة فى هذا القطاع فى عام ٢٠٠٠ فقد ظهرت فى النشاط الاقتصادى الخاص بالإسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة (حوالى ٥٪ فقط) وكل من الدفاع والأمن والعدالة والكهرباء والطاقة حوالي (٧٪) كما يلاحظ تزايد نصيب المرأة فى قطاع الأعمال فى الأنشطة الخاصة بالزراعة والموارد المائية والمال والاقتصاد والثقافة والإعلام والسياحة والطيران والتموين والتجارة الداخلية.

شكل رقم (٥-٤)

نسبة النساء المشتغلات بالحكومة والقطاع العام والخاص فى عامى ١٩٨٠، ٢٠٠٠

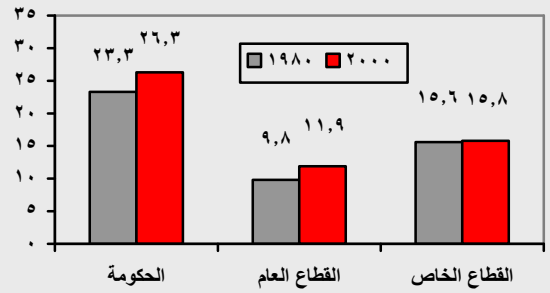

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، لعامى ١٩٨٠، ٢٠٠٠، أما البيانات بالنسبة للقطاع الخاص فهى لعامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٨.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، حيث معظم المنشآت تشترط عند الإعلان لشغل الوظائف بها أن يكون المتقدم من الرجال، وبالتالى فقد بلغت مساهمة المرأة فى القطاع الخاص حوالى ١٦٪ فقط فى حين أن نسبة مساهمة الرجال تصل إلى أكثر من ٨٤٪ (جدول رقم ٥-٩). ومع ذلك فقد ارتفعت نسبة عمالة النساء فى صناعة الملابس إلى ٥٤٪ وفى صناعة منتجات دبغ وصباغة الملابس إلى حوالى ٤٨٪ من إجمالى العاملين فى هذه الصناعات التابعة للقطاع الخاص.

جدول رقم (٥-٩)

نسبة النساء المشتغلات لإجمالى العاملين فى منشآت القطاع الخاص

التى تضم عشرة مشتغلين فأكثر حسب الصناعة فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٨

قطاع النشاط الاقتصادى	١٩٩٢	١٩٩٨
التعدين واستغلال المناجم والمحاجر	٥,٨	٧,٥
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٩,٦	٩,٧
صناعة منتجات دبغ وصباغة الملابس	٥٥,٣	٤٨,٣
صناعة المنسوجات	١٩,٦	١٧,٦
صناعة الملابس وتهيئة وصباغة الفراء	٥٢,٤	٥٤,٠
دباغة وتهيئة الجلود وصناعة الحقائب والأمتعة وحقائب اليد والسروجى والأحذية	١٧,٠	١٦,٨
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين (عداد الإنارة) صناعة المنتجات من القش	٣,٢	١,٧
صناعة الورق ومنتجاته	١٤,٦	٩,١
الطباعة والنشر واستنساخ وثائق الإعلام	٧,٩	٧,٣
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية	٩,٥	٣٦,٢
صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	٢٣,٢	١٥,٤
صناعة منتجات المطاط واللدائن	١٦,٦	٩,٢
صناعة منتجات المعادن اللانارية الأخرى	٧,٥	٦,٣
صناعة الفلزات القاعدية ومنتجات المعادن المشكلة عدا المكنات والمعدات	١,١	٤,٣
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة فى مكان آخر	٧,٢	٤,٣
صناعة الآلات الميكانيكية والمحاسبية والحسابات الالكترونية	٥,٦	١٦,٢
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنعة فى مكان آخرومعدات وأجهزة الراديو والتليفزيون والاتصالات	١١,٥	١١,٧
صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس	٢٠,٣	١٦,٩
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المتطورة ومعدات النقل الأخرى	٤,٨	٢,٠
صناعة الأثاث ومنتجات خشبية غيرمصنفة فى مكان آخر	٣,٤	٤,٠
صناعة منتجات غير مصنفة فى مكان آخر	١٥,٢	١٩,٣
الجملة	١٥,٦	١٥,٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الإنتاج الصناعى السنوى (جميع منشآت القطاع الخاص التى يعمل بكل منها عشرة مشتغلين فأكثر) عامى ١٩٩٢، ١٩٩٨.

سادساً الأوضاع السياسية والنقابية للمرأة ودورها فى اتخاذ القرار

لم يعد من الممكن إغفال الدور الحيوي الذي يمكن أن تقوم به المرأة إذا ما أتيحت لها الفرصة للنهوض بالمجتمع، ولاسيما فى ظل قيادة رشيدة تؤمن بأهمية هذا الدور كجزء هام وفعال فى تقدم هذا المجتمع ، لذلك فقد اهتم المجتمع المصري بالمرأة ومشاركتها فى الحياة العامة و بتمثيلها فى المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ذلك لأنها جزء لايتجزأ من هذا المجتمع، وهذا يرتبط إلى حد بعيد بالعمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية لها وزيادة نصيبها من الوظائف العليا، وكذا توسيع نطاق المشاركة السياسية لها ودخولها المجالس التشريعية وتدعيم دورها فى البرلمان والحياة السياسية بوجه عام . وقد توج هذا الاهتمام من جانب المجتمع بقضايا المرأة ودورها الفعال فى التنمية بإنشاء المجلس القومى للمرأة برئاسة سيدة مصر الأولى السيدة الفاضلة سوزان مبارك، كما أنشئت له فروع بالمحافظات لتبنى قضايا المرأة بها، كما بدأت المرأة نتيجة هذا الاهتمام بتقلد العديد من المناصب التى لم تطرقها من قبل، وكان آخرها تعيين أول قاضية فى تاريخ مصر الحديث فى بداية عام ٢٠٠٣.

والتحليل التالى يوضح دور المرأة فى المجالات التشريعية والتنفيذية ودورها فى الحياة السياسية بوجه عام.

٦-١ : مساهمة المرأة فى وظائف الإدارة العليا

استطاعت المرأة تحقيق تقدم ملحوظ خلال العقد الأخير فى المشاركة فى الحياة العامة، وإظهار دورها فى المجتمع من خلال عملها ومشاركتها فى الإنتاج، وذلك أكسبها قيمة فى المجتمع كفرد له كيانه ودوره الفعال فى عملية التنمية، كما انعكس ذلك أيضا على مكانتها الاجتماعية ودورها داخل أسرتها. ولكن على الرغم من مشاركة المرأة فى مجالات العمل المختلفة، إلا أن احتلالها للمناصب الإدارية العليا مازال محدودا، مقارنة بالرجل حتى

عام ٢٠٠١ حيث أن معظم الوزراء من الرجال. كما اقتصر منصب نواب الوزراء أيضا على الرجال فقط، كما تدل عليه بيانات جدول رقم (٦-١).

ولكن، وعلى الرغم من انخفاض نصيب المرأة فى وظائف الإدارة العليا، فإن هناك تطوراً سريعاً فى هذا النصيب مع الزمن، حيث تشير البيانات الواردة فى جدول رقم (٦-٢) وشكل رقم (٦-١) إلى تضاعف نسبة الإناث فى كافة الوظائف العليا، حيث كانت حوالى ٧٪ عام ١٩٨٨ ارتفعت إلى حوالي ١٥٪ عام ١٩٩٦ ثم إلى حوالي ٢٠٪ عام ١٩٩٩ ثم ارتفعت مرة أخرى إلىحوالي ٢٥٪ عام ٢٠٠١، وذلك نتيجة الاتجاه العام نحو تقليل الفجوة بين المرأة والرجل فى هذا المجال بالإضافة إلى التحسن الملحوظ فى مستوى تعليم المرأة.

جدول رقم (٦-١)
أعداد المعينين والمعينات فى وظائف الإدارة العليا بالحكومة والقطاع العام فى بعض الأعوام المختارة

الوظائف العليا	١٩٨٨		١٩٩٦		١٩٩٩		٢٠٠١	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
درجة وزير فأعلى	١	٧٣	٢	٧٤	٢	٧٢	٢	٧٣
درجة نائب وزير	١	٣٣	٢	٦١	٣	٤٧	٠	١٢
الدرجة الممتازة	٧	٧٩٥	٢١	٦٢٣	٢٨	٥١٧	٤٠	٥٤٦
الدرجة العالية	١٣٤	٣٠٠٧	٣٠٧	٣٣١٧	٤١٤	٢٧٦٦	٤٩٦	٢٨٠٠
درجة مدير عام	٨٩٧	٩٢٨٤	٢٧٨٢	١٣١٥٧	٣١٧٤	١١٥٣٨	٦٤٤٦	١٧١٢١
إجمالى	١٠٤٠	١٣١٩٢	٣١١٤	١٧٢٣٢	٣٦٢١	١٤٩٤٠	٦٩٨٤	٢٠٥٥٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات العاملين بالحكومة والقطاع العام للسنوات ١٩٨٨، ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠١.

جدول رقم (٢-٢)

التوزيع النسبى للسكان حسب العمر والنوع خلال الفترة (١٩٤٧ - ١٩٩٦)

الفئات العمرية	١٩٤٧		١٩٦٠		١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩٦	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٠ - ٤	١٣,٦٦	١٣,٦٨	١٦,١٦	١٥,٦٥	١٣,٦٧	١٣,٨٧	١٥,٢٩	١٥,٤٠	١١,٥٧	١١,٥٤
٥ - ٩	١٢,٩١	١٢,٤٨	١٥,٠٩	١٤,١٥	١٢,٩٩	١٢,٥٧	١٣,٣٢	١٣,١١	١٢,٩٨	١٢,٧٣
١٠ - ١٤	١٢,٢٠	١١,٢٣	١٢,٦٤	١١,٨٢	١٣,٨٥	١٢,٩٣	١١,٩٣	١١,٣٠	١٣,٤٣	١٣,٠٨
١٥ - ١٩	١٠,٥١	٩,٦١	٨,٥٣	٨,٠٥	١١,٤٩	١٠,٢٩	١٠,٩٧	١٠,١٢	١١,٨٧	١١,٣٩
٢٠ - ٢٤	٧,٢٤	٧,٤٠	٧,٠٥	٦,٧٧	٨,١٦	٨,٦٩	٩,٠٥	٨,٦٤	٨,٧١	٨,٤٠
٢٥ - ٢٩	٧,٣٢	٨,٢٤	٦,٥٨	٨,١٦	٧,٠٩	٧,٥٨	٧,٢٨	٨,١٥	٦,٩٤	٧,٨٢
٣٠ - ٣٤	٦,٦٢	٧,٢٣	٦,١٧	٦,٥٤	٥,٥٦	٦,٠٨	٦,١٧	٦,٥٣	٦,٥٧	٦,٨٦
٣٥ - ٣٩	٧,٠٤	٦,٨٥	٦,٤٨	٦,٨١	٥,٥٠	٥,٧٣	٦,٠٧	٦,١٢	٦,٣١	٦,٧٢
٤٠ - ٤٤	٦,٠٨	٥,٩٣	٥,٠٦	٤,٧٦	٥,٠٢	٥,٢٧	٤,٣٠	٤,٥٨	٥,٣٣	٥,٣٨
٤٥ - ٤٩	٤,٥٧	٤,٣٥	٤,٣٤	٤,٤٧	٤,٢٣	٤,١١	٣,٩٦	٤,٠٢	٤,٦٤	٤,٤٥
٥٠ - ٥٤	٤,٥٠	٤,٧٠	٣,٧٨	٣,٩٠	٣,٨٦	٤,١٣	٣,٢٤	٣,٨٤	٣,٢٨	٣,٥٥
٥٥ - ٥٩	١,٨٣	١,٨١	٢,٤٧	٢,٤٤	٢,٥٩	٢,٢٩	٢,٧٤	٢,٤٧	٢,٥٦	٢,٤٢
٦٠ - ٦٤	٢,٦٩	٣,١٣	٢,٤٥	٢,٧٤	٢,٥٧	٢,٧٣	٢,٢٦	٢,٤٦	٢,٣٣	٢,٣٩
٦٥ - ٦٩	٠,٨٩	٠,٨٦	١,٢٥	١,٣١	١,٤٤	١,٣٥	١,٤٣	١,٤١	١,٦٧	١,٤٦
٧٠ - ٧٤	١,١٥	١,٤٣	١,٠٢	١,٣٠	١,٠٩	١,٣١	١,١٩	١,٠١	١,٠٤	١,٠٤
٧٥ +	٠,٨١	١,٠٥	٠,٩٢	١,١٤	٠,٩٠	١,٠٨	٠,٧٩	٠,٨١	٠,٧٩	٠,٧٨
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان خلال الفترة (١٩٤٧ - ١٩٩٦).

جدول رقم (٦-٢)

نسبة النساء المعينات فى وظائف الإدارة العليا بالحكومة والقطاع العام إلى إجمالى المعينين فى هذه الوظائف فى بعض السنوات المختارة

الوظائف العليا	١٩٨٨	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠١
درجة وزير	١,٤	٢,٦	٢,٨	٢,٧
درجة نائب وزير	٣,٠	٣,٢	٦,٠	٠,٠
الدرجة الممتازة	٠,٩	٣,٣	٥,١	٦,٨
الدرجة العالية	٤,٣	٨,٥	١٣,٠	١٥,٠
درجة مدير عام	٨,٨	١٧,٥	٢١,٦	٢٧,٤
كافة الوظائف العليا	٧,٣	١٥,٣	١٩,٥	٢٥,٤

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات العاملين بالحكومة والقطاع العام للسنوات ١٩٨٨، ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠١.

شكل رقم (٦-١)

نسبة النساء المعينات فى الوظائف الإدارية العليا إلى جملة المعينين فى هذه الوظائف خلال بعض السنوات المختارة

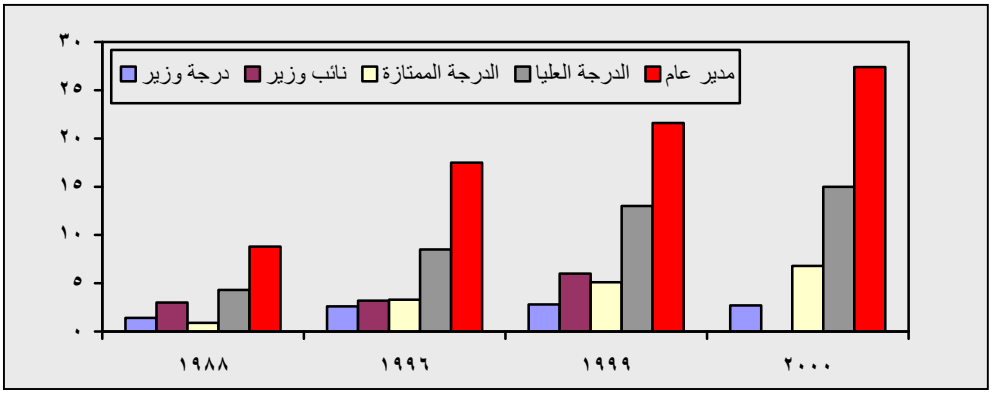

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات العاملين بالحكومة والقطاع العام للعوام ١٩٨٨، ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠١.

ولكن إذا تم تقسيم وظائف الإدارة العليا إلى مجموعتين : الأولى تضم وظائف الوزير ونائب الوزير، والثانية تضم بقية الوظائف نجد أن حظ المرأة من وظائف المجموعة الأولى (وزير ونائب وزير) مايزال ضعيفاً، حيث أن نسبة من يشغلن منصب وزير ونائب وزير التي لم تصل إلى ٥٪ عام ١٩٨٨ ارتفعت إلى حوالى ٩٪ عام ١٩٩٩، ثم انخفضت كثيراً إلى حوالى ٣٪، أى بمقدار الثلثين عام ٢٠٠١.

٦-٢ : مشاركة المرأة في الحياة السياسية

لقد نص الدستور المصري على المساواة لجميع المواطنين أمام القانون فى الحقوق والواجبات، وكذلك مباشرة الحقوق السياسية وتولى المناصب، دون النظر إلى الجنس أو العقيدة، ولكن على الرغم من ذلك فإن المرأة المصرية مازالت تحبو جاهدة على الطريق السياسى، حيث أن مساهمتها فى الحياة السياسية والنيابية مازالت محدودة، رغم تضاعف أعداد النساء المقيدات فى جداول الإنتخابات (جدول رقم ٦-٣) أكثر من مرتين خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٦) من حوالي ١,٦ مليون مقيدة عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٣,٦ مليون مقيدة عام ١٩٨٦، ثم تضاعف العدد مرة أخرى بحوالى مرتين ونصف خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٠) من ٣,٦ مليون مقيدة فى عام ١٩٨٦ إلى حوالى٨,٨ مليون مقيدة فى عام ٢٠٠٠. أما نسبة النساء المقيدات لإجمالى المقيدين فقد تضاعفت من ١٦٪ إلى ٣٥٪ خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٠).

جدول رقم (٦-٣)

تطور أعداد النساء المقيدات فى جداول الانتخاب ونسبتهن إلى إجمالى المقيدين فى بعض السنوات المختارة

السنة	أعداد المقيدات	النسبة المئوية للنساء المقيدات إلى إجمالى المقيدين
١٩٧٥	١,٥٦٥,٥١٧	١٦
١٩٨٦	٣,٦٣٠,٠٠٠	١٨
٢٠٠٠	٨,٧٦٤,٣٦١	٣٥

المصدر: مطبوعات المنتدى الفكرى الثانى للمجلس القومى للمرأة حول المشاركة السياسية، ٢٠٠٠/٧/١٢.

٦-٣ : المرأة فى مجلسى الشعب والشورى

رغم الزيادة الكبيرة فى أعداد المقيدات فى الجداول الإنتخابية، إلا أن نصيب النساء فى عضوية مجلس الشعب لا يتعدى حتى عام ٢٠٠٠ نسبة ١,٦٪ من إجمالى الأعضاء، جدول رقم (٦-٤) والشكلان رقما (٦-٢أ) ، (٦-٢ب). أما بالنسبة لمجلس الشورى، فقد زادت نسبتهن من ٣,٣٪ فى عام١٩٨٠ إلى ٥,٧٪ فى عام ٢٠٠٢، وذلك نتيجة محاولة تعيين بعض العضوات بالمجلس لزيادة نصيب المرأة نوعاً ما.

جدول رقم (٦-٤)

النسبة المئوية للأعضاء المنتخبين والمعينين، من النساء والرجال في مجلسي الشعب والشورى خلال الفترة ١٩٥٧ – ٢٠٠٢

السنة	النساء	الرجال
مجلس الشعب		
١٩٥٧	٠,٦	٩٩,٤
١٩٨٤-٧٩	٩,٠	٩١,٠
١٩٨٧-٨٤	٨,٣	٩١,٧
١٩٩٠-٨٧	٣,٩	٩٦,١
١٩٩٥-٩٠	٢,٢	٩٧,٨
٢٠٠٠-٩٥	١,٦	٩٨,٤
مجلس الشورى		
١٩٨٠	٣,٣	٩٦,٧
١٩٩٦	٥,٧	٩٤,٣
٢٠٠٢	٥,٧	٩٤,٣

المصدر: مجلس الشعب، إدارة الأمانة العامة عام ٢٠٠٢، مجلس الشورى، مركز المعلومات عام ٢٠٠٢.

شكل رقم (٦- ٢ أ)

نسبة الأعضاء من النساء والرجال فى مجلس الشعب عام ٢٠٠٢

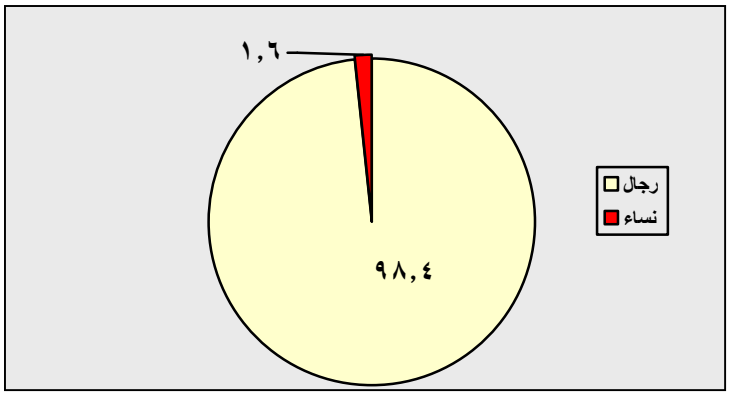

المصدر: مرجع سابق

شكل رقم (٦-٢ ب)

نسبة الأعضاء من النساء والرجال فى مجلس الشورى عام ٢٠٠٢

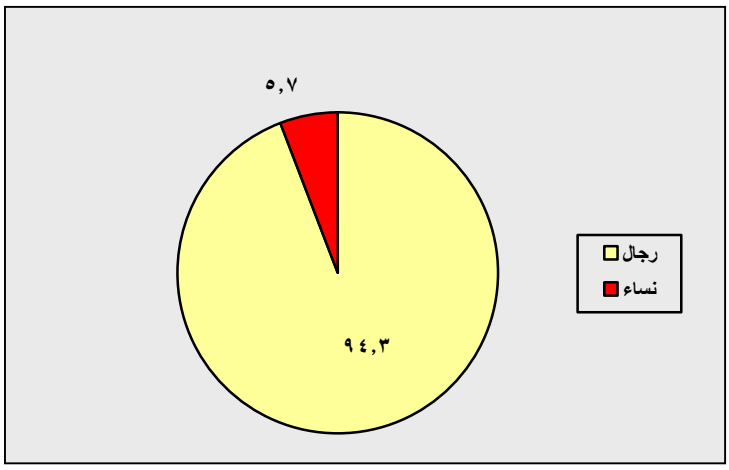

المصدر: مرجع سابق

٦-٤ : مساهمة المرأة فى المجالس المحلية

وبالنظر إلى مساهمة المرأة فى المجالس المحلية خلال الفترة من عام ١٩٨٣ وحتى عام ٢٠٠٢ فتشير بيانات جدول رقم (٦-٥) وشكل رقم (٦-٣) إلى انخفاض نسبة أعضاء المجالس المحلية من الإناث إلى حوالى السدس من حوالى ٩٪ عام ١٩٨٣ إلى حوالى ١,٦٪ عام ٢٠٠٢، مما قد يشير إلى إحجام المرأة عن المشاركة فى المجالس المحلية أو الإحجام عن ترشيح المرأة لعضوية هذه المجالس.

شكل رقم (٦-٣)

نسبة أعضاء المجالس المحلية من النساء

خلال الفترة (١٩٨٣ – ٢٠٠٢)

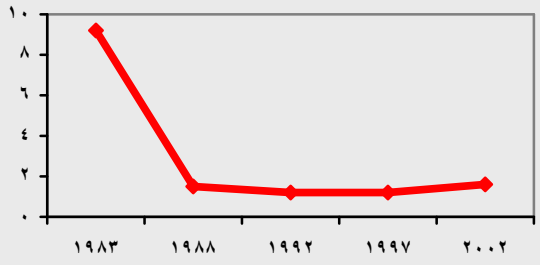

المصدر: وزارة الإدارة المحلية، قطاع المجالس والشئون القانونية ٢٠٠٢.

جدول رقم (٦-٥)

أعضاء المجالس المحلية من النساء خلال الفترة (١٩٨٣ – ٢٠٠٢)

السنة	أعضاء المجالس المحلية		
	العدد الكلى	عدد النساء	نسبة النساء ٪
١٩٨٣	٢٧٧٦٨	٢٥٦٤	٩,٢
١٩٨٨	٣٣٦٧٨	٥١٢	١,٥
١٩٩٢	٣٧٦٣٢	٤٤٥	١,٢
١٩٩٧	٤٧٣٨١	٥٥٨	١,٢
٢٠٠٢	٤٧٣٤٦	٧٧٤	١,٦

المصدر : وزارة الإدارة المحلية، قطاع المجالس والشئون القانونية ٢٠٠٢.

٦-٤-١ : وضع المرأة بالمجالس المحليةللمحافظات

وبمقارنة نسبة مشاركة المرأة بالمجالس المحلية بنسبة مشاركتها في مجلسي الشعب والشورى، فإن نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية أقل من نسبة مشاركتها فى مجلسى الشعب والشورى، حيث بلغت فى عام ١٩٩٧ حوالى ١,٢٪ وارتفعت قليلاً إلى ١,٦٪ عام ٢٠٠٢ وذلك على مستوى الجمهورية، أما بالنسبة لمشاركة المرأة فى المجالس المحلية على مستوى المحافظات، فيشير جدول رقم (٦-٦) إلى ارتفاع نسبة مساهمة المرأة فى محافظة جنوب سيناء إلى حوالى ٩٪ من جملة الأعضاء بالمحافظة، ثم نساء بور سعيد، حيث وصلت نسبة مشاركتهن فى المجالس المحلية حوالى ٧٪ من جملة الأعضاء بالمحافظة خلال الدورتين السابقتين، تليها محافظة القاهرة حيث بلغت نسبة مشاركتهن ٥٪ فى دورة ١٩٩٧، ثم ارتفعت إلى ٦٪ فى دورة ٢٠٠٢.

أما باقى المحافظات، فقد تراوحت نسبة مشاركة المرأة فى المجالس المحلية بها بين ٤٪ إلى أقل من ١٪ من جملة أعضاء المحافظة، وهى نسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بمشاركة الرجل.

ومما سبق يتضح أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لحث المرأة على المشاركة الحقيقية فى هذه المجالس، وذلك عن طريق وسائل الإعلام وعقد الندوات والمؤتمرات، لمحاولة إظهار مدى أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه المرأة إذا ما شاركت فى المجالس المحلية، كذلك على الرجال أيضاً محاولة مساندة بعض النساء القادرات على العمل الاجتماعى للوصول إلى هذه المجالس.

جدول رقم (٦-٦)

بيان بعدد ونسب الفائزات بعضوية المجالس المحلية من النساء حسب المحافظات

لعامى (١٩٩٧ ، ٢٠٠٢)

المحافظة	العدد الكلى للأعضاء		عدد النساء		نسبة النساء لإجمالى أعضاء المجالس المحلية	
	١٩٩٧	٢٠٠٢	١٩٩٧	٢٠٠٢	١٩٩٧	٢٠٠٢
القاهرة	٨٧٠	٩٤٢	٤٧	٥٤	٥,٤	٥,٧
الإسكندرية	٤٤٠	٤٤٠	١٣	١٨	٣,٠	٤,١
بورسعيد	١٨٠	٣٣١	١٢	١٥	٦,٧	٦,٥
السويس	١٤٨	١٤٨	٦	٥	٤,١	٣,٤
دمياط	١٣٨٤	١٧٤٩	٧	٣٥	٠,٥	٢,٠
الدقهلية	٤٥٢٤	٤٦٢٣	٣٥	٩٨	٠,٨	٢,١
الشرقية	٣٥٤٦	٣٧٠٩	١٨	٥٩	٠,٥	١,٦
القليوبية	٢٠٠٠	٢٠٢٣	٣٧	٤٧	١,٩	٢,٣
كفر الشيخ	١٩٧٦	١٩٧٢	٨	١٣	٠,٤	٦,٦
الغربية	٢٢٩٤	٢٢٩٤	٢٤	٣١	١,٠	١,٤
المنوفية	٢٧٧٨	٢٧٦١	٦٧	٥٣	٢,٤	١,٩
البحيرة	٢٩٩٨	٣٣١٦	٢٥	٤٣	٠,٨	١,٣
الإسماعيلية	١١١٢	١١٤٤	٣٤	٣١	٣,١	٢,٧
الجيزة	٣٢٩٠	٢٤٩٠	١٥	٢٦	٠,٥	١,٠
بنى سويف	١٦٢٤	١٦١٢	١٠	١٥	٠,٦	٠,٩
الفيوم	١٦٦٨	٢١٩٠	٦	١٥	٠,٤	٠,٧
المنيا	٢٣٧٢	٢٣٦٨	١٣	١٧	٠,٥	٠,٧
أسيوط	١٢٦٦	٢٣٢٤	١٢	١٧	٠,٩	٠,٧
سوهاج	٢٣٢٢	٢٢١٣	٥	٦	٠,٢	٠,٣
قنا	٢٢٣٦	٢٢١٦	٥	٨	٠,٢	٠,٤
أسوان	١٣٢٨	١٣٠٥	١٢	١٤	٠,٩	١,١
الأقصر	٣٣٢	٣٥٢	٣	٣	٠,٩	٠,٩
البحر الأحمر	٢٢٨	٢٢٨	٣	٥	١,٣	٢,٢
الوادى الجديد	٧١٤	٧٠٦	١٨	٢٥	٢,٥	٣,٥
مطروح	٢٣٠٤	١٤٦٤	١٢	١٢	٠,٥	٠,٨
شمال سيناء	٣١٤٤	٢٢٢٢	١٠٠	٧٨	٣,٢	٣,٥
جنوب سيناء	٣٠٤	٣٠٤	١١	٢٧	٣,٦	٨,٩
الجملة	٤٧٣٨٢	٤٧٣٤٦	٥٥٨	٧٧٤	١,٢	١,٦

المصدر: وزارة الإدارة المحلية، قطاع المجالس والشئون القانونية (١٩٩٧، ٢٠٠٢).

٦-٥ : مساهمة المرأة فى النقابات المهنية

بلغت نسبة مساهمة المرأة فى النقابات المهنية بشكل عام سنة ١٩٩٩ حوالى ١٧٪، أى حوالى سدس إجمالى المقيدين، وهو مايشير إلى عدم بروز دور المرأة السياسى والاجتماعى بوضوح فى المجتمع المصرى، أى أن هناك حاجة ماسة لبذل مزيد من الجهد لدمج المرأة ككيان له ثقله فى الحياة العامة.

جدول رقم (٦-٧)

عدد ونسب أعضاء النقابات المهنية حسب النوع عام ١٩٩٩

النقابة	نساء	رجال	نسبة النساء	نسبة الرجال
الأطباء البشريون	٣٨٦٤٠	٩٥٣٦٠	٢٩	٧١
أطباء الأسنان	٥١٠٨	١٢٠٢٨	٣٠	٧٠
الأطباء البيطريون	٧٢٣٩	١٥٨١٩	٣١	٦٩
الصيادلة	٢٠٠٦٤	٣٢٠٠٠	٣٩	٦١
المهن الزراعية	١٣٢٠٢٢	٥٥٣٣٦٥	١٩	٨١
المهن التعليمية	٤٨٤٤١٥	٦١٦٥٢٨	٤٤	٥٦
المهن الهندسية	٣٠٤٠٧	٢٣٤٦٤٢	١١	٨٩
التجاريون (*)	--	--	--	--
نقابة المحامين	٢٥٩٣٧	١٢١٨٤٢	١٨	٨٢
المهن العلمية	٢٢٢٨٤	٣٩٣٨٢	٣٦	٦٤
المهن الصحفية	١٢٦٧	٣٣٢٨	٢٨	٧٢
المهن التمثيلية	٦٣٠	١٣٧١	٣١	٦٩
المهن السينمائية	٦٣٧	٣٠٠٠	١٨	٨٢
المهن الموسيقية	٧٦٢	٥٠٠٤	١٣	٨٧
مهنة التمريض	١٢٠١٣	٣٦١٣	٧٧	٢٣
نقابة التطبيقيين	٢٨٠٢٤	٥٠٥١٦٦	٥	٩٥
نقابة الفنانين التشكيليين	٣٣٦٠	٤٨٢٠	٤١	٥٩
نقابة المهن الاجتماعية	٣٢٠٢٦	٤١٦٣٩	٤٤	٥٦
المرشدون السياحيون	٧٩٦٥	٧٦٥٩٧	٩	٩١
الجملة	٣٦٨٣٨٥	١٧٤٨٩٧٦	١٧	٨٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – ١٩٩٩.

(*) العدد متوفر على مستوى الجملة فقط، وهو ٦٥٣٣١٠.

وبالنظر إلى كل نقابة على حدة نلاحظ أن أعلى نسبة مشاركة للمرأة ظهرت بوضوح فى نقابة مهنة التمريض (حوالى٧٧٪)، وقد ترجع هذه النسبة الكبيرة إلى أن هذه المهنة تجذب النساء بشكل خاص أكثر مما تجذب الرجال ، كما تصل نسبة مشاركة المرأة فى نقابة المهن التعليمية ونقابة المهن الاجتماعية إلى ٤٤٪ والمهن العلمية إلى ٣٦٪، ونقابة الفنانين التشكيليين (٤١٪) وأيضا نقابة الصيادلة (٣٩٪) والأطباء البشريين والأسنان والبيطرين (حوالى ٣١٪) وقد يرجع ذلك أيضاً إلى زيادة عدد النساء الممتهنات لهذه المهن فى مصر.

أما أقل نسبة مشاركة للنساء، فقد ظهرت بوضوح فى نقابة التطبيقين، تليها نقابة المرشدين السياحيين والمهن الهندسية (٥٪، ٩٪ ، ١١٪ على التوالى). وقد يرجع ذلك أيضاً إلى انخفاض نسبة النساء الممتهنات لهذه المهن، مقارنة بالرجال.

سابعاً العنف ضد المرأة

إن مصطلح العنف ضد المرأة أصبح الآن كثير الاستخدام وموضع اهتمام الباحثين والمهتمين بدراسة صحة المرأة وحقوقها، وخاصة فى العقود الأخيرة على المستويين المحلى والعالمى. والعنف يعبر عنه بأنه أى قيد أو إجراء يحرم المرأة من ممارسة حقوقها أو أى تمييز بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات الاجتماعية والاقتصادية والدينية.

ولعل أهم مظاهر العنف ضد النساء :

١. ختان الإناث.
٢. الزواج المبكر (قبل السن القانونية ١٦ سنة).
٣. الإيذاء البدنى للمرأة.

٧ –١: ختان الإناث

من أهم القضايا التى شغلت الرأى العام فى مصر، والتى تمت مناقشتها فى إطار المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٩٤، قضية ختان الإناث التى ارتبطت بعادات وتقاليد مصرية قديمة وتعتبر من الممارسات القاسية والعنيفة.

انتشار ختان الإناث

يعتبر المسح السكانى الصحى لعام ١٩٩٥ أول مسح على المستوى القومى يحتوى على بيانات عن ممارسة ختان الإناث فى مصر. وقد أظهرت نتائج المسح مدى إنتشار ممارسة ختان الإناث، كما أظهرت النتائج كذلك أن ختان الإناث بين السيدات فى سن الإنجاب يمثل ظاهرة عامة. ويبين جدول رقم (٧-١) وشكل رقم (٧-١) التطور الحادث بين المسح السكانى الصحى عام ١٩٩٥، والمسح السكانى الصحى عام ٢٠٠٠ فى مؤشرين أساسيين للختان، وهما :

١. النسبة المئوية للنساء اللاتى سبق لهن الزواج فى العمر (١٥-٤٩) واللاتى يعتقدن بضرورة استمرار الختان.
٢. النسبة المئوية للنساء اللاتى لهن بنت واحدة على الأقل تم ختانها، أو اللاتى أدلين عن نيتهن فى ختان بناتهن فى المستقبل.

ويوضح جدول رقم (٧-١) أن هناك نسبة ممارسة أقل نسبياً للختان فى المسح السكانى الصحى ٢٠٠٠ عما كان عليه فى عام ١٩٩٥، حيث أن حوالي ٨١٪ من النساء اللاتى سبق لهن الزواج وقت إجراء المسح السكانى الصحى عام ٢٠٠٠ قد أجرين عملية ختان لبناتهن، مقارنة بحوالى ٨٧٪ من السيدات اللاتى سبق لهن الزواج وقت إجراء المسح السكانى الصحى عام ١٩٩٥، وأن نسبة النساء اللاتى يؤيدن ضرورة ختان البنات قد انخفضت من ٨١,٦٪ عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٧٥٪ عام ٢٠٠٠.

هذا، كما يوضح الجدول أن الانخفاض فى كلا المؤشرين كان أكثر وضوحاً فى المحافظات الحضرية عنه فى المحافظات الأخرى، بينما نجد أن السيدات فى محافظات الحدود والسيدات اللاتى حصلن على التعليم الإبتدائى على الأقل أظهرن تغييراً أقل فى كلا المؤشرين.

جدول رقم (٧-١)

نسبة النساء اللائى سبق لهن الزواج ويعتقدن أن ممارسة الختان يجب أن تستمر واللائى لديهن بنت (بنات) وذكرن أن إحدى بناتهن تم ختانها أو ينوين ختانها حسب خصائص خلفية مختارة، مصر عامى ١٩٩٥، ٢٠٠٠

الخصائص الخلفية	نسبة السيدات اللائى يعتقدن أن ختان الإناث يجب أن يستمر		نسبة السيدات اللائى ختنت إحدى بناتهن او ينوين ختان إحدى بناتهن	
	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
العمر				
١٥ – ١٩	٨٤,٨	٨٠,٥	٩٣,٨	٨٠,٥
٢٠ – ٢٤	٨٣,٩	٧٥,٤	٨٩,٢	٧٤,٨
٢٥ – ٢٩	٨١,٦	٧٥,٧	٨٤,٧	٧٦,٠
٣٠-٣٤	٧٩,٢	٧٢,٨	٨٤,٠	٧٤,٤
٣٥ – ٣٩	٨١,٣	٧٤,٨	٨٧,٧	٨٢,٤
٤٠ – ٤٤	٨٠,٨	٧٥,٥	٨٨,٦	٨٥,٤
٤٥-٤٩	٨٢,١	٧٦,٨	٩٠,١	٩٠,٠
مكان الإقامة				
حضر	٧٠,٣	٦٢,٦	٧٧,٠	٦٨,٩
ريف	٩١,٢	٨٥,٣	٩٥,٩	٩٠,٠
الإقليم				
محافظات حضرية	٦٦,٤	٥٦,٢	٧٣,٠	٦٢,٦
محافظات وجه بحرى	٨٦,٩	٨٠,٧	٩١,٥	٨٤,٨
حضر	٧٥,١	٦٨,٣	٨١,٢	٧٢,٦
ريف	٩١,٨	٨٥,٦	٩٥,٧	٨٩,٦
محافظات وجه قبلى	٨٥,٥	٧٩,٦	٩١,٧	٨٦,١
حضر	٧٣,١	٦٧,١	٨٠,٧	٧٥,٢
ريف	٩١,٠	٨٥,٧	٩٦,٧	٩١,٢
محافظات الحدود	٦٠,٧	٥٩,٩	٦٦,٩	٦٣,١
الحالة التعليمية للأم				
لم يسبق لها الذهاب للمدرسة	٩٣,١	٨٨,٩	٩٧,٥	٩٣,٨
لم تتم المرحلة الإبتدائية	٨٩,٢	٨١,٦	٩٥,٤	٨٩,٨
أتمت المرحلة الإبتدائية/ بعض الثانوى	٧٦,٧	٧٦,٠	٨٥,٠	٨٢,٣
أتمت المرحلة الثانوية / فأعلى	٥٦,٥	٥٣,١	٥٦,٩	٥٣,٣
الحالة العملية للأم				
تعمل مقابل عائد نقدى	٦٥,٣	٦٨,٤	٧٠,١	٦٢,٠
لاتعمل مقابل عائد نقدى	٨٤,٦	٧٨,٧	٩٠,٥	٨٤,١
الجملة	٨١,٦	٧٥,٣	٨٧,٣	٨٠,٩

المصدر: المسح السكانى الصحى ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠.

ومن جهة أخرى يوضح جدول رقم (٧-٢) توزيع البنات اللاتى تم ختانهن، وفقاً لعمر البنت وقت الختان فى الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٠، حيث يتضح من البيانات أن حوالى ثلثى البنات قد تم ختانهن ما بين العمر سبعة وعشرة أعوام، وأن كل البنات قد تم ختانهن قبل بلوغ سن الثالثة عشرة، وكان وسيط العمر الذى يتم عنده ختان البنت هوعشر سنوات.

جدول رقم (٧-٢)

التوزيع النسبى للبنات اللائى تم ختانهن حديثاً حسب العمر عند الختان،

والشخص الذى قام بعملية الختان، ومكان إجراء العملية عامى ١٩٩٥، ٢٠٠٠

المتغير	١٩٩٥	٢٠٠٠
عمر البنت عند الختان		
أقل من ٥	٥,٠	٦,٢
٥ – ٦	٩,٧	٩,٣
٧ – ٨	٢١,٥	١٥,٢
٩ – ١٠	٤٢,٥	٤٤,٩
١١ – ١٢	١٧,٧	١٩,٨
١٣ +	٢,٩	٣,٣
لاتعرف	٠,٨	١,٣
وسيط العمر	٩,٨	١٠,٠
القائم بعملية الختان		
طبيب	٣٨,٧	٤١,٩
طبيبة	٧,١	١٠,٣
ممرضة مدربة	٩,٠	٩,٢
داية	٣٢,٠	٣٢,١
حلاق	٣,٠	٣,٥
غجرية	٧,٤	٢,٧
لاتعرف	٢,٧	٠,٣
مكان إجراء عملية الختان		
فى المنزل	٦٧,٣	٦٤,٨
مستشفى /عيادة خاصة	٢٣,٥	٢٧,٦
مستشفى /عيادة حكومية	٤,٣	٤,٨
منزل الأقارب /الجيران	٣,٢	١,٩
كشك الحلاق	١,٢	٠,٢
لاتعرف	٠,٢	٠,٢
الإجمالى	١٠٠	١٠٠
العدد	٥٣٨٩	٥٧٠٩

المصدر: المسح السكانى الصحى ١٩٩٥، ٢٠٠٠.

أما بالنسبة للشخص القائم بعملية الختان، فقد تبين أن أكثر من ٦٠٪ من عمليات الختان قام باجرائها أشخاص مدربون يعملون فى المجال الطبى، كما أن الغالبية الباقية من عمليات الختان قد قامت بإجرائها الداية.

وبالنظر إلى مكان إجراء عملية الختان، يلاحظ أن هناك انخفاضاً فى عمليات الختان التى تم إجراؤها فى المنزل إلى حوالي ٦٥٪ عام ٢٠٠٠ مقابل ٦٧,٣٪ عام ١٩٩٥، أما العمليات التى تم إجراؤها فى مكان صحى، فمعظمها تم فى عيادات خاصة، وقد زادت نسبتها من ٢٣,٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢٧,٦٪ عام ٢٠٠٠.

٢-٧ : الزواج المبكر

يعتبر الزواج المبكر (قبل بلوغ السن ١٦) أحد أشكال العنف ضد المرأة فى مصر لما له من أبعاد اجتماعية خطيرة وآثار سلبية على صحتها، حيث ترتبط الفترة الزمنية التى تتعرض فيها السيدة لخطر الحمل ارتباطا قوياً بالعمر عند الزواج الأول ، فالإنجاب دون سن العشرين له اعتبارات صحية كبيرة للأمهات وأطفالهن حيث يكونوا أكثر عرضة لمخاطر المرض والوفاة.

جدول رقم (٧-٣)

نسبة النساء اللائى تزوجن قبل بلوغ سن الـ ١٦ خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٠)

الفترة الزمنية	النسبة المئوية
١٩٦٠ – ١٩٦٤	٤٧,٠
١٩٦٥ – ١٩٦٩	٢٦,٠
١٩٧٠ – ١٩٧٤	٢٣,٠
١٩٧٥ – ١٩٧٩	٢٠,٠
١٩٨٠ – ١٩٨٤	١٧,٠
١٩٨٥ – ١٩٨٩	١٤,٠
٢٠٠٠	١٣,٨

المصدر : – المركز الديموجرافى بالقاهرة، مسح فاعلية استخدام وسائل تنظيم الأسرة ١٩٩٣.
– المسح السكانى الصحى، ٢٠٠٠.

وبالرغم من أن الزواج المبكر ممنوع قانوناً، إلا أنه قد وجد من واقع بيانات المسح السكانى الصحى لسنة ٢٠٠٠ أن حوالى ١٤٪ من النساء قد تزوجن قبل بلوغهن ١٦ عاماً، وعلى الرغم من التحسن الكبير فى نسب الزواج المبكر فى مصر من ٤٧٪ خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٦٤)، فإنه لايزال هناك حوالى ١٤٪ من النساء قد تزوجن قبل بلوغهن السادسة عشرة فى عام ٢٠٠٠، أنظر جدول رقم (٧-٣).

هذا كما يلاحظ من جدول رقم (٧-٤) أن نسبة النساء اللاتى تزوجن قبل سن السادسة عشرة فى المناطق الحضرية تبلغ ٨,١٪ بينما تصل هذه النسبة إلى أكثر من الضعف فى المناطق الريفية بصفة عامة (١٨,٧٪) وإلى مايقرب من ثلاثة أضعاف هذه النسبة فى ريف الوجه القبلى على وجه الخصوص، وذلك طبقا لنتائج المسح السكانى الصحى لعام ٢٠٠٠، حيث وجد أن حوالى ربع النساء المقيمات فى ريف الوجه القبلى قد تزوجن قبل بلوغهن السادسة عشرة، فى حين أن هذه النسبة تصل إلى ٧٪ فقط بين النساء المقيمات فى المحافظات الحضرية.

جدول رقم (٧-٤)
نسبة النساء اللائى تزوجن قبل بلوغ سن ١٦ سنة من بين مجموع النساء فى الفئة العمرية (١٥ – ٤٩) حسب محل الإقامة – مصر ٢٠٠٠

محل الإقامة	النسبة المئوية
إجمالى الحضر	٨,١
إجمالى الريف	١٨,٧
محافظات حضرية	٧,٠
محافظات وجه بحرى	١٢,٨
حضر	٧,٦
ريف	١٥,٠
محافظات وجه قبلى	١٩,٠
حضر	١٠,٢
ريف	٢٣,٦
محافظات الحدود	١٤,٣
إجمالى الجمهورية	١٣,٨

المصدر: المسح السكانى الصحى، ٢٠٠٠ .

٧ – ٣ : الإيذاء البدنى للنساء

لعل من أهم أشكال العنف الجسدى والمعنوى ضد المرأة هو الإيذاء البدنى الذى يقوم به الزوج لزوجته، أو تجريحها بألفاظ نابية تسىء لها وهى غير قادرة على الدفاع عن نفسها.

وقد تتعرض المرأة للاعتداء الجسدى من زوجها فقط ، أو من أشخاص آخرين خلاف الزوج، مثل الأب أو الأخ أو أحد الأقارب.

وقد أظهرت نتائج المسح السكانى الصحى فى عام ١٩٩٥ أن حوالى ثلث النساء السابق لهن الزواج قد تعرضن للاعتداء الجسدى من أزواجهن مرة واحدة على الأقل خلال فترة زواجهن، جدول رقم (٧–٥). وهذه النسبة تكون أعلى فى المناطق الريفية عنها فى المناطق الحضرية، وتكون فى أقل معدلاتها بالنسبة لمحافظات الحدود، مقارنة بالنساء فى الأقاليم الأخرى.

كذلك فإن هناك علاقة بين مدة الحياة الزواجية وتعرض الزوجة للاعتداء الجسدى من قبل زوجها، فيتبين من بيانات الجدول أن النساء المتزوجات أقل من خمس سنوات أقل عرضة للإيذاء البدنى من الأزواج عن النساء المتزوجات لمدة أكبر من خمس سنوات.

كما يلاحظ أيضا أن النساء الأميات أو الحاصلات على تعليم إبتدائى يتعرضن للاعتداء الجسدى من أزواجهن ثلاثة أضعاف أو ما يزيد عن النساء الحاصلات على تعليم ثانوى أو أكثر، حيث تراوحت النسبة بين (٤٢–٤٧٪) للحاصلات على تعليم أقل من الإبتدائى، مقابل ١٤٪ بالنسبة للنساء الحاصلات على تعليم ثانوى أو أكثر، كما تتعرض النساء غير العاملات للاعتداء الجسدى من الأزواج بمقدار الضعف تقريباً عن النساء اللاتى يعملن بأجر نقدى (٣٧,٥٪ مقابل ٢٠,٥٪ على التوالى).

جدول رقم (٧-٥)

التوزيع النسبى للنساء اللائى تعرض للإيذاء البدنى على الأقل مرة واحدة منذ بدء حياتهن الزواجية بواسطة الزوج أوآخرين، تبعاً لخصائص خلفية مختارة، مصر ١٩٩٥

الخصائص الخلفية	نسبة النساء اللائى تعرض للإيذاء منذ الزواج	التوزيع النسبي حسب الأيزاء البدني			
		الزوج فقط	الزوج وآخرون	أشخاص آخرون خلاف الزوج	الجملة
السن الحالي					
١٥ – ١٩	٢٨,٧	٩٥,٦	٤,٤	٠,٠	١٠٠
٢٠ – ٢٩	٣٤,٨	٩٥,١	٣,٤	١,٥	١٠٠
٣٠ – ٣٩	٣٧,٤	٩٦,٩	١,٤	١,٧	١٠٠
٤٠ – ٤٩	٣٣,١	٩٦,٢	٢,٠	١,٩	١٠٠
مدة الحياة الزواجية					
أقل من ٥ سنوات	٢٣,٤	٩٣,٢	٤,٦	٢,٢	١٠٠
٥ – ١٠	٣٨,٩	٩٦,٠	٢,٦	١,٤	١٠٠
١١+	٣٧,٢	٩٦,٦	١,٧	١,٦	١٠٠
محل الإقامة					
حضر	٣٠,٠	٩٦,١	١,٨	٢,١	١٠٠
ريف	٣٩,٢	٩٦,٠	٢,٧	١,٣	١٠٠
الإقليم					
محافظات حضرية	٢٧,٨	٩٧,٤	٢,٠	٠,٦	١٠٠
محافظات وجه بحرى	٣٦,٣	٩٥,٠	٣,٣	١,٧	١٠٠
حضر	٢٨,٣	٩٤,٩	١,١	٤,٠	١٠٠
ريف	٣٩,٨	٩٥,٠	٤,٠	١,٠	١٠٠
محافظات وجه قبلى	٣٨,٤	٩٦,٧	١,٢	٢,٠	١٠٠
حضر	٣٧,٨	٩٥,١	٢,١	٢,٨	١٠٠
ريف	٣٨,٧	٩٧,٤	٠,٩	١,٧	١٠٠
محافظات الحدود	٢٢,٤	٩٥,٨	٢,٥	١,٧	١٠٠
الحالة التعليمية					
لم يسبق لها الذهاب للمدرسة	٤٢,٢	٩٦,٥	١,٩	١,٦	١٠٠
لم تتم المرحلة الابتدائية	٤٦,٨	٩٥,٧	٢,٧	١,٦	١٠٠
أتمت المرحلة الابتدائية/ بعض الثانوى	٢٨,٩	٩٤,٤	٤,٤	١,٢	١٠٠
أتمت الثانوية / فأعلى	١٤,٣	٩٦,٢	١,٣	٢,٤	١٠٠
الحالة العملية					
تعمل مقابل عائد نقدى	٢٠,٥	٩٥,٩	١,٧	٢,٤	١٠٠
لاتعمل	٣٧,٥	٩٦,١	٢,٤	١,٥	١٠٠
الجملة	٣٥,٠	٩٦,١	٢,٣	١,٦	١٠٠

المصدر: المسح السكانى الصحى ١٩٩٥.

ثامناً المرأة والجريمة

الجريمة هى ظاهرة اجتماعية تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، وتعنى محاولة تحقيق الأهداف المشروعة من خلال أساليب غير مشروعة، وتعد جرائم العنف أخطر أنواع الجرائم، وخاصة ما يقع منها ضد الأفراد، لأن تلك الجرائم تمثل تهديدا مباشراً لسلامة الأفراد. لذا تمثل الجريمة إحدى المشكلات الأساسية التى تؤثر بشكل قوى على عمليات التنمية فى المجتمع، ولهذا تولى الدولة أهمية كبيرة لمكافحة الجريمة لتهيئة المناخ المناسب لدفع عمليات التنمية، بما يحقق تقدمها ورفاهية مواطنيها.

ويوضح جدول رقم (٨-١) العلاقة بين جرائم الجنايات والمتهم فيها أشخاص حسب النوع فى عام ١٩٩٥، ومن خلال استقراء بيانات الجدول يتضح أن جريمتى القتل العمد والسرقة هما أكثر الجنايات انتشاراً بين الذكور، حيث تمثلان معاً ما يزيد عن نصف الجنايات المرتكبة بمعرفة الذكورعلى مستوى الدولة (٥٧,١٪)، وتمثل جريمة القتل العمد وحدها ما يزيد عن الثلث (حوالى ٣٩٪) بينما يلى هاتين الجريمتين ضرب أفضى إلى الموت فى المرتبة الثالثة (١١,٣٪) والتزوير فى أوراق رسمية، وتقليد الأختام فى المرتبة الرابعة (٦,٢٪) ثم جرائم هتك العرض والإغتصاب (٥,١٪).

ويلاحظ انخفاض نصيب المرأة من هذا النوع من الجرائم، فتمثل نسبة الجنايات المرتكبة بمعرفة المرأة حوالى ٨٪ من إجمالى الجنايات، كما تنخفض نسبة جرائم القتل العمد للإناث من مجموع جرائم الإناث إلى النصف تقريباً عن نسبة هذه الجريمة للذكور وإلى الثلث فى جناية ضرب أفضى إلى الموت، كما ينخفض نصيب المرأة إلى الخمس فى جنايات السرقة أما جنايات التزوير فى أوراق رسمية وتقليد الأختام فتقترب نسبة ارتكاب هذه الأنواع من الجرائم للإناث من نسبتها للذكور (٥,٦٪، ٦,٢٪ على التوالى)، علماً بأن جناية مقاومة سلطات والتجمهر تقع فى المرتبة الأولى بالنسبة للجرائم التى ترتكبها الإناث إلى جملة الجرائم (٢١٪).

جدول رقم (٨-١)

التوزيع النسبى للجنايات المتهم فيها أشخاص حسب النوع خلال عام ١٩٩٥

نوع الجريمة	المتهمون حسب النوع		التوزيع النسبى للجنايات حسب نوع مرتكبيها	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
قتل عمد	١٤٧٨	٦٢	٣٨,٨	١٩,٤
ضرب أفضى إلى الموت	٤٢٩	١٤	١١,٣	٤,٤
ضرب أحدث عاهة	١٠٥	٥	٢,٨	١,٦
خطف	٢٣	٥	٠,٦	١,٦
هتك عرض واغتصاب	١٩٦	٦	٥,١	١,٩
تهديد	–	١	–	٠,٣
سرقة	٦٩٩	١٢	١٨,٣	٣,٨
حريق عمد	١٩٢	١٤	٥,٠	٤,٤
إختلاس	٨٢	٢	٢,٢	٠,٦
رشوة	٧٥	٢	١,٩	٠,٦
تزوير فى أوراق رسمية وتقليد أختام	٢٣٨	١٨	٦,٢	٥,٦
تزوير فى اوراق مالية (بنكنوت)	٤٦	٦	١,٢	١,٩
تعريض وسائل النقل للخطر أوتعطيلها	٣	–	٠,١	–
تعطيل مواصلات سلكية ولاسلكية	٩	–	٠,٢	–
مقاومة سلطات وتجمهر	١٢٣	٦٧	٣,٢	٢١,٠
جنايات أخرى	١١٠	١٠٥	٢,٩	٣٢,٩
المجموع الكلى	٣٨١٠	٣١٩	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة الداخلية، مصلحة الأمن العام " تقرير الأمن العام لعام ١٩٩٥ " .

جنح السرقات الهامة والنصب

ويوضح جدول رقم (٨-٢) جنح السرقات الهامة والنصب والمتهم فيها أشخاص حسب النوع خلال عام ١٩٩٥. ويتضح من بيانات هذا الجدول تضاؤل نسب الجنح المتهم فيها الإناث مقارنة بالذكور حيث أن ٥٠٤ جنحة قد ارتكبت بمعرفة الإناث فى حين أن ١٠٠٩٣ جنحة

ارتكبت بمعرفة الذكور، وبحساب النسب يتضح أن الإناث إرتكبن حوالي ٥٪ فقط من اجمالى الجنح (ذكور + إناث) ونفس النسبة تقريباً من جنح الذكور.

كما يلاحظ أن جنحة السرقة من مساكن تمثل المركز الأول لكلا النوعين، ومع ذلك تزيد نسبة ارتكاب الإناث لهذه الجريمة من مجموع جرائم السرقات والنصب للإناث عن نظيرتها للذكور (٦٩,٤٪، ٤٥,٢٪ للإناث والذكور على التوالى)، كما تمثل جنحة السرقة من متاجر المركز الثانى بالنسبة لجنح السرقات للذكور والإناث على السواء، وتنخفض نسبة ارتكاب الإناث لهذه الجريمة إلى النصف تقريبا بالنسبة للذكور (١٤,١٪، ٢٧,٣٪ للإناث والذكور على التوالى) وتأتى جنح النصب فى المركز الثالث، حيث تزيد نسبة ارتكاب الإناث لهذه الجرائم على نظيرتها للذكور بفارق ضئيل (١٢٪ للذكور مقابل ١٤٪ للإناث).

يتضح مما سبق تضاؤل نسب ارتكاب الإناث للجرائم بنوعيها (الجناية والجنحة) مقارنة بالذكور، وقد يمكن ارجاع ذلك إلى الاختلاف فى طبيعة وتركيب كل من الذكور عن الإناث وكذلك لعادات وتقاليد المجتمع.

جدول رقم (٨-٢)

جنح السرقات الهامة والنصب المتهم فيها أشخاص حسب النوع خلال عام ١٩٩٥

نوع الجنح	المتهمون حسب النوع		التوزيع النسبى للجنح حسب نوعها	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
سرقات من مساكن	٤٥٥٧	٣٥٠	٤٥,٢	٦٩,٤
سرقات من متاجر	٢٧٥٦	٧١	٢٧,٣	١٤,١
سرقات ماشية	٦٦٧	٧	٦,٦	١,٤
سرقات سيارات	٨٨٢	٦	٨,٧	١,٢
النصب	١٢٣١	٧٠	١٢,٢	١٣,٩
الجملة	١٠٠٩٣	٥٠٤	١٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة الداخلية، مصلحة الأمن العام " تقرير الأمن العام لعام ١٩٩٥ "

تاسعاً الخلاصـة

استعرضت الورقة الجوانب العديدة لأوضاع ومكانة المرأه فى مصر فى العقود الحديثة سواء من الناحية الديموجرافية أو التعليمية أو الصحية أو علاقتها بسوق العمل وكذلك مشاركتها فى الحياة العامة والسياسية، وكذلك مظاهر العنف التى ترتكب ضد المرأة وموقع المرأة من الجريمة فى مصر، واستند التحليل إلى البيانات المتوفرة من التعدادات السكانية، خاصة تعدادات ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦، وكذلك بيانات المسوح الديموجرافية المتخصصة، خاصة بيانات المسح السكانى الصحى فى دوراته المتعاقبة، وأيضاً بيانات المصادر الأخرى المكملة كوزارات التربية والتعليم والصحة والسكان والداخلية والشئون الاجتماعية، و قد توصلت الدراسة إلى كثير من الحقائق الهامة حول أوضاع المرأة فى مصر، منها ما يلى :

من الجانب الديموجرافى يتضح أن النساء فى مصر يشكلن نصف المجتمع تقريباً كما يشكل الإناث أقل من ١٥ سنة حوالى ٣٧,٥٪ من إجمالى الاناث، وتتزوج أغلب النساء فى الحضر فى حوالى سن ٢١ سنة، بينما تتزوج النساء فى الريف فى سن ١٨ سنة تقريباً. كما ترأس ١٢٪ من نساء مصر أسرهن، بينما يشكل الذكور ٨٨٪ من رؤساء الأسر وذلك فى عام ١٩٩٦. وتعيش النساء عدد سنوات أطول من الذكور (حوالى ٧١,٩ سنة للإناث مقابل ٦٧,٥ سنة للذكور) كما يحاول الذكور بصفة خاصة الزواج مرة أخرى بعد الطلاق أو الترمل، بينما تميل النساء اللائى يفقدن أزواجهن بالوفاة أو الطلاق إلى التفرغ لتربية أولادهن وعدم الزواج مرة أخرى . لذلك ترتفع نسبة النساء المطلقات والأرامل بين الإناث عنه بين الذكور.

أما عن الوضع التعليمى للمرأة مقارنة بالرجل، فيتضح أن هناك تحسناً كبيراً فى مستوى التعليم بالنسبة للإناث فى مصر، ولكن لاتزال نسب الأمية مرتفعة بين النساء، وماتزال هناك فجوات نوعية وخاصة فى التعليم الجامعى والكليات العملية بصفة خاصة، كما يلاحظ زيادة إقبال الإناث على التعليم النظرى، بعكس الذكور الذين يميلون بدرجة أكبر إلى الالتحاق

بالتعليم بالكليات العملية، وأيضاً يلاحظ ازدياد نسبة مشاركة الإناث فى وظائف التدريس الجامعى عن ذى قبل.

أما عن وضع المرأة الصحى مقارنة بالرجل، فقد إرتفع معدل البقاء على قيد الحياة لكل من المرأة والرجل. كما انخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال، وخاصة بين الإناث. كذلك شهدت هذه الفترة تحسناً ملحوظاً فى الحالة التغذوية للأطفال وانخفاض معدلات وفيات الأمهات، وذلك نتيجة لاهتمام الدولة بالخدمات الصحية وكذلك زيادة الإقبال على الاستفادة من هذه الخدمات، حيث ارتفعت نسبة الأمهات اللاتى استخدمن خدمات رعاية الحمل والولادة ورعاية ما بعد الولادة، بالإضافة إلى الحصول على مساعدات طبية أثناء الولادة. كما يشير التحليل السابق إلى ارتفاع نسبة مساهمة المرأة فى تقديم الخدمات الطبية كطبيبة وممرضة وموظفة إدارية.

ومن ناحية وضع المرأة فى العمل، فإن نسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى تقل عن ربع إجمالى القوى العاملة فى مصر، ومعدلات البطالة بين النساء قد بلغت ٢٣٪ فى عام ٢٠٠٠ مقابل ٥٪ فقط للرجال. كما تعمل حوالى ٨٠٪ من القوى العاملة من الإناث فى الزراعة والخدمات، بينما لا تتعدى هذه النسبة للذكور ٥٠٪ . كما تعمل ٢٠٪ من المشتغلات من الإناث لدى الأسرة بدون أجر نقدى مقابل ٨٪ فقط للذكور. كل ذلك يعكس الفجوة النوعية الكبيرة بين الرجال والنساء فى مصر فى مجال العمل، التى تستوجب اهتمام كل العاملين فى مجال دعم مكانة المرأة فى المجتمع.

ومن جهة أخرى، فإن وضع المرأة ومشاركتها فى الحياة السياسية فى مصر لا يزال محدوداً للغاية، ويحتاج إلى مزيد من الجهد والتوعية لزيادة دعم دور المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، على الرغم مما طرأ من تحسن ملحوظ فى تولى المناصب القيادية، سواء فى الحكومة، أم قطاع الأعمال العام. وقد كانت نسبة مشاركة المرأة فى المراكز القيادية فى عام ١٩٨٨ لا تتعدى ٧٪ فقط ثم ارتفعت إلى ٢٥٪ فى عام ٢٠٠١. ولكن مشاركة المرأة فى مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية ماتزال هامشية إلى حد بعيد، ومن ثم تحتاج المرأة إلى

تكاتف الجهود، سواء من جانب الدولة أم المجالس المتخصصة مثل المجلس القومى للمرأة أم المنظمات غير الحكومية لمساندتها مادياً وسياسياً لكى تستطيع أن تشارك الرجل فى الانتخابات، وتحظى بعدد مناسب من المقاعد فى هذه المجالس السياسية والمحلية.

وأخيراً تعانى المرأة المصرية من بعض أشكال العنف، حيث لاتزال هناك نسبة كبيرة تمارس ظاهرة الختان لبناتهن التى قدرها المسح السكانى الصحى فى عام ٢٠٠٠ بحوالى ٤٩,٥٪. كما أن حوالى ١٣,٨٪ من إجمالى النساء فى الفئة العمرية (١٥-٤٩ سنة) قد تزوجن قبل بلوغهن السادسة عشرة من العمر، وحوالى ثلث النساء المتزوجات قد تعرضن للاعتداء الجسدى من أزواجهن ولو مرة واحدة خلال حياتهن الزواجية.

غير أن نسبة انتشار الجريمة بين النساء أقل بكثير منها بين الرجال، حيث بلغت نسبة الجنح التى ارتكبتها النساء فى عام ١٩٩٥ مايقرب من ٥٪، بينما كانت نسبة الجنايات التى ارتكبتها النساء فى نفس العام حوالى ٨٪.

عاشراً التوصـــيات

من العرض السابق يمكن اقتراح عدة توصيات تتعلق بأوضاع المرأة المصرية وتهيئة الأوضاع اللازمة للارتقاء بخصائصها، حتى يمكن أن تشارك الرجل بصورة أكثر فاعلية لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادى والاجتماعى ومن أجل مستقبل أفضل لكل أفراد المجتمع. وتدور هذه التوصيات حول المحاور التالية:

أولاً : العمل على تغيير مفاهيم المجتمع ومعتقداته نحو الأدوار التى يمكن أن تقوم بها المرأة، بحيث لا يقتصر الأمر على الأدوار التقليدية المتمثلة فى المسئولية عن الإنجاب وتربية الأولاد ورعاية الأسرة، بل يتعداه إلى الإبداع فى العمل والإنتاج والمشاركة فى اتخاذ القرار، وخدمة البيئة والمجتمع، بما يدعم مكانتها واستقرارها، وبما يرفع من مساهمتها فى تنمية وبناء بلدها.

ثانياً : الاهتمام بالتوعية بحقوق المرأة التى كفلتها الأديان السماوية والقانون والدستور المصرى تجاه زوجها وتجاه مجتمعها وذلك من خلال وسائل الإعلام وبرامج استثارة الوعى لكل من الرجال والنساء بهذه الحقوق، خاصة ما يتعلق بحقوق التعليم والعمل والمشاركة السياسية والنيابية، والتوعية كذلك بأهمية ممارسة هذه الحقوق تدعيماً لدور المرأة فى تنمية المجتمع، مع التأكيد على أهمية دور الجمعيات الأهلية والأحزاب وكافة مؤسسات المجتمع المدنى فى هذا المجال.

ثالثاً : التأكيد على ضرورة الارتقاء بثقافة المرأة من خلال محو أميتها*، وذلك بتفعيل وتطوير برامج محو الأمية، مع تشجيع البنات على الانتظام فى التعليم على قدم المساواة مع الأولاد، باعتبار التعليم هو الأساس للتعرف على حقوقها ومسئولياتها وواجباتها تجاه المجتمع والأسرة.

رابعاً : زيادة الجهود التى تؤدى إلى القضاء على ظاهرة تسرب الإناث من مراحل التعليم الأساسية، وخاصة فى ريف الوجه القبلى والمناطق العشوائية بالمدن. وهذه الجهود تستلزم تفعيل قوانين منع التسرب ودعم الأسر اقتصادياً وبسط مظلة التأمينات الاجتماعية والطبية، حتى لا تلجأ الأسر الفقيرة إلى تشغيل الأطفال، مما يضيق من فرص التعليم أمامهم ويضعف من صحتهم، كما يجب التوسع أيضا فى إنشاء المدارس فى أماكن التجمعات السكانية النائية، والاهتمام بتطوير البرامج والمناهج التعليمية لجعلها أكثر ملاءمة لتطورات العصر ومستلزماته.

خامساً : العمل على زيادة إمكانية المرأة فى الحصول على الموارد، والاستفادة من مصادر الثروة ومنافع التنمية أسوة بالرجال، وزيادة قدرتها على التصرف فى هذه الموارد عن طريق التوسع فى البرامج والصناديق التى

---

* تعتبر مبادرة تعليم الفتيات التى تبناها المجلس القومى للأمومة والطفولة مؤخرا من الحلول غير التقليدية لمواجهة المشكلة السكانية بوجه عام، وللارتقاء بخصائص المرأة التعليمية على وجه الخصوص.

تسهل منح القروض الميسرة للمشروعات الصغيره للمرأة، ومساعدتها فى إجراء دراسات الجدوى واختيار المشروعات المناسبة، بالإضافة إلى توفير برامج التدريب اللازمة لذلك، مع التأكيد على أهمية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى وكذلك البنوك والصناديق المعنية بتسويق منتجات هذه المشروعات وتقديم الدعم الفنى لهذه المشروعات وكذلك العمل على تفعيل البروتوكولات الموقعة بين الصندوق الاجتماعى للتنمية وكذلك المجلس القومى للمرأة والمجلس القومى للأمومة والطفولة لزيادة مشاركة المرأة فى المشروعات الصغيرة.

سادساً : العمل على تحقيق الإنصاف والمساواة بين المرأة والرجل فى مجال إتاحة الفرص الجديدة للعمل وأن تكون الكفاءة هى المعيار الأساسى لشغل الوظائف، دون أى تفرقة على أساس الجنس.

سـابعاً : ضرورة تهيئة الظروف المناسبة التى تشجع المرأة على العمل، مثل توفير دور حضانة للأطفال بتكلفة منخفضة، مما يجعلها تعمل وهى مطمئنة على أولادها وتبدع وتتفوق وكذلك تشجيع شركات القطاع العام والخاص على توفير وجبات غذائية نصف مجهزة بأسعار مناسبة للزوجات والأمهات العاملات.

ثامناً : الاهتمام بتوفير وتنويع انتشار برامج رفع المستوى المهارى للإناث عن طريق التدريب لإكسابهن المهارات المختلفة التى يتطلبها سوق العمل المتطور فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى، واللازمة لتأهيلهن للالتحاق بالوظائف التى تحتاج إلى مهارات قد لا يوفرها النظام التعليمى، وبما يرفع من قدرتهن على المنافسة مع الرجال.

تاسعاً : العمل على نشر ثقافة الأسرة صغيرة الحجم وكيفية تحقيق ذلك وأهميته للمرأة والأسرة والمجتمع وذلك من خلال وسائل الإعلام ومن خلال برامج التربية السكانية فى المدارس والجامعات، مع التأكيد على ضرورة

مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى والأحزاب فى هذا المجال وحتى يمكن للمرأة المشاركة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث أوضحت نتائج المسح السكانى الصحى لعام ٢٠٠٠ أن أكثر من سيدة من بين كل عشر سيدات متزوجات فى حاجة فورية لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة اما لتأجيل الحمل أو لعدم رغبتهن فى إنجاب طفل آخر.

عاشراً : التوسع فى برامج الصحة الإنجابية بصفة عامة وتنظيم الأسرة بصفة خاصة، على أن تتضمن هذه البرامج مكونات لتوعية المرأة بضرورة الاهتمام بصحتها وصحة أولادها، وكذلك توعيتها وتحفيزها على استخدام وسائل تنظيم الأسرة مبكراً، وبأهمية المباعدة بين فترات الحمل للحفاظ على صحتها وصحة أطفالها.

أحد عشر : رفع مستوى الخدمات الصحية العامة بما يؤدى إلى خفض معدلات الوفيات، خاصة للأطفال الرضع ودون الخامسة من العمر ووفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة وإلى تحسين مستوى التغذية للأطفال والأمهات، خاصة فى المناطق الريفية بمصر العليا.

ثانى عشر : زيادة الاهتمام بالأسر التى تعولها النساء، حيث ثبت من واقع البحوث أنها أقل قدرة اقتصادية من مثيلتها التى يعولها الرجال، حيث أن ذلك يؤدى إلى القضاء على ظاهرة الفقر بين النساء، ويحقق الإنصاف والمساواة بين الجنسين.

ثالث عشر : العمل على تطوير الرسائل الاعلامية المتعلقة بالمرأة، بما يؤدى إلى رفع مكانتها الاجتماعية، وتغيير نظرة المجتمع إليها، ومحو الصور التقليدية التى تصور المرأة على أنها كائن ضعيف لا تقوم إلا بالأعمال المتدنية،

كالخادمة والمرأة سيئة السمعة، وكذلك الصور التى تؤدى إلى تكريس فكرة أن المرأة تحكمها العاطفة فى جميع أمورها، بينما ترتبط صورة الرجل بالقوة والحنكة والمنطق والعقل، والعمل على أن تتضمن هذه الرسائل الإعلامية نماذج ناجحة للمرأة العاملة والمرأة فى مراكز القيادة المختلفة.

رابع عشر : إعادة النظر فى بعض التشريعات التى تؤدى إلى تكريس التفرقة والتمييز بين المرأة والرجل، لتدارك أوجه القصور بها، مثل قانون الجنسية، والإعفاءات الضريبية، وقوانين الأحوال الشخصية، كذلك العمل على مواجهة المشكلة الخاصة ببطء إجراءات التقاضى فى مجال الأحوال الشخصية.

الخامس عشر : زيادة التوعية لدى مختلف فئات المجتمع بأهمية القضاء على كل مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة، والتأكيد على الآثار الضارة بالفرد والمجتمع لبعض الممارسات والظواهر الاجتماعية السلبية، مثل الزواج المبكر، وختان الإناث، وعمالة الأطفال، خاصة الإناث، والإيذاء البدنى للزوجات، والعمل كذلك على تفعيل القوانين والتشريعات الموجهة لمحاربة هذه الظواهر السلبية، وتشديد العقوبات على المخالفين لهذه القوانين والتشريعات.

" الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق "
أمير الشعراء / أحمد شوقى

والله ولى التوفيق،،،

المراجع

البرعى، نجاة " تقييم أداء المرأة فى مجلس الشعب، عشرون عاماً على العمل البرلمانى "، مؤتمر تخصيص مقاعد للنساء فى الهياكل المنتخبة، جماعة تنمية الديمقراطية، القاهرة ٢٣-٢٠٠٠/٢/٢٤.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى للسنوات ١٩٨١ - ٢٠٠١.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الإحصاءات الحيوية للسنوات ١٩٨١ - ١٩٩٨.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "مسح الخصوبة المصرى المجلد الثانى، ١٩٨١، ١٩٨٣".

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة خلال الفترة ١٩٨١ - ٢٠٠٠.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء العاملين المدنيين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال فى عامى ١٩٨٨، ٢٠٠٠.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - وزارة الصحة والسكان، البحث القومى لوفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة فى مصر (١٩٩٢/١٩٩٣/٢٠٠٠).

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الإنتاج الصناعى السنوى فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٨.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعدادات السكانية للأعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- جامعة الدول العربية، "مسح صحة الأم والطفل ١٩٩١"، ١٩٩٣.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "وضع المرأة والرجل فى مصر يناير ٢٠٠٢ ".

الديب، بثينة وآخرون: "وضع المرأة فى مصر" الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٧.

الديب، بثينة وآخرون: " تطور وضع المرأة فى عهد مبارك ١٩٨١ – ٢٠٠١ " المجلس القومى للمرأة ٢٠٠٢.

الزناتى وآخرون: " المسح السكانى الصحى" للسنوات ١٩٨٨، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ٢٠٠٠. المجلس القومى للسكان، القاهرة.

المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى – إدارة الإحصاء. بيان بعدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فى ١٩٨٢/١٩٨١ –٢٠٠١/٢٠٠٠.

المجلس القومى للطفولة والأمومة " التقرير السنوى لإنجازات المجلس" (يوليو ١٩٩٧ – يوليو ١٩٩٨، يونيو ١٩٩٩)، المجلس القومى للطفولة والأمومة، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة.

المجلس القومى للطفولة والأمومة " الطفولة والأمومة " نشرة إخبارية تصدرها الأمانة العامة للمجلس القومى للطفولة والأمومة، الأعداد ٢٣، ٢٩، ٣٦ ، القاهرة ١٩٩٦، ١٩٩٨، ٢٠٠٠.

المجلس القومى للمرأة " المرأة فى مصر" ملخص تقرير مصر المقدم للمؤتمر العالمى الرابع للمرأة، بكين ١٩٩٥، القاهرة، ١٩٩٩.

المجلس القومى للمرأه " المرأة والمشاركة السياسية، يوليو ٢٠٠٠ " المنتدى الفكرى الثانى للمجلس القومى للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٠.

المجلس القومى للمرأة " المرأة المصرية والخطة القومية (٢٠٠٢- ٢٠٠٧) "، المؤتمر الثانى للمجلس القومى للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٠.

المجلس القومى للمرأة " نهضة مصر- المرأة... المواطنة والتنمية، مارس ٢٠٠٠ " المؤتمر الأول للمجلس القومى للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٠.

المجلس القومى للمرأة " تطور أوضاع المرأة فى عهد مبارك ، ١٩٨١ – ٢٠٠٢ " ، القاهرة، ٢٠٠٢.

المركز الديموجرافى بالقاهرة " السكان والتنمية المستدامة وتحديات العولمة فى دول العالم الثالث " المؤتمر السنوى الثلاثون، نوفمبر ٢٠٠٠.

المنشاوى، ناهد " المرأة وانتخابات ٢٠٠٠ " المجلس القومى للمرأة، القاهرة ، ٢٠٠٠.

فؤاد، أمال- عبد الله ، غادة "مدى انتشار وسائل تنظيم الأسرة فى مصر (٨٠-١٩٩٣)" مجلة السكان: بحوث ودراسات العدد (٥١)، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٥.

مجلس الشعب "بيان عن عدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين" – إحصاءات مجلس الشعب، ١٩٩٧.

مجلس الشورى " بيان عن عدد أعضاء مجلس الشورى المنتخبين " إحصاءات مجلس الشورى، ١٩٩٧.

مخلوف، هشام وفريال عبد القادر، "مسح فاعلية استخدام الوسائل " المركز الديموجرافى بالقاهرة، ١٩٩٣.

مخلوف، هشام ومجدى عبد القادر، "رؤية عن الأوضاع السكانية فى مصر – الحاضر وآفاق المستقبل" أوراق فى ديموجرافية مصر – رقم ٢، يوليو ٢٠٠٢.

معهد التخطيط القومى " النوع والتنمية والتخطيط " نشرة تصدرها وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومى، الأعداد (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦) القاهرة، (١٩٩٩، ٢٠٠٠).

معهد التخطيط القومى " المرأة وعصر مبارك– الإنجازات والتحديات" ملخص عن التقرير الموحد لجامعة الدول العربية: وحدة تخطيط وسياسات النوع، التقرير الموحد عن الإنجازات والعقبات التى تواجه المرأة العربية بكين + ٥"، جامعة الدول العربية، القاهرة ٢٠٠٠.

وزارة الإدارة المحلية، قطاع المجالس والشئون القانونية – بيان عن عدد المجالس الشعبية المحلية خلال الفترة (١٩٨٣–١٩٩٧)، وبيان بعدد الفائزات بعضوية المجالس المحلية، ١٩٩٧.

وزارة الصحة والسكان، بيان عن الخدمات الصحية ومقدمى الخدمات الصحية فى عام، ١٩٨٢، إحصاءات الوزارة، القاهرة، ٢٠٠٢.

وزارة الصحة والسكان ،المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان "التقرير الإحصائى السنوى ٢٠٠٠، ٢٠٠١ "، القاهرة، ٢٠٠٢.

فريق إعداد وإخراج الورقة

أولاً: الباحثــون

١. الأستاذ الدكتور / هشام مخلوف
٢. الدكتورة / بثينة محمود الديب

ثانياً : المستشارون

١. الأستاذ الدكتور / محمد جمعة الروبى
٢. الدكتورة / فريال عبد القادر
٣. الدكتور / مجدى عبد القادر

ثالثاً : الباحثون المساعدون

١. عبد المعبود وهبى
٢. فاطمة محمد العشرى
٣. أميرة جمال الدين
٤. أمال فؤاد محمد
٥. غادة مصطفى
٦. إيمان محمود صالح

رابعاً: فريق الإخراج

١- محمود عبد الفتاح
٢- منى توفيق يوسف
٣- اعتماد أبو سريع
٤- ميرى توفيق يوسف

SUMMARY AND RECOMMENDATIONS

SUMMARY:

Reviewing the demographic and socioeconomic status of women revealed the following results:

1- In 1996, females accounted for 48.3% of the total population. By 2000, most urban females were married at age 21 years compared with 18 years for their rural counterparts.

2- More widowed and divorced males remarry than females. Hence, the proportions of divorced and widowed females are higher than those of males.

3- Women are heading about 12% of the total households in 1996 census.

4- The rate of declining illiteracy among females is higher than that of males. Illiteracy rate among females was 63% in 1986 and dropped to 51% in 1996. For males, it decreased from 38% to 29% respectively. Accordingly, the gender gap in illiteracy has decreased from 25 percent points in 1986 to 22 in 1996.

5- On the governorate level, it can be noted that the highest illiteracy rate in 1996 was found in Menya (70%), Fayoum and Bani Swef (69%) followed by Sohag (68%), Kena and Assiut (66%). In contrast, the lowest illiteracy rate was shown in Port-Said (27%), Cairo and Alexandria (31%) governorates.

6- No gender gap existed in enrollment rate in pre-school level. About 13% of children (males and females) aged 4-6 years were enrolled in the pre-school education level.

7- Crucial improvements have occurred in female's rate of enrollment in the three basic educational levels. Accordingly, the

gender gap in enrollment rates did not exceed 2-4% in all levels by 1998/1999.

8- More females seek university education. The number of enrolled females in universities has tripled during the 1990-1999 period.

9- The proportion of enrolled females in Science and Technical education has also increased. For instance, the proportion of females in faculties of Dentistry has increased from 42% in 90/91 to 49% in 1998/1999. Likewise, those enrolled in faculties of Pharmacy have increased from 43% to 48% respectively. The comparable figures enrolled in faculties of Science were 32% and 39% during that same period. In Engineering Faculties, there was an increase from 15% to 25% respectively.

10- The percentage of graduate females as staff members has also increased from 25% to 28% during these last ten years (90/91 to 2000/2001). Moreover, the percentage of female lecturers and demonstrators has also increased from 33% to 40% for the first group and 36% to 51% in the second between 1990/91 and 2000/2002. Hence, it can be expected that the percentage of females as university staff members will be larger in the near future.

11- The health status of women in Egypt has substantially improved. Expectation of life at birth increased from 66 years in 1991 to 71 years in 2001. This is mainly due to the remarkable drop in the rate of infant mortality for both sexes during the last decade. Maternal mortality rate has also decreased from 174 per 100,000 live births in 1992/1993 to 84% in 2000. High economic burden and psychological stress among men aged 40 years and over play and important role in raising mortality rates of males over that for females.

12- Nutrition status seems to be better among females than males in 1992 and 2000 as well.

13- Rates of disability seem to be higher among males than females (1.5 per 100,000 population for males against 1.0 for females), keeping in mind the presence of under registration of disability among both sexes. The main cause of disability among female children is injures which reflect low family care of them.

14- Total fertility rate in Egypt has decreased from 4.1 children per woman in 1992 to 3.5 children in 2000. The contraceptive prevalence rate has also increased from 48% in 1992 to 56% in 2000.

15- Recently, women became much more aware of using maternal health and delivery care with the help of medical assistants. However, urban women are more oriented to using medical health care than their counterparts in the rural areas.

16- Women's share in health service of the delivery system is tremendous. In 2000, there were 173.1 thousand female health personnel who constituted about 60% of the total workers in the Ministry of Health and Population. This percentage has increased to reach 68% among pharmacists, 73% among nutritionists specialists, 63% among psychiatrists, and 99% among nurses. It has also decreased slightly to 35% among physicians and to 41% among dentists.

17- The share of women aged (15-64 years) in the labor force did not exceed 21% by 2000.

18- In 2000, about 80% of working females were engaged in the agriculture and services sector (traditional activities) against only 50% of males. On the contrary, 19% of females were working in industries, finance, insurance and trade (modern activities) against 50% of males.

19- In 2000, about 20% of working women were unpaid family workers against only 8% among males. It is well known that paid

work and money earning have an important role in empowering women in order to participate in all family decision making.

20- The share of working women in government offices has reached 26% in 2000, compared with 12% in the public sector and 16% in the private.

21- Women in decision-making positions (in government and public sectors) have increased from 7% in 1988 to 25% in 200,

22- Women's share in the People's assembly did not exceed 2% in 2000. Their share has slightly increased to reach 5.7% in the Shoura Council. With respect to their share in local councils, the situation is even much worse. Women's share in local committees in the governorates, cities, rural districts and villages did not exceed 1.6% of the total members. This low representation of women in the elected councils exists despite the large increase in the number of women having the right to vote from 16% of the total voters in 1995 to 35% in 2000. The share of women in professional associations did not exceed 17% by 2000. However, this percentage has increased to 77% among nurses, 44% among social and education specialists, 36% among pharmacists and 30% among physicians.

On the other hand, the status and participation of women in the political life in Egypt are still so limited and need more efforts and awareness to increase performance of social and economic roles. This situation persists despite noticeable improvement in their share in leading posts whether in the government or public sector. The percentage of women participating in leading positions in 1988 did not exceed 7% but increased to 25% by the year 2000. However, their participation in People's and Shoura Assemblies and local councils is negligible and hence they are in need of incorporating efforts whether of government specialized councils with the National Council for Women or non-government organizations to support them financially and politically in order to participate with men in elections and secure reasonable number of seats in the political and local councils.

23- Egyptian women suffer from different forms of violence. About 82% of females had been circumcised by 2000. In the meantime, 13.8% of the total women aged 15-49 years were married before age 16 years and about one third of currently married women experienced body assault at least once during their marital period.

24- Prevalence of crime among women is much lower than that among men. Out of the total felonies occurred in 1995, about 5% committed by women. Out the other, 8% of the crimes in the same year were committed by women.

RECOMMENDATIONS:

Based on the preceding illustration, several recommendations can be introduced for women empowerment and betterment of their characteristics in order to participate in a much more effective way with men for achieving economic and social growth and progress. These recommendations revolve around the following issues:

1- Efforts should not be limited to change societal attitudes and beliefs about the traditional roles of women represented in their reproductive responsibilities, raising children and caring of the family but also to include clarification of their innovative ability in work, production and participation in decision making, protecting the environment and serving the society which sustains the status and stability as well as raising their contribution in development and construction of their country.

2- Special emphasis should be placed on making women aware of their rights awarded to them by religious rules, Egyptian laws and the constitution in dealing with their husbands and society through mass media, symposiums and various programs designed for raising awareness among both men and women about their rights, especially what is related to education, work, political and legislative participation as well as awareness of the importance of practicing these rights for strengthening their role in development

of society with stressing the important role played by the non-government organization, political parties and all civil society institutions in this sphere.

3- Stressing on the necessity of promoting women cultural background by sipping out their illiteracy through strengthening and developing adult education programs by encouraging girls to remain in school on equal footing with boys since education is the base for learning about their rights, responsibilities and duties toward society and family. In this regard, it is useful to mention Ahmed Shawky statement that the: Mother is a school if taught properly will produce an excellent population.

4- More efforts should be carried out to wipe out the phenomenon of females drop-out from basic education stages especially in rural parts of Upper Egypt and slum areas in cities. These efforts necessitate enforcing laws preventing drop-out and provide economic support to families through social and medical insurance umbrella so that poor families should not be compelled to employ their children which consequently lead to diminish their education chance and weaken their health. It is also necessary to establish schools in remote population settlements and devote special attention for development of programs and educational curriculum to make them more adaptable to modern developments and demands.

5- Efforts should be made to increase women ability to obtain financial resources and benefit from sources of wealth and development as men. Increasing also their ability to utilize these resources through expanding programs and funds that facilitate offering low rate loans for small projects operated by them and helping in carrying out feasibility studies and selecting suitable projects adaptable to their management ability. Added to these is the need to provide necessary training programs with emphasis on the importance of strengthening the role of civil social institutions as well as banks and funds concerned with marketing products of these projects.

6- Efforts should be made to maintain fair share and equality between men and women in available new job opportunities and qualifications should be the major standard for occupying these jobs without sex discrimination.

7- It is necessary to establish suitable conditions that encourage women's work such as providing nurseries for their children at a low cost.

8- Attention should be devoted to programs that raise women standard of different skills demanded by developed labor market in view of the scientific progress and technology necessary for their vocational training to secure the jobs which require skills not offered by the education system and which raise their competitive ability with men.

9- Expanding programs that focus on providing health care for women in general and reproductive health in particular. These programs should contain components for making women aware of the necessity of caring about their health and that of their children. They should also motivate and encourage them to early use of contraceptive methods and importance of spacing between pregnancies to protect their health and that of children.

10- Improve the standard of general health services the standard that leads to reduce mortality particularly of infants, children below 5 years of age and mothers due to conception and delivery. Improve also standard of children and women nutrition particularly in upper Egypt rural areas.

11- Increase concern with families headed by women since researches prove that they are of lower economic ability than those headed by men which consequently leads to wipe out poverty among them and secure fair share and equality between sexes.

12- Efforts should be made to develop information messages related to women that lead to raise their social status with changing society outlook to them. It is also necessary to diminish the traditional portray that describes women a weak creature who perform inferior tasks such as being servants or carrying out activities of

bad reputation which leads to strengthen the idea that women are emotionally oriented in all their activities while men are characterized with power, skill, logic and intelligence. These messages should contain examples of successful working women and those in different leading posts.

13- Review some of the legislations that strengthen segregation and discrimination between men and women in order to avoid their limitations such as nationality law, tax exemption and civil laws. It is also necessary to face problems related to slow judicial procedures in civil affairs.

14- Increasing awareness of different groups in the society about the importance of wiping out all symptoms of violence and discrimination against women and stressing on the harmful effects of some negative social practices and phenomena such as early marriage, female circumcision, child labor especially of females, and body assault of wives on the individual and society as well. It is also necessary to enforce the laws and legislations designed to cope with these negative phenomena and maximize the penalty on violators of these laws and legislations.

WOMEN IN EGYPT

DEMOGRAPHICALLY, SOCIALLY, ECONOMICALLY, AND POLITICALLY

March, 2003

FOREWORD

Cairo Demographic Center (CDC) has the pleasure to release this new issue of the series of "Papers in the Demography of Egypt".

This paper discusses the demographic, educational, occupational, and health conditions of women in Egypt, as well as their political status and labor union standing, together with their role in making decisions.

The significance of this paper coincides with the growing concern about women's conditions and status in the society, at both the local and international levels. It also concurs with the endeavors that seek to improve their circumstances as well as their participation in the decision making processes. All of this will intensify the effectiveness of the planning and development programs, which strive to raise the standard of living and enhance the welfare of the individual, the family, and the society.

The establishment of the National Council for Motherhood and Childhood in 1998, and the National Council for Women in Egypt, under the presidency of H.E. Mrs. Suzanne Mubarak in 2000, as well as the establishment of the Arab Women Organization in 2003 are major steps towards improving the status of the Egyptian and Arab Women together with raising their position in the society and increasing their contribution to the development process.

We sincerely hope that the facts and information included in this paper will help to increase the knowledge of women's conditions in Egypt, and thus consolidate the exerted efforts that are heading successfully towards improving their circumstances and advocating their status in the society.

Dr. Hesham Makhlouf

CDC Director